الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف.المسيلة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: ط1:.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

العنوان:

مؤسسة الإفتاء في الجزائر

خلال العهد العثماني القرنين(10-13هـ/16-19م)

إعداد الطالب (ة):

- ليلى بوهالي

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
محود بوكسيبة	أستاذ محاضر.أ	جامعة المسيلة	رئيسا
فتح الدين بن أزواو	أستاذ محاضر. أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أبوبكر الصديق حميدي	أستاذ محاضر.أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 1439-1440هـ / 2018-2019

شكر وعرفان

أحمد الله المعين الذي علمنا البيان وميزنا بالعقل واللسان ونسأله القبول.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف فتح الدين بن أزواو الذي لم يبخل علينا جهدا في توجهنا وإرشادنا ولميبخلعلينابنصائحهالقيمة،فوجهناحينالأخطاء،وشجعناحينالصواب،كما لن ننسى الأساتذة الكرام الذين ساعدونا فلم يبخلوا علينا بتقديم نصائحهم لنا ، كما أتقد بالشكر إلى موظفي متحف المجاهد بالمسيلة والى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد من الزملاء و الأصدقاء ولو بالكلام الطيب ، كما لا يفوتني أن أقد الشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة المناقشة ، التي قبلت مناقشة عملي المتواضع ، ومنحتني هذا الشرف العظيم.

الطالبة: بوهالي ليلى

الإهداء

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار أرجوا أن يمد الله في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها، بعد طول انتظار، وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغدوإلى الأبد، أبي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة ن إلى معنى الحب والحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، أمي الحبيبة.

إلى من هم أقرب إلى من روحي، إخوتي،سارة،سليم، كوثر، مؤيد.

إلى أبناء أختي، أصيل عبد الوهاب،معاذ، إلى زوج أختي، عبد الحكيم،

إلى رفيق دربي زوجي المستقبلي، مراد.

إلى جميع صديقاتي في الجامعة، اللواتي قضيت معهن أجمل الأوقات، اسيا، حنان، نوارة، إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــــــة

عرفت الجزائر خلال العهد العثماني العديد من المؤسسات المختلفة النشاطات، ومن بين هذه المؤسسات نجد مؤسسة الإفتاء التي كانت بمثابة ذلك الوعاء الذي اندمج في المجتمع وجعل من أفراده يطرحون جل قضاياهم وانشغالاتهم وأسئلتهم الشرعية على هذه الهيئة العلمية،ولهذا الأمر يعد الحديث على مثل هذه المؤسسة في الجزائر خلال العهد العثماني من المواضيع التي لا يمكن إهمال دراستها.

من أجل التعرف غلى دورها في المجتمع ومدى تأثيرها فيه، وخاصة أنها تعتبر بمثابة سلطة ثانية في المجتمع، كما أنه كان للأتراك العثمانيين الدور الفعال في إحداث هذه الثنائية المذهبية في الجزائر وذلك من خلال جلب المذهب الحنفي واعتماده مذهب رسمي للدولة، إلى جانب المذهب المالكي الذي يمثل المذهب الأصلي للسكان، ومن الملاحظ أن انتشار المذهب الحنفي وترسخه في الجزائر منوط بمدى قدرة علمائه وكثرة علومهم، إضافة إلى أن المذهب الحنفي تميز بالمرونة والسهولة في التعامل مع الأفراد في مختلف انشغالاتهم اليومية.

فلقد عرفت الجزائر ثنائية مذهبية ، وتعايش مذهبي بين المذهبين الحنفي و المالكي،وهذا ما تجسد في هيئة الإفتاء والتي أطلق عليها اسم – المجلس العلمي– والذي كان مقره بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر، كان يضم العلماء من كلا المذهبين ، وبالتالي فان هيئة الإفتاء تمثل المحرك الأساسي لعجلة الحياة الفكرية والثقافية بالجزائر خلال العهد العثماني، وذاك حرص هذه الهيئة على منح الوجه الشرعي والديني لأفراد المجتمع ، فد منحت للمجتمع العدد من العلماء و الفقهاء، أم تأثيرها الكبير تمثل من خال ما خله علماء هذه المؤسسة من اثأر علمية في المجال الفكري.

ومن خلال هذا البحث نحاول طرح الإشكالية التالية: ما هو التأثير الديني والاجتماعي والثقافي والسياسي لمؤسسة الإفتاء وما علاقتها بالسلطة المركزية في الجزائر خلال العهد العثماني؟، ويندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- ✓ ما هي الأسس والمصادر الفقهية التي اعتمدت عليها مؤسسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني؟
- ✓ ما تأثير الثنائية المذهبية في المجتمع؟، وما مدى انعكاس التنوع الفقهي على الوحدة العقائدية ؟.
- ✓ كيفية تنظيم مؤسسة الإفتاء؟
- ✓ ما هي وظائف مؤسسة الإفتاء؟.

من أجل الإجابة على مثل هذه الأسئلة تم اختار موضوع "مؤسسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني 1520، 1830"، و الذي يمكننا أن نحدد مجاله الزمكاني، أما المجال المكاني أو الجغرافي للبحث فهو الجزائر العثمانية، أما في ما يخص المجل الزماني يمكن أن نحدده ببداية دخول العثمانيين الأتراك إلى الجزائر إلى غاية الاحتلال الفرنسي.

إن الهدف المرجو الوصول إليه من خلال هذا البحث التعرف على مؤسسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني، هيكلتها وتنظيمها، إلى جانب وظائفها وتأثيرها في المجتمع ومختلف المجالات... .

وكغيره من البحوث توجد مجموعة من الأسباب التي دفعت إلى اختيار هذا الموضوع منها:

- أهمية مؤسسة الإفتاء في المجتمع.
- على حسب معرفتي أنه لا توجد دراسة أكاديمية مستقلة تتحدث في الموضوع.
- ثقتي الكاملة بالأستاذ المشرف في انجاز هذا البحث وإخراجه كاملا متكاملا.

- الرغبة الشخصية في انجازه، وخاصة أنه في فترة الوجود العثماني والتي هي في مجال تخصصي.

- السعي لمعرفة القضايا التي كانت تطرح على المفتون ومعرفة أراءهم من ذلك.

اعتمدنا على المنهج الوصفي فهو الأقرب والذي يتمشى مع مثل هذا الموضوع وخاصة فيما يتعلق بوصف خاصة القضايا الفقهية التي وجهت إلى المفتون والتي أعطوا فتوى شرعية لها، كما اعتمدت على المنهج المقارن، خاصة في ما يخص المكانة التي يحظى بها الفقهاء من كلا المذهبين، كذلك المنهج التحليلي لتحليل بعض القضايا و المسائل التي تعرضت لها مؤسسة الإفتاء كذلك لتوضيح علاقتها بالسلطة المركزية.

وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع ، سواء إن تعلق الأمر بالفقهاء أو بقضايا الإفتاء التي كان لهم فيها الدور البارز في إبداء أراءهم ، فيما يتعلق بالفقهاء فقد كان لكتاب أبوا القاسم الحفناوي الذي كان بعنوان تعريف الخلف برجال السلف ، الدور البارز في التعرف بالفقهاء و آثارهم ، وكذلك على كتاب عبد الكريم الفكون الموسوم ب منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم و الولاية ، هذا الأخير الذي تعرض إلى ذكر جميع العلماء و الفقهاء وترجم لهم ، كما استعنت كذلك ب حسين بن رجب شاوش، تقييدات ابن المفتي والذي أفادني كثيرا في معرفة المفتون من كلا المذهبين وفترات توليهم منصب الإفتاء .

كما كان لكتاب ابن ميمون التحفة المرضية والذي من خلاله تمكنا من إبراز العلاقة بين الفقهاء والسلطة إلى جانب كتاب ابن سحنون الراشدي الثغر الجماني، كما تم الاعتماد في هذه الدراسة كذلك على كتابات أبي راس الناصر فتح الإله وكذلك عجائب الأسفار الذي عرج على القضايا الكبرى التي كانت في المجتمع إلى جانب رحلتي الورتلاني والعياشي كما لا ننسى كتاب الونشريسي الإمام الجامع.

كما لا ننسى مؤلفات سعد الله تاريخ الثقافي ج1،ج2 الذي ساهم في التعريف بالفقهاء و القضايا التي أفتوا فيها و كذلك علاقتهم بالسلطة ، كما كان لكتاب نور الدين عبد القادر صفحات من تاريخ مدينة الجزائر إلى جانب كتابات سعيدوني دور كبير من أجل انجاز هذا البحث، كما تمت الاستعانة كذلك بمجموعة من المذكرات و التي من بينها نجد مذكرة محمد أو جرتي الفقهاء و السلطة إلى جانب مذكرة حمصي لطيفة المجتمع و السلطة و كذلك مذكرة شدري رشيدة العلماء و السلطة .ولكون الموضوع هو أقرب إلى الجانب الفقهي تمت الاستعانة بمجموعة من كتب الفقه وذلك من أجل دراسة المذاهب الفقهية المختلفة و تبيين أسس تكوين كل مذهب و أسباب انتشاره ون بين هذه الكتب نجد كتابي محمد أبو زهرة أبو حنيفة و مالك كذلك كتاب عبد الحليم الجندي أئمة الفقه الإسلامي و عبد الوهاب خلاف في كتاب علم أصول الفقه .

ولإنجاز هذا البحث اقتضت الدراسة أن اقسمه إلى ثلاثة فصول، فيما يخص الفصل الأول فقد جاء تحت عنوان المصادر الفقهية لمؤسسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني والذي هو بدوره تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث فالمبحث الأول فقد كان عنوانه المذهب الحنفي والذي تم التطرق فيه إلى التعريف بالمذهب وقواعده إلى جانب أسسه أما المبحث الثاني المذهب المالكي بينما المبحث الثالث تطرقت فيه إلى تعريف الإفتاء والشروط المتعلقة بالمفتي. أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان تنظيم مؤسسة الإفتاء فيالجزائر خلال العهد العثماني والذي اندرج ضمنه هو الآخر ثلاثة مباحث فقد كان المبحث الأول بعنوان تعيين المفتين والذي عرجت فيه على كيفية تنصيب المفتي، بينما المبحث الثاني فقد كان عنونه المستوى المعيشي للمفتين، أما المبحث الثالث فتناولت فيه العلاقة بين الفقهاء والسلطة المركزية.

الفصل الثلاث كان بعنوان هيكلة مؤسسة الإفتاء، وقد تحدثت فيه عن كبار العلماء المفتون الأحناف هذا فيما يخص المبحث الأول، أما الثاني تطرقت إلى العلماء المفتون

المالكية،أما المبحث الثالث فقد تحدثت فيه وعالجت بعض قضايا الإفتاء الكبرى والتي كان للفقهاء رأي موقف منها.

كما لا يخلوا أي بحث من الصعوبات فقد واجهني العديد منها من أجل انجاز هذا البحث وأهما:

- اختيار الموضوع كان أكبر صعوبة واجهتني في البحث.
- قلة المادة العلمية، هذا وان وجدت فهي على شكل نقاط فقط.
- اتساع المجال الجغرافي للبحث فهو يشمل الجزائر العثمانية بمختلف أقطارها، إلى جانب ذلك أن الفترة المدروسة طويلة جدا وتزيد عن ثلاثة قرون.
- عدم القدرة على التنقل إلى الحواضر العلمية الكبرى من أجل الحصول على الوثائق.
- ضبط الخطة كان هاجسا وهما كبيرا وذلك من أجل التنسيق بين عناصر الخطة.

الفصل الأول:

المصادر الفقهية لمؤسسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني

- ✓ المبحث الأول: تعريف الإفتاء والشروط المتعلقة بالمفتي
- ✓ المبحث الثاني: المذهب الحنفي
- ✓ المبحث الثالث: المذهب المالكي

الفصل الأول: المصادر الفقهية لمؤسسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول : تعريف الإفتاء والشروط المتعلقة بالمفتي.

الفتوى هي إحدى الطرق التي من خلالها تكون الدعوى إلى الله وبذلك يكون إيصال الأحكام الشرعية، فالله تعالى حرم الحديث بغير علم وجعله من كبائر المحرمات[1] وذلك استنادا لما جاء في قوله تعالى:"...قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن، والإثم و البغي بغير الحق و أن تشركوا بالله، ما لم ينزل به سلطانا، وان تقولوا على الله ما لا تعلمون31"[2]ولقوله أيضا: "ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال و هذا حرام، لتفتروا على الله الكذب، إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون116 متاع قليل و لهم عذاب اليم117".[3]

تعريف الإفتاء في اللغة: الفتوى من الإفتاء وهي الإبانة، وأفتاه في الأمر بمعني أبانه له، وأفتى الرجل في المسالة واستفتاه فيها، فأفتاني إفتاء و أفتيته في مسالة إذا

أجبته عنها[4]والفتيا والفتوى هي الجواب عما يشكل الأحكام، ويقال استفتيته فأفتاني[5]بكذا

لقوله عز وجل: "ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن127"[6].

قال ابن منظور في كتابه، وأفتاه في الأمر أبانه له، وآفتي الرجل في المسالة واستفتيته فيها فأفتاني إفتاء، وفتى وفتوى اسمان يوضعان موضع الإفتاء ويقال أفتيت فلان رؤيا

---

(1) الثقافة الإسلامية: الفتوى والاجتهاد الاجتماعي، (د ط)، وزارة الشؤون الدينيةوالاوقاف،2005، ص115.

(2)الأعراف، الآية 31.

(3)النحل، الآية ،117،116.

(4)محفوظ بن صغير وعبد الكريم حامدي: الفتوى ف الإسلام الواقع والأفاق، ط1 إصدار وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2015، ص21.

(5)محمد جمال الدين القاسمي: الفتوى في الإسلام، تح، محمد عبد الكريم القاضي،ط1،دار الكتب العلمية،بيروت،1986، ص46.

(6)النساء، الآية 127.

رآها، إذا عبرتها له[1]،و الفتوى بالواو و فتح الفاء، والياء فتضم هي اسم من أفتى العالم إذا بين الحكم، ويقال أصلها من الفتى و هو الشاب القوي، وجمعها فتاوى بكسر الواو، وقيل انه يجوز الفتح للتخفيف و فلان من أهل الفتوى ففاتونا وتفاتو إليه أي تحاكموا[2] .و أفتاه في المسالة إذا أجابه و الاسم الفتوى، قال الطر ماح:

أنخ بفناء أشدق من دعي ومن جرم وهم أهل الفتاني.

أي التحاكم وأهل الإفتاء، والفتوى هي التي تبين المشكل من الإحكام و أفتى المفتي إذا أحدث حكما[3]،والفتوى في اللغة ليست بيان و إخبار فقط وإنما هي إعانة وإرشاد للمستفتي، وتوضيح السلك الذي سوف يسلكه للخروج من الإشكال الذي وقع فيه[4]

في الاصطلاح:

هي الإخبار بحكم الله بدليل شرعي على خير وجه الإلزام و المقصود بهذا الأمر انه ليس على المفتي أن يتابع تنفيذ المستفتي لما أفتى به وإلا فانه يفتيه بما يلزمه شرعا مثل رد الحقوق، وإخراج الزكاة...حيث أن مهمة الإلزام به هو مهمة القاضي والحاكم[5]، لذا فان الفتوى هي إخبار عن جواب لسؤال أو بيان لحكم من الأحكام، وبالتالي هي حكم الشرع الذي يخبر عنه المفتي، وهي الإخبار بحكم الله، باجتهاد العلماء بدليل شرعي لمن سال عنه في أمر نازل [6].

---

[1]أبي الفضل جمال الدين بن منظور: لسان العرب،ج20،(دط)،وزارة الشؤون الإسلامية و الأوقاف و الدعوة و الإرشاد، السعودية (د ت)، ص6.

[2]محمد جمال الدين القاسمي، المرجع السابق، ص ص46،48.

[3]ابن منظور، المصدر السابق، ص6.

[4]الثقافة الإسلامية، المرجع السابق، ص118.

[5]نفسه،ص،118.

[6]محفوظ بن صغير، المرجع السابق، ص22.

المفتي والشروط المتعلقة به:

المفتي هو الذي يقوم مقام النبي صلى الله عليه و سلم، و هو الموقع عن الله عز و جل، ومقصد الخلائق في تفاصيل الحلال والحرام، ومعرفته واسعة بأحكام الشريعة وأدلتها[1].

وبالتالي فان الرجل لا ينبغ أن يكون مفتيا إلا إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط، التي وضعها العلماء والتي تتمثل فيما يلي:

- أن تكون له نية، فان لم تكن له نية لم يكن عليه نور.
- أن يكون عالم و حليم كما يجب أن تتوفر فيه صفة الوقار والسكينة.[2]
- أن يتحلى بالقوة وان تكون له معرفة واسعة، إلى جانب الكفاية وإلا مضغه الناس.
- أن يكون بالغا، مسلما، فقيها، مجتهدا وعادلا[3].
- أن تتوفر فيه شروط الاجتهاد والعدالة الكف عن الترخيص والتسهيل، بحيث يجب عليه ألا يذهب مذهب الشدة ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال.
- أن يكون عارف بطريق الأحكام وهي الكتاب و السنة، كما يعرف ما يتعلق بذكر الأحكام و الحلال و الحرام دونما فيه من القصص و الأمثال و المواعظ كما يحيط بالسنن المروية عن الرسول صلى الله عليه و سلم، كما يعرف أحكام الخطابة و موارد الكلام و مصادر من الحقيقة والمجاز[4].

---

[1]محفوظ بن صغير: مرجع سابق ص ص43، 44.

[2]محمد أبو زهرة: أصول الفقه، (د ط)، دار الفكر العربي،1958،ص401.

[3]محفوظ بن صغير، المرجع السابق، ص ص46،47.

[4]محمد جمال الدين القاسمي، المرجع السابق،ص56.

– يجب عليه أن يعلم أن فتواه مدار لإصلاح الناس، فقد قال الشاطبي عن المفتي البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فلا يذهب مذهب الشدة ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال، وان باب الترخيص مفتوح على المفتي يعالج به حال الناس.

– أن يكون حسن القصد في اختيار ما يختار، لا يختار لإرضاء حاكم أو لهوى نفسه.

– يجب عليه أن لا يتبع أهواء الناس بل المصلحة العامة[1].

– يجب أن يكون رصين الفكر صحيح النظر والاستنباط متيقظا سواء في الحر أو العبد...

– أن لا تأثر فيه قرابة ولا عداوة [2].

– ينبغي عليه أن يخلص في فتواه فلا يبغي عليه في فتواه إلا وجه الله تعالى فلا يصل في فتواه إلى الظلم والجور.

– العمل بما يعلم وما يأمر به الناس حتى يكون قدوة لغيره.

– مراعاة العرف وذلك من خلال مراعاة عرف البلد وعاداته أثناء فتواه فلا ينبغي عليه أن يكون متبصرا لمكر الناس وتذرعهم.[3]

---

[1] أبو زهرة ، أصول الفقه ، المرجع السابق ، ص 403.

[2] جمال الدين القاسمي ، المرجع السابق ، ص 60 .

[3] محفوظ بن صغير، المرجع السابق، ص 50-51.

في اللغة: المذهب يعني الطريق.

أما الاصطلاح:يعني المعتقدالذي يذهب إليه، فيقال ذهب مذهبا حسنا، ويقال من لا يذري له مذهب،والمذاهب أنواع فتوجد المذاهب الكلامية والمذاهب الفقهية والمذاهب اللغوية

ومن أشهر المذاهب الفقهية نجد أبي حنيفة النعمان،ومذهب الإمام مالك كذلك مذهب الإمام إدريس الشافعي ومذهب الإمام أحمد ابن حنبل[1] فالمذاهب الفقهية هي مدرسة برزت ونشطت في مجال التفسير في النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها.

ومن خلال هذا الفصل نحاول أن نعرج على المذهبين اللذين كانا سائدين في الجزائر خلال العهد العثماني.

المبحث الثاني:المذهب الحنفي

نشأ المذهب الحنفي في خضم تلك التحولات التي يشهدها القرن الثاني للهجرة،ولاسيما في منطقة العراق بيئة الحضارات،في ظروف بدأ فيها إرساء أسس حضارية إنسانية جديدة وبناء دولة عالمية قوامها الإسلام.[2]وقد سمى المذهب الحنفي بهذا الاسم نسبة إلى الإمام أبو حنيفة النعمان[3] الفارسي، عاش نحو 70 سنة،[4]عاصر الدولتين الأموية والعباسية، نشا في الكوفة وأول ما أشتغل به هو التجارة[5] .

---

[1] جاسم بن محمد المهلهل وعدنان بن سالم الرومي :المرشد الوثيق إلى مراجع البحث وأصول تحقيق (دط)، دار الدعوة الكويت،(دت)،ص19.

[2] إسماعيل سامعي: دور المذهب الحنفي في الحياة الاجتماعية و الثقافية في بلاد المغرب الإسلامي (من ق 2 إلي 5هـ/ق8-11م)، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة الجزائر 1945/1944، ص40.

[3]جاسم بن محمد، المرجع السابق، ص 19.

[4] إسماعيل سامعي، المرجع السابق، ص 41.

[5]خالد بو هند:المذهب الحنفي ورجاله ببلاد المغرب الإسلامي،ع7،جامعة بالعباس، ص 108.

ولد النعمان سنة 80هـ واختلف في صباه بين التجارة في سوق الكوفة درس في البصرة علم العقيدة[1] أخذ العلم عن كبار الأعلام في عصره أمثال ابن هبذلة(ت128هـ/745م) ويزيد ابن علي زين العابدين (122هـ/735)، أخذ عنهم علوم التفسير والحديث والقراءات.[2] أدرك أبو حنيفة في حياته أربعه من الصحابة وهم أنس ابن مالك بالبصرة وعبد الله ابن أبي أوفى بالكوفة وسهل ابن سعد الساعدي[*] بالمدينة وكذلك أبا الطفيل عامر ابن واثلة[**].ولم يلق أحد منهم،وفي رواية أخرى قيل أنه التقى أنس ابن مالك و روى عنه حديث "طلب العلم فريضة على كل مسلم[3]". حج أبو حنيفة ما يقارب خمسة وخمسين حجة، وبهذا التقي بمشايخ العلم في عصره[4]فقد حج مع والده سنة 96 للهجرة والتقى عبد الله ابن الحرث الصحابي وسمعه يقول قال صلى الله عليه و سلم: من تفقه في دين الله كفاه الله همه.[5] تثقف بكل الثقافات التي كانت في عصره، وجادل الفرق المختلفة في مسائل الاعتقاد وما يتصل به، ومن أجل مناقشة هذه الأمور كان يذهب إلى البصرة،[6]اتصف أبوحنيفة بالعديد من الصفات الحميدة التي تجعله في الذروة العليا بين العلماء ،فقد اتصف بالعلم و الحق والثبات والثقة البعيد المدى في التفكير المطلع إلى الحقائق الحاضر البديهة التي تسارع عليه الأفكار فقد كان ضابط لنفسه مستوليا على مشاعرهمات وهو ساجد في سنة 150 هـ[7]

---

[1]عبد الحليم الجندي: أئمة الفقه الإسلامي، أبوحنيفه، الشافعي، مالك، ابن حنبل، (دط)، إصدار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (دت)، ص23.

[2] إسماعيل سامعي، المرجع السابق، ص 41.

[*] سهل ابن سعد ألساعدي ابن عبد الله الليث، صحابي شاعر كنانة و احد فرسانها، (ت 100 هـ) انظر: محمد على السايس : تاريخ الفقه الإسلامي، تعليق محمد فاضلي ، (د ط)،دار المدار الإسلامي ، (د ت) ، ص143.

[**]عامر بن واثلة من بني سلمة من كبار الصحابة، انظر، محمد علي السايس، المرجع نفسه ص143.

[3] نفسه، ص 143.

[4]عبد الحليم الجندي، المرجع السابق، ص 32.

[5] محمد علي سايس، المرجع السابق، ص 143.

[6] محمد أبو زهرة: أبو حنيفة حياته وعصره أثاره وفتاويه، د ط، دار الفكر العربي، مصر، 1945، ص26.

[7] نفسه، ص 64.

وكغيره من المذاهب تأسس المذهب الحنفي على جملة من الأسس والقواعد العامة المشتركة وقواعد خاصة انفرد بها ويمكن تحديدها فيما يلي:

أولا القران الكريم ثانيا السنة النبوية، ثالثا الإجماع(*)، رابعا أقوال الصحابة(**)

خامسا القياس(***)وفيما يخص الأساس السادس الذي قوم عليه المذهب الحنفي فهو الإحسان وسابعا الحيل.

ومن الأصول التي بني عليها المذهب الحنفي خلافا للمذاهب الأخرى نجد الاستدعاء للبلاء قبل نزوله، وذلك بافتراض مسائل فقهية لم تحدث بعد والبحث في سبل معالجتها خلافا للمالكية التي لا تري في النازل هالا عند وقوعها[1] بدا المذهب الحنفي في الانتشار وقد وصل إلى بلاد المغرب الإسلامي مع قيام الدولة العباسية ، والراجح أن أول شخصية عملت على إدخال المذهب الحنفي هو عبد الله ابن المغيرة الكوفي في النصف الأول من القرن الثاني للهجرة في القيروان ،بعد ما التقى بابي حنيفة في العراق وعمل على نشر مبادئ فقهية كالقول بالرأي والنظر بالاستدلال، ثم بدا في الانتشار في نواحي بسكرة وطولقة[2]...

(*) في اللغة هو العزم على الشيء مع التصميم عليه أما في الاصطلاح هو كل قول قامت حجته وإن كان قول واحد، أنظر: وهبة الزحيلي أصول الفقه الإسلامي، ج1، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 1406هـ-1986، ص 490.

(**) إختلف الفقهاء في أقوال الصحابة هل هي حجة أم لا فهناك من يقول انها حجة مطلقة ومنه من قال عكس ذلك وجاء فريق ثالث قال أنها حجة إذا وافق القياس أو خالفه، أنظر عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه، ط8، دار القلم، القاهرة، 1978، ص94.

(***) هو تسوية واقعة لم يرد نص بحكمها بواقعة ورد النص بحكمها، بالحكم المنصوص عليه لتساوي الواقعتين في الحكم، انظر: خالد رمضان حسن: معجم أصول الفقه، الروضة للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص226.

[1]محمد أوجرتي: الفقهاء والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر ،2015، ص25.

[2]نفسه، ص 28.

رجع المذهب الحنفي إلى الجزائر، وذلك مع دخول العثمانيين إلى المنطقة في القرن 16م،وقد كان انتشاره محدود، ففي البداية رافق الباشاوات وفرق الانكشارية الذين كانوا يعينون لإدارة شؤون الإيالة،[1]حيث كان يمثل المذهب الرسمي للدولة،و هكذا حتى أصبح يتمتع بالأسبقية والأولوية على الذهب المالكي الذي كان يمثل مذهب السكان، غير أن هذا الأمر لا يعني تهميش هذا الأخير، أو بروز خلاف بين المذهبين بل على العكس كانت العلاقة بين المذهبين تتميز بالتعاون والتنسيق في القضايا الفقهية التي تتعلق بالمجتمع.[2]

وما يبرهن على انتشار المذهب الحنفي في الجزائر بشكل واسع هو وجود ثمانية مساجد في مدينة الجزائر لوحدها، وهي كالتالي:

- ❖ الجامع الجديد
- ❖ مسجد حسن داي بحصن القصبة
- ❖ جامع دار القاضي
- ❖ جامع الحاج شعبان خوجة
- ❖ جامع السارية
- ❖ مسجد علي خوجة بحصن القصبة
- ❖ جامع كتشاوة[3]
- ❖ جامع السفير وزاويته

---

[1] محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 29.

[2]محمد بوشنافي: علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني، (10-13هـ/ 16-19م)، مجلة عصور جديدة، ع 16-17، أبريل 1436هـ، 2015م، ص 221.

[3]نفسه، ص 222.

وعلى الرغم من الانتشار الواسع للمذهب الحنفي في مدينة الجزائر خلال الحكم العثماني ، فقد كان هذا المذهب إلي جانب المذهب المالكي[1] وقد ساعد توافد العثمانيين إلي الجزائر استقدام فقهاء أحناف من اسطنبول رفقة الباشا الجديد في بداية العهد العثماني،إن تفوق المذهب الحنفي تجسد بشكل ملحوظ في مداخلات هيئة المجلس العلمي،بحسب ما توضحه مختلف المرافعات التي ناقشتها هذه الهيئة،حيث يبدأ التعريف بالمفتي الحنفي و يليه المفتي المالكي،هذا إن دل علي شيء إنما يدل علي تشجيع و تقريب فقهاء المذهب الحنفي علي حساب المذهب المالكي[2]

المبحث الثالث: المذهب المالكي.

ينتسب المذهب المالكي إلي الإمام انس بن مالك[3]، وقد اختلف العلماء في السنة التي ولد فيها[4] هناك من يقول انه ولد في سنة 90هـ وقيل سنة 93هـ و قيل سنة 94هـ لكن الرأي الأرجح و الأكثر تصدقا هو انه ولد سنة 93هـ في المدينة[5].

وقد سمي هذا المذهب علي اسم مؤسسه الإمام أبو عبد الله مالك بن انس بن أبي عامر الاصبحي بفتح الباء نسبة إلي ذي أصبح بطن من حمير،و هو من العرب،عالم المدينة واحد أئمة المذاهب المتبوعة وهو من تابعي التابعين،[6]جده عامر[7]من أصحاب الرسول صلي اله عليه و سلم،وهو من الذين حملوا عثمان إلي قبره[8].نشأ الإمام مالك

---

[1]حمصي لطيفة: المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر، (1122-1246 هـ/ 1710-1830م)، نموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر، 2011-2012، ص،ص 96-97

[2]نفسه،ص ص 96،97.

[3] محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص39.

[4]محمد أبو زهرة: مالك حياته وعصره آراؤه وفقهه، ط2، دار الفكر العربي،1952 ص ص25،26.

[5] جاسم بن محمد المهلهل، المرجع السابق،25.

[6] سليمان قوراري: قراءة في عوامل انتشار المذهب المالكي، جامعة احمد دراية، إدرار، ص 177.

[7] محمد أبو زهرة، مالك، المرجع السابق، ص ص 26-29.

[8] جاسم بن محمد المهلهل، المرجع السابق، ص25.

في بيت اشتغل بالعلم وفي بيئة كلها للأثر و الحديث وقد كان منشغلا بعلم الحديث و استطلاع أثار و أخبار الصحابة و فتاويهم.

خرج الإمام مالك في طلب العلم دون أن يبلغ من العمر العشرين سنة[1] فقد طلب العلم علي يد كبار العلماء الموجودين في المدينة،و كان أول من لازمه هو عبد الرحمن بن هرمز الذي لازمه مدة طويلة يخلطه مع غيره[2] كما أنه اخذ العلم كذلك عن ابن شهاب الزهري،كما أكثر الأخذ عن ابن نافع ، وبدت عليه العناية باستحفاظ الحديث وقد روي عنه انه قال :"قدم علينا الزهري فأتيناه ومعنا ربيعة، فحدثنا نيفا وأربعين حديثا، ثم أتيناه في الغد فقال أنضروا كتابا حتى أحدثكم ... قال له ربيعة هناك من يرد عليك ما حدثت به أمس ،قال ومن هو؟ قال ابن أبي العامر، قال هات : فحدثه أربعين حديثا منها..."[3]

فقد وصف الإمام مالك بكثرة حفظ الحديث والقران الكريم، فإذا استمع إلى شيء استمع إليه في حرص ووعاه وعيا تاما، حتى انه يسمع نيفا و أربعين حديثا مرة واحدة ثم يعود في اليوم التالي ويلقي على من سمعها منه[4] كما وصف بالصبر والجلد والمثابرة ومغالبة الصعوبات من أجل الوصول إلى الغاية كما كان مخلصا في طلب العلم [5].

كان الإمام مالك ابعد الناس عن مذاهب المتكلمين، ففي أحد الأيام سئل مالك عن قوله تعالى "الرحمن على العرش استوي ". كيف استوي؟ فسكت مالك حتى علته حمرة، ثم قال: الاستواء منه معلوم والكيف منه غير معلوم، والسؤال عنه بدعة والإيمان به

---

[1]محمد أوجرتي، المرجع السابق ، ص40.

[2]محمد علي السايس، المرجع السابق، ص152.

[3] مجمد أبو زهرة ، مالك ..، المرجع السابق، ص 37.

[4] نفسه، ص89.

[5] نفسه، ص 92.

واجب[1]. كان الإمام مالك حكيما في تصرفاته فقد قال عنه عبد الرحمن بن مهدي:"ما رأيت أعقل من مالك،ولا رأيت رجل أهيب في قلبي من مالك رحمه الله "[2].

ذكر المؤرخون أن هارون شاوره في أن يعلق الموطأ[*] في الكعبة ويعمل الناس على ما فيه فأبى وقال إن أصحاب الرسول اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان. ولقد كان الموطأ السبب في انتشار المذهب المالكي وخاصة في بلاد المغرب الإسلامي والذي قال

فيه الشافعي: "ما كتاب أكثر صوابا بعد كتاب الله من كتاب مالك،ويعني الموطأ"[3]،توفي الإمام مالك في المدينة سنة 179هـ[4]،ذاع صيت الإمام مالك،الأمر الذي جعل الكثير من الطلبة إلي الهجرة من اجل اخذ العلم عنه و نشر مذهبه في بلدانهم،هذا ما ساعد علي انتشار المذهب المالكي في بلاد الغرب الإسلامي،ومن العلماء الذين اخذوا العلم عن الإمام مالك نجد أبو عبد الله زياد بن عبد الرحمن التونسي الذي اخذ العلم عن الإمام مالك،وتقول الروايات انه أول من ادخل المذهب المالكي إلي بلاد المغرب[5]، توفي183هـ[6]/800م[7].

---

[1] مجمد أوجرتي، المرجع السابق، ص40.

[2] سليمان قوراري، المرجع السابق، ص182.

(*) هو أول كتاب وضعت فيه الأحاديث مصنفة ومبوبة ،وأول كتاب ألف في الحديث والفقه معا، ألفه الإمام مالك ابن انس في أربعين سنة، وعن سبب تأليفه يقول مالك: "لفيني أبو جعفر المنصور في الحج، فقال: انه لم يبقى للناس عالم غيري وغيرك، فأما أنا فقد شغلت بالسياسة والأمل أنت فضع للناس كتابا في ألسنه و الفقه، تجنب فيه رخص ابن عباس وتشديدات ابن عمر وشواذ ابن مسعود، ووطئه توطئا، قال مالك فعلمني كيف التأليف " ضم الموطئ الكثير من الأسانيد التي حكم المحدثون بأنها اصح الأسانيد ، يحتوي الموطأ على أربعة عشر نسخة، وتعددت شروحه وأما رواياته فكان أشهرها رواية محمد ابن الحسن ألشابي صاحب أبي حنيفة ، أنظر : محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص41 .

[3] سليمان قوراري، المرجع السابق، ص182.

[4]جاسم بن محمد المهلهل، المرجع السابق ،ص،25.

[5]مسعود بن موسي فلوسي: المذهب المالكي و السلطات المتعاقبة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول(المذهب المالكي في الجزائر)،2،3 ربيع الأول 1425 هـ/21،22 فريل2004،ص69.

[6]محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص42.

[7] مسعود بن موسى فلوسي، المرجع السابق، ص69.

غير أنه توجد رواية أخرى تقول بأن انتشار المذهب المالكي في المغرب الأوسط يعود إلى الدولة الإدريسية[1] 172هـ/788 م[2] والتي يعد مؤسسها إدريس الأول أول من ادخل المذهب المالكي إليها، فقد روي انه قال:" نحن أحق بإتباع مذهب مالك قراءة كتابه الموطأ[3] كما ذكر لأهل البلد فضائل الإمام مالك ميزته في العلم وقد كان يراه اجدرمن آبي جعفر المنصور.[4]

غير أن الرواية الصادقة هو أن سبب انتشار المذهب المالكي في بلاد المغرب الإسلامي بصفة عامة هي تلك الرحلات التي كان يقوم بها طلبة العلم إلى الحجاز من أجل الدراسة على أفضل مشايخها،ونجد أن علي ابن زياد كان أول من أتى بكتاب الموطأ إلى افريقية حيث أنه أخذ العلم عن مالك بن أنس وسمع منه العديد من الفتاوى، كما أنه أخذ(جامع) الإمام سفيان الثوري، وعند رجوعه من المشرق حمل معه الكتابين(الموطأ للإمام مالك،وجامع سفيان الثوري) وعند وصوله جلس للتدريس من أجل إفادة الطلبة، وذلك من خلال الموطأ الذي كان يقوم بشرحه واستخراج الأحكام من أحاديثه.[5]

وقد تتلمذ على يده العديد من العلماء هو لآخر ومنهم أبوعلي شقران بن علي القيرواني(ت186هـ) حيث ساهم هو الآخر في تثبيت المذهب المالكي في بلاد

---

[1]صالح بوبشيش: المدارس الفقهية في الجزائر خلال الحكم العثماني، الملتقى الوطني الأول (المذهب المالكي في الجزائر)،22،21، افريل،2004، ص145.

[2] مسعود بن موسى فلوسي، المرجع السابق، ص68.

[3]صالح بوبشيش، المرجع السابق، ص145.

[4] مسعود بن موسى، المرجع السابق، ص 68.

[5]نفسه، ص 69.

المغرب[1] ومازال المذهب المالكي ينتشر في بلاد المغرب إلى أن جاء سحنون بن سعد[2](ت240هـ)[3]فغلب في أيامه ولم يترك مجال المخالفين.[4]

قد قال القاضي عياض في هذا الأمر:"وأما افريقية وما وراءها فقد كان الغالب عليها قديما مذهب الكوفيين–مذهب السادة الحنفية–إلي أن دخل علي بن زياد و ابن أشرس و غيرهم بمذهب مالك،إلي أن جاء سحنون،فغلب في أيامه،وفض حلق المخالفين واستقر المذهب بعده...فشاع في تلك الأقطار إلي وقتنا هذا"[5]ومنذ ذلك الوقت ساد المذهب المالكي في بلاد المغرب الإسلامي،وأصبح يمثل المذهب الرسمي للمنطقة بمختلف أقطارها فلم يكن القرن الرابع للهجرة يطل حتى انتشر المذهب المالكي في كل ربوع المغرب الإسلامي.[6]

التزم المغاربة بالمذهب السني و المتمثل في المذهب المالكي،أتاح لفقهاء المالكية أن يكونوا مهيئين للحفاظ على الدين[7]وقد استمر وجود المذهب المالكي في الجزائر عند دخول العثمانيين إليها مع مذهبهم الحنفي[8] الأمر الذي ساهم في وجود ثنائية مذهبية تفصل في قضايا الأفراد،الأمر الذي سمح على الانفتاح عليها و الاقتداء بها في بعض المسائل وعلى الرغم من تراجع منصب المذهب المالكي على حساب نظيره الحنفي[9]هذا

---

[1]أحسن زقور: مدارس المذهب المالكي، الملتقى الوطني الأول، (المذهب المالكي في الجزائر)2،3 ربيع الأول 1425هـ/21،22 افريل2004، ص43.

[2] مسعود بن موسى، المرجع السابق، ص70.

[3] أحسن زقور، المرجع السابق، ص43.

[4] مسعود بن موسى، المرجع السابق، ص70.

[5] نفسه، ص70.

[6] خلواتي صحراوي: ملامح قوة المذهب المالكي، المركز الجامعي، النعامة، ص75.

[7]نسيم نوار: تجديد المذهب المالكي ببلاد المغرب من قيام الدولة الفاطمية إلى حدوث القطيعة الزيرية، (443،296هـ/1051،909م)، عصور، ع22 ،23، جويلية، ديسمبر،2014، ص156.

[8] صالح بوبشيش، المرجع السابق، ص146.

[9] حمصي لطيفة، المرجع السابق ،ص95.

الأمر الذي بعث المذهب المالكي تدريسا و تصنيفا و قضاء و فتوى لتعم مختلف مناطق البلاد المختلفة.[1]

[1] صالح بوبشيش، المرجع السابق، ص146.

الفصل الثاني: تنظيم مؤسسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول:تعيين المفتين

المبحث الثاني: المستوى المعيشي للمفتي

المبحث الثالث: علاقة الفقهاء بالسلطة

الفصل الثاني: تنظيم مؤسسة الإفتاء

المبحث الأول:تعيين المفتين.

كانت وظيفة الإفتاء أعلى وظيفة يتولاها العالم فهو يحتاج إلى العلم و التعمق في المسائل الدينية[1]،فقد ذكر لويس رين ان وظيفة المفتي تتطلب قوة الشخصية و النزاهة،خاصة و أن المفتي هو المترجم للشريعة،وذلك من خلال إصداره لفتاوى في الأمور الشرعية و الدينية[2].

و لهذا السبب اسندت إليه الرئاسة الدينية و القضائية[3]وذلك تقليدا لما كان معمولا به في اسطنبول، وقد كان يختار المفتي من الطبقة المثقفة وعلى الرغم من ذالك لم يكن له أي دخل في الأمور السياسية [4]، تجدر الإشارة إلى أن وضيفة المفتي الحنفي لم تكن موجودة إلا بعد مجيء العثمانيين إلى الجزائر واستقرارهم بها [5] ، وبالتالي فان منصب المفتي هو على رأس السلم الوظيفي من حيث الأهمية، وهو منصب استحدثه العثمانيون[6]. وتجدر بنا الإشارة أن الحكام الأحناف فضلوا المفتي الحنفي على المفتي المالكي،هو ما ذكره حمدان خوجة، حيث ذكر بان المفتي الحنفي لقبوه ب – أفندي–وهو لقب يطلق على الداي فقط، كما جعلوا منه المسئول الديني المطلق على غرار ما كان في

---

[1]شدري معمر رشيدة : العلماء والسلطة في فترة الدايات، 1830/1671م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر ، 2005،2006،ص71 .

[2] LOUS RINN:Marabouts et khouan ،l'islam en Algérie ،ajourdan ،1884 ،p7.

[3]شدري رشيدة، المرجع السابق، ص 71.

[4] LOUS RINN:marabouts et khouan،.p12

[5]شدري رشيدة، المرجع السابق ، ص72.

[6]بعارسية صباح : موقف الحكام و العلماء من المتصوفة في الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 2014،2015/2،ص 37.

اسطنبول[1]، فلما دخل الأتراك العثمانيون إلى الجزائر جلبوا معهم الذهب الحنفي الذي كان يمثل مذهب السلطة الحاكمة من الطبقة السامية[2]

وبحسب ما تذكره المصادر أن علماء المشرق وخاصة الأحناف كانوا يتوافدون إلى الجزار من اجل تولي الوظائف الشرعية، كالإفتاء و القضاء و التدريس،والسعي وراء الكسب المادي وتحسين أوضاعهم المعيشية.[3]

مما اضطر عدد من العلماء إلى دفع ثروة طائلة في بلادهم من اجل المجيء إلى الجزائروالحصول على وضيفة رسمية، لهذا السبب كانوا بمجرد وصولهم إلى الجزائر يسعون إلى الكسب وتحقيق الثروة من اجل أن يعوضوا ما دفعوه بشتى الطرق والأساليب، فانتشرت الرشوة وكذلك اللجوء إلى أحكام الزور.[4]

إن ما زاد توافد العلماء الأحناف إلى الجزائر هو ترسيم منصب الإفتاء وجعله من الوظائف الحكومية [5] التي يتلقى موظفوها مبالغ مالية مقابل ما يقدمه من خدمات

بعد أن تم تنصيب وضيفة المفتي الحنفي وضيفة رسمية تم تلقيب هذا الأخير ب– شيخ الإسلام–وذلك بعد ما يتم تعينه من اسطنبول رفقة القاضي الحنفي، وذلك لعدم وجود علماء أحناف في البداية [6].

---

[1]حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تق، تح، محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006،ص 91.

[2] وافية نفطي: التعايش المذهبي بالجزائر العثمانية، مؤسسة الوقف أنموذجا، (التحبيس على الذهب الحنفي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، عدد 20،سبتمبر 2016، ص331 .

[3] محمد بو شنافي: علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني (10،13هـ/16،19م)، مجلة عصور جديدة، ع 16،17، ابريل 1436هـ/2014م،2015،ص 222.

[4]نفسه،ص223.

[5] نفسه،ص224.

[6]شدري رشيدة، المرجع السابق، ص 72.

الأمر الذي يؤكده العديد من الباحثين،حيث ذكر أن تعين المفتي الحنفي يكون من قبل السلطان العثماني[1]، بحيث يبقى عدة سنين في الجزائر يشرف خلالها على الأعمال الدينية كإشرافه على الأوقاف الحنفية ، وقد كان هذا الأخير يأتي إلى الجزائر رفقة الباشا عند قدومه إلى الجزائر[2]وعندما تنقضي مدة سنتين يتم عزله،و يتولى وظائف أخرى مثلما حدث مع المفتي الحنفي مسلم أفندي، وابنه محمد الذي خلفه في الإفتاء حيث اشتغل بعد نهاية سنتين في سبل الخيرات[3] .

استمد الفقيه الحنفي مكانته من السلطة الحاكمة على اعتباره انه ممثل المذهب الحنفي في مدينة الجزائر، و موفود رسمي من طرف الدولة العثمانية خلال القرن 11هـ/17م[4]

"وقد أصبح يحظى بلقب أفندي الذي لاحظ به إلا ثلاثة أشخاص،الداي،المقطعجي(رئيس المكتبة)الذي يشرف على سجلات محاسبات الدولة،والمفتي الحنفي،كما أن القادة العسكريون مضطرون للوقوف لأربعة أشخاص وهم الداي،المقطعجي،الخزناجي،المفتي الحنفي"[5].

غير أنه ومع تغيير النظام السياسي في الجزائر ومع نهاية عهد الباشوات 1069هـ/1659م أصبح المفتي الحنفي يعين في الجزائر،منذ عام 1123هـ/1711م لما

---

[1]سلوان رشيد رمضان، محمود محمد المشهداني: أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني 1518،1830،مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية،مج5 ،ع16،تكرت نيسان 2013،ص 429.

[2] أحمد بحري: الجزائر في عهد الدايات، دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية،ج3،(دط)، دار الكفاية، 2013، ص ص20،21.

[3]مصطفى عبيد: القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة عصور جديدة، ع 11،12، جامعة وهران، فبراير،2014/2013، ص215.

[4] حمصي لطيفة، المرجع السابق، ص146.

[5]حمدان خوجة، المصدر السابق، ص91.

قام الداي علي شاوش بطرد الباشا الذي كان يعينه السلطان لمراقبة الداي،وبالتالي أصبح من صلاحيات الداي تعيين المفتي الحنفي و المالكي معا[1].

ويقوم الداي بتعيين المفتي المالكي هذا ما يدل على وجود محاكم خاصة بالمسلمين الذين يتبعون المذهب الحنفي و أخرى خاصة بالذين يتبعون المذهب المالكي[2]،فقد ذكر سعيدوني أن العلماء الأحناف كانوا يحضون بالمكانة العالية لدى الحكام على حساب العلماء المالكية،ذلك لأنهم مرتبطين بمركز السلطة في اسطنبول[3] .

غير أن منصب المفتي لم يكن له أي دخل في الأمور السياسية أو في تعيين الحكام و إنما كان الواجب عليهم هو أن يقرا على الحاكم الجديد قائمة الواجبات الموكلة إليه و يوصيه بان يستعمل سلطته لتنفيذ العدالة لا محاباة بها،و لضمان الأمن في الداخل و توفير الدخل الضروري للجند[4]،نفس الأمر أكده سعد الله حيث ذكر أن الباشوات هم الذين يعينون العلماء في الوظائف بينما لم يكن للعلماء دخل في تعيين الباشوات، فقد كان الأوجاق هم الذين يعينون ويقررون مصير الباشا[5].

---

(1) احمد بحري، المرجع السابق،ص21.

(2) عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص ص71،70.

(3) ناصر الدين سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب)من القرن10ال14ه/القرن 16الى19م،حوليات الآداب و العلوم الاجتماعية، الحولية الحادية و الثلاثون، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت،1431ه/2010م، ص83.

(4) وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تع و تق عبد القادر زبادية، (دط)،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007،ص90.

(5) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي،1500 ،1830، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص389.

فالمفتي هو موظف خاضع للحكومة وليس له أي دخل في السلطة السياسية[1] و بالتالي كل ما كانوا يقومون به هو الدعاء للحاكم الجديد وهذا للمكانة العلمية التي يحضون بها في المجتمع،هذا ما تأكده النازلة :"...لا يحل للحاكم أن يترك من يطلق لسانه على العلماء... لأنه ورثة الأنبياء، وقد قال صلى الله عليه وسلم من حقر عالما فهو ملعون في الدنيا و الآخرة..."[2] وما يؤكد على المكانة العالية التي يحضا بها المفتي في المجتمع هو نزاهته،وذلك حسب ما ذكره ابن عتو، الذي قال بأنه لما يطعن شخص ما في حكمالقاضي بسبب تأثير السلطة،أو انه لم يرتفع عن الرشوة،فانه يمرر النزاع إلى المفتي طلبا لإنصافه، ورفع الظلم عنه،حيث انه يعد حكم المفتي حكما نهائيا لا رجعة فيه[3]

كان المفتي يقوم بأعمال أخري إلى جانب الفتوى، حيث نجد أن المفتي كان يشرف على أداء الصلوات، ويحافظ على طهارة الدين، كما انه يحرص على أن يؤدي أئمة الجوامع الصلات كما ينبغي وعلى أن يأذن المؤذنون الصلوات الخمس من فوق المنارة في أوقاته المحددة، كما انه هو من يحدد السنة حسب شهور وأعياد المسلمين، ويشرف على المدارس ويتولى تفسير القران في رمضان وفي أيام الأعياد، ذلك لأنه لا يجوز تفسير القران لغي المفتي، كما انه هم من يقوم بمعاقبة الكافر بالله، ومن الأعياد التي كان يعلن عنها ويتحرى لها عيد الفطر.[4]

---

[1] وليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1824/1816،تع و تق إسماعيل العربي (دط)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر،1982،ص48.

[2] بخلوص الدراجي: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بايلك قسنطينة،من خلال نوازل ابن الفكون، خلال القرنين (10ن11هـ/16ن17م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2012،ص 224.

[3] محمد بالبروات بن عتو: المدينة و الريف في الجزائر في العهد العثماني،ج1، (دط)، دالا كوكب العلوم للنشر و التوزيع والطباعة، الجزائر،2016،ص 61.

[4] محمد بو شنافي، المرجع السابق، ص 224.

من اجل تعين المفتين في مناصبهم يتطلب هذا الأمر وجود وثيقة تأخذ صيغة معينة مثلها مثل أي وثيق أخرى يكتب فيها تاريخ تحريرها مع اسم الخليفة الذي أمضاها

وحسب بعض التعيينات "آل كتروسي " في منصب الإفتاء و القضاء فان هذه التعيينات تبدأ بالبسملة والحمدلة والصلاة والسلام على النبي في سطر واحد، ثم في السطر الثاني يبدأ مضمون التعيين بعبارة " ليعلم الواقف على أمرنا هذا " أو"ليعلم من كتابنا هذا" وهناك عبارة أخري يبدأ بها وهي " هذا طابعنا المطاع أو هذا ظهير كريم وخطاب واضح جسيم " ، ثم يضاف إلى إحدى هذه العبارات اسم الشخص الذي يراد تعينه في المنصب،وبعد ذكر اسمه مباشرة يتبع بعبارة " أنعمنا عليه أن يكون مفتيا ..."ثم يضاف إلى هذه الجملة التكليفات الأخرى التي كلف بها هذا المفتي، كالحطابة في الجامع .

في بعض التعيينات يكلف شخصين في منصبين مختلفين في وثيقة تعين واحدة.

ينص هذا التعين على إعفائه من دفع الضرائب مع وجوب الاحترام من طرف جميع السكان، وفي آخر كل تعين يكتب تاريخ هذا الأخير مع اسم الخليفة الذي قام بإمضائه[1]

إن من أسباب تنظيم هذه الخطة يرجع إلى سببين،فالأول أن تكون هذه الخطة تخت مسؤولية الحاكم ولا بد من أن يرجع الفتيا إلى أصحابها من العلماء كما قال ابن خلدون "وأما الفتيا فالخليفة تصفح أهل العلم والتدريس ورد الفتيا إلى من هو أهل لها،وإعانته

على ذلك لأنها من مصالح المسلمين"،[2]فتجب عليه مراعاتها من أجل أن لا يتعرض لذلك من ليس له بأهل فيضل الناس، وأما السبب الثاني يتمثل في محاولة بسط النفوذ

---

[1] أحمد بحري، المرجع السابق، ج2،ص ص 27-29

[2] عبد الرحمان بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مراجعة سهل زكار، ج1،ط1،دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان،1981، ص 274.

على خطة الفتوى ومراقبة تصرف الفقهاء ،حيث كانت هذه الوظيفة تتطلب مواصفات لدى موظفوها[1].

منذ أن دخل العثمانيون إلى الجزائر وسيطروا على مقاليد السلطة استمالوا العلماء إلى طرفهم،ووضعوا معايير وشروط من اجل انتقاء الفقهاء وتوظيفهم في مناصبهم ومن هذه المعايير نجد:

أولا:الولاء السياسي والديني.

استطاعت الدولة العثمانية ترسيم منصب المفتي قصد كسب نفوذ العلماء في مجتمعاتهم و كسب ودهم من جهة،و خلق التنافس على المناصب من جهة أخرى[2]هذا ما أدى بهم إلى إدراجهم في سلك وظيفي ديني، وتأسيس العديد من المدارس و تقديم المساعدة لدى العديد من الزوايا[3]وفي مقابل المنصب واعتباراته وجب على المفتي تقديم الولاء للسلطة[4]– هذا الولاء لا يقتصر على المفتي فقط و إنما على جميع العلماء.

لقد اعتبرت السلطة العثمانية في الجزائر أن كل شخص مثقف يعرف القراءة و الكتابة وسيلة من اجل تثبيت السلطة و تحقيق الاستقرار[5]،وبالتالي فقد كان المعيار الأساسي الذي اعتمد عليه الحكام هو الولاء السياسي و الديني الذي اعتمده السلطة في تعيين موظفي الدولة، بحيث لم يكن لدى الحكام أي خيار غيرها حتى لا يوفروا على أنفسهم عناء المعارضة السياسية و الشرعية[6].

---

[1]احمد بحري، المرجع السابق، ص30.

[2]سعد الله، تاريخ الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص409.

[3]سعيدوني ناصر الدين، الأوضاع الاقتصادية...المرجع السابق، ص81.

[4]احمد بحري، المرجع السابق،ص167.

[5]محمد أوجرتي، المرجع السابق،ص324.

[6] نفسه، ص324.

فقد أكد شالر إذ قال انه في السابق كان الإنسان إذا أراد أن يحصل على منصب القاضي آو المفتي يجب عليه أن يحصل على شهادة من المدارس القسطنطينية آو مدارس القاهرة غير أن الأتراك الذين توصلوا إلى ارفع مناصب الحكم دون أن يعرفوا مبادئ القراءة ولا الكتابة،فقد كان كل عاقل يستطيع القراءة و الكاتبة يمكنه أن يشغل منصب القاضي عن جدارة[1]

ولقد كان الولاء للسلطة يتمثل في الدعاء للسلطان من على المنابر و عدم إثارة الناس عليه في استخلاص الضرائب كل هذه المظاهر دالة على خضوع الناس للسلطة العثمانية و طاعة المفتي لأوامر السلطان[2]،غير انه كان هناك تمييز في المعاملة مع المفتين،فنجد أن المفتي الحنفي صاحب مكانة هامة في الدولة مم جعله أحيانا هدفا لسهامها،فقد كان يدخل الديوان و يحضر جلسات الباشا وله الكلمة العليا في المجلس الشرعي ،عكس المفتي المالكي الذي كان اقل ارتباط و اقل علاقة بالسلطة[3] ،الأمر الذي أدى ببعض الحكام إلى انتهاج سياسة التضييق وسوء المعاملة مع ثلة من العلماء إلى درجة السجن والحكم بالموت[4]

إن الأمر الذي يدل على استخفاف السلطة بالعلماء موقف الداي يوسف باشا الذي لم يكن ثابت في الوفاء لطبقة الفقهاء[5]الذين اشرفوا على حفل توليته السلطة،إذ قام باستبدالهم بمجموعة من الفقهاء الموالين،فاستبدل مفتي الحنفية أربعة مرات و مفتي المالكية ست مرات ، وهو ما يدل على رغبة الباشا في حرية الإدارة و التصرف في

---

[1]وليام شالر، المصدر السابق،ص49.

[2]احمد بحري، المرجع السابق،ص168.

[3]صلاح بو بشيش،المرجع السابق،ص162.

[4]نفسه،ص162.

[5]محمد أوجرتي ،المرجع السابق ،ص326.

شؤون الايالة[1]،فقد كان تغيير الفقهاء لا يتم على أسس علمية و إنما بدافع البحث عن العناصر التي تقدم الولاء و النصرة و التأييد[2].

ثانيا:عدم التدخل في شؤون الحكم.

كان بإمكان الفقهاء أن يعكروا صفوة الحكم لأي حاكم كان،و هذا راجع إلى المكانة التي يحضون بها في المجتمع،غير أن كثيرا منهم كان يفضل النصح قبل ذلك،حيث أنهم يعتبرون أن النصيح أفضل الأعمال التي يقومون بها فقد كان فقهاء الدولة العثمانية يتقدمون بالنصح ولايقصرون في القيام بما يساهم في تغيير أحوال البلاد إلى الأفضل[3] ومن أمثلة ذلك ما قام به محمد الفاتح (ت1481م)حيث وضع قانون مدني للعقوبات بدلا من الحدود الشرعية، فقدم له الفقيه مصطفى عالي (1599/1541)رسالة بعنوان نصيحة الملوك تتضمن الدعوة إلى الأخذ بالشريعة الإسلامية [4].

على إدراك واع لقضايا البلاد[5]ومن بين تلك الرسائل نجد الرسالة التي بعث بها احمد ساسي البوني إلى يوسف باشا حيث تقدم اله بالنصح و توضيح واجبات الحاكم تجاه الرعية،وقد كان لهذه المراسلات دور في التقليل من حدة التشنج بين الحكام و الرعية[6] إلى جانب هذه الرسالة نجد الرسالة التي بعث بها الشيخ الوزان الفقيه القسنطيني،و التي بعث بها إلى باشا الجزائر حسن أغا حيث جاء فيها توضيح دور الأمير المسلم وواجبه نحو رعيته بناءا على سيرة النبي صلى الله عليه وسلم.[7]

---

[1]محمد أوجرتي،المرجع السابق ص326.

[2]نفسه ص326.

[3] نفسه،ص327.

[4] نفسه،ص327.

[5] أبو القاسم سعد الله: رسائل بين باشاوات الجزائر و علماء عنابة، مجلة الثقافة،ع51،جوان 1979، ص19.

[6]نفسه، ص21.

[7] محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 329.

كذالك لما تولى أحمد باشا (1698/1694) الحكم بعث له الفقيه أوقوجيل برسالة يذكره بأن شرعية حكمه مرتبط بمدى ما يحققه من عدالة بين الناس[1]، وفي حالة تدخل العلماء في شؤون الحكم نجد أن الحكام قد يستخدمون مختلف الأساليب من أجل الضغط عليه بل حتى عزلهم من الوظائف مثل ما قام به أهجي مصطفى، حيث عزل المفتي المالكي سيدي أحمد قدوره بسبب الخلاف الذي نشب بينه وبين مفتي الحنفية محمد النيار حول نازلة الزوجة إن أساء إليها زوجها ، هذا ما أدى إلى عزل أحمد قدوره وتعين بدل منه عبد الرحمن المرتضى.[2]

الأمر الذي يبن أن الأجواء كانت مشحونة بين العلماء المالكية والأحناف، وما يؤكد عن استقلالية النظام السياسي في إدارة شؤون الفقهاء من تعيينات وتغيرات وإنما ترك الأمر في ما بينهما وقد دعم العديد منهم من طرف السلطة خفية من أجل إحداث التغييرات[3] ، هذا ما ذكره ابن المفتي في تقييده إذ قال إن هذه التغييرات تتم بين العلماء أنفسهم، حيث قال :" أن الحاج المهدي ابن صالح توجه إلى قاضي المالكية وعزله بنفسه وجلس سيدي المهدي بن صالح مكانه وكأنه قاضي المالكية ، حيث استولى على هذه الخطة بسبب التخويف و البهتان ولم يعارض أحد، واعتقد الأمير أن هذا العزل مطابق للشعر وأنه حضي برضا العلماء ..."[4]

ثالثا: العلم الشرعي.

من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في المفتي هو مكانته العلمية التي توصل إليها من خلال الرحلات العلمية التي قام بها ، وتواصله مع علماء العصر سواء الوافدون على

---

[1] محمد أوجرتي،المرجع السابق،ص330.

[2] ابن المفتي رجب بن حسين شاوش: تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر و علمائها، جمع فارس كعوان،ط1 ، بيت الحكمة،2009،ص 102.

[3] محمد أوجرتي ،المرجع السابق، ص 328.

[4] ابن المفتي، المصدر السابق،ص 103.

مدينة الجزائر أو الذين التقى بهم عند سفره نحو بلاد المشرق وخاصة الجامع الأزهر نضرا لمكانته[1]، غير أن الغالب في الجزائر خلال العهد العثماني هو تهميش هدا الجانب باستثناء بعض الحكام أمثال صالح باي في بايلك الشرق الذي ساعد على بناء المدارس وتقديم إعانات لبعض الزوايا وقد كان في هذا البايلك الفقيه عبد القادر الراشدي القسنطيني أما في بايلك الغرب فقد كان الباي محمد الكبير الذي كان حريصا على جمع الكتب وبناء المكتبات ومن أشهر علماء البايلك أبو راس الناصر[2].

ذكر ابن المفتي أن هناك من الفقهاء من تولى منصب المفتي على الرغم من مكانته العلمية الضعيفة حيث ذكر أن محمد النيار الفقيه الحنفي كان جاهلا محبا للمال وكان قليل التدين حتى أنه قام بتقبيل يد الداي على عكس ما جرت عليه العادة، هذا ما ألزم جميع زملائه الحاضرين إلى تقبيل يده.[3]

كان العلماء يتحصلون على العلم من خلال قوافل الحج المتجهة نحو بلاد المشرق ما ساعد علما المغرب بصفة منتظمة إلى الذهاب إلى الأزهر الشريف أو اي مركز ثقافي أخر، حيث كانوا يدرسون هناك ويعودون إلى بلدانهم من أجل تولي منصب الإمامة و الإفتاء و القضاء، مما زاد من مكانتهم الاجتماعية، وتقرب السلطة الحاكمة منهم، ومن الأمثلة التي تجسد ذلك أن المفتي أحمد بن عبد الله بن عمار الملقب بأبي العباس المعروف بابن عمار، فقيه مالكي تولى الإفتاء بالمجلس العلمي عام 1180هـ/1766م[4].

---

[1] حمصي لطيفة ، المرجع السابق، ص ص 151،152.

[2] محمد أوجرتي، المرجع السابق،ص 331.

[3] ابن المفتي ، المصدر السابق ، ص 89.

[4] حمصي لطيفة، المرجع السابق، ص 152.

يؤكد ابن خلدون على أن منصب المفتي يجب أن يمنح لمن هو أهل له وإعانته على ذالك، ومنع من ليس أهل لها، وزجره لأنها من مصالح المسلمين في أديانهم فتجب عليه مراعاتها لئلا يتعرض لذلك من ليس به أهل فيضل الناس.[1]

وتحدد المكانة العلمية للفقيه من خلال غزارة علمه الذي يلمس من خلال المناظرات وكيفية إسناد الأقوال وشرحها إلى جانب الإنتاج الأدبي ثم الوقوف عند العلماء الذين أجازوه سواء داخل الجزائر أو خارجها.

ذلك بحسب ما يذكره اغلب المفتين في أشعارهم أو مقدمات كتبهم هذا من جهة ومن جهة أخرى كيفية محافظته على منصبه في مجال الإفتاء في هيئة المجلس العلمي [2]

يقوم المفتي بأداء مهمة الإفتاء و حل المشكلات من اجل معرفة الشرع من ذلك و بالتالي فان وظيفة المفتي واجب شرعي يمليه عليه الدين[3]، وذلك استنادا لقوله تعالى:"إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات و الهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون[4]).

وأداء وظيفة المفتي لا يشترط فيها أن يكون المفتي رسمي أو غير رسمي وإنما كل عالم تتوفر فيه شروط العلم فهو مؤهل للنظر في النوازل[5]،وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية قامت بترسيم منصب المفتي و جعله من وظائف الدولة ،يقوم بها وفق مرسوم

---

[1] ابن خلدون، المصدر السابق، ص 247.

[2] حمصي لطيفة، المرجع السابق، ص 153.

[3] احمد بحري،المرجع السابق،ص165.

[4] البقرة، أية 159.

[5] أحمد بحري،المرجع السابق،ص165.

مفتي معين من قبل السلطان، إلا هذا لم يمنع من وجود العديد من العلماء من أن يقوم بهذه المهمة دون تعيين من أي جهة إدارية كانت،وذلك امتثال للوجه الشرعي[1].

المجلس العلمي:

يطلق عليه اسم مجلس الشرع العزيز، أو المجلس الشريف[2]،فهو يمثل المحكمة الشرعية الإسلامية [3]،و بالتالي هو بمثابة الهيئة القضائية الثانية[4]،إن المجلس العلمي هو إحدى المؤسسات العليا التي وجدت في الجزائر غير أن بدايات إنشائه غير معروفة على وجه التحديد ،إذ تخبر احد السجلات انه كان يعقد في ضريح الولي الصالح عبد الرحمن الثعالبي ثم تم نقله إلى دار الإمامة سنة1636م ،و ظلت الجلسات تعقد فيه ما يقارب 50سنة ،وفي ثمانينات القرن 17م تم نقل جلساته لتعقد في الجامع الأعظم[5] ،وقد أكد عبد الرحمن الجيلالي على الأمر حيث قال أن مقر انعقاد المجلس كان في الجمع الأعظم ،وقد يحضره الحاكم و يترأسه هو بنفسه في بعض الأحيان[6].

كان المجلس الشرعي هيئة هامة في مدينة الجزائر،بحيث تعرض عليه مختلف القضايا الشائكة لينظر فيها من الوجهة الشرعية،كما انه مرجعية فقهية يرجع إليه القضاة من كلا المحكمتين (المالكية و الحنفية)على حد سواء لإيضاح ما استشكل عليهم من

---

[1] احمد بحري،المرجع السابق،ص167.

[2] خليفة حماش: الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة،2006، ص 659.

[3] أبو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان ،1855،1830،(د ط)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،الجزائر،1975، ص60.

[4] خليفة حماش، المرجع السابق،ص659.

[5] عائشة غطاس: الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر1830،1700،مقاربة اجتماعية اقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر،2001،ص121.

[6] عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام،ج3،(دط)،دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2010، ص29.

أمور الشرع[1]،و يضم هذا المجلس ممثلي الهيئة الدينية بشقيها[2] المفتي و القاضي الحنفي إلى جانب المفتي و القاضي المالكي[3]،كما يحضره احد رجال الجيش برتبة اياباشي[4] وهو الذي يمثل الباشا في المجلس إلى جانب جماعة من الموثوقين[5].

أخذت هيئة الإفتاء صفة محكمة الاستئناف وذلك في القرن 18م[6]،فقد وجد نضام للطعن يرفع إلى محكمة الاستئناف،[7]وقد جرت العدة أن ترفع هذه الطعون إلى المجلس الشريف[8] وتعقد جلساته كل يوم خميس من احل التدقيق في الأحكام الصادرة [9]،و مراجعة أحكام القضاة و النضر في القضايا الكبرى و المشاكل العويصة[10]، كما ينضرون في الطعون المقدمة إليهم في المسجد[11]، وأعضاء المجلس يستمعون إلى حكم الحاكم، فإذا كان القرار غير مطابق للشريعة ينقض ولا يعمل به[12]

تكشف أحد العقود عن رفع دعوة المتقاضي إلى المجلس الشرعي مباشرة دون الرجوع إلى المحكمتين وقد جاء فيها:" رفع أمره إلى المجلس الشريف... " وهذا يدل على حرية التقاضي، كما يظهر دور الفقيه في المدينة من خلال الثقة التي يضعها فيه الأفراد [13]

---

(1) حمصي لطيفة: هيئة الإفتاء بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، قراءة في وثائق المحاكم الشرعية، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد، ب،ع41، جامعة قسنطينة1،جوان2014، ص ص93،94.

(2) عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ،ط1،شركة دار الأمة للطباعة و لنشر و التوزيع،الجزائر،2013،ص419.

(3) ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني،(دط)، البصائر للنشر والتوزيع،الجزائر،2013،ص121.

(4) عائشة غطاس، المرجع السابق،ص122.

(5) محمد بو شنافي، المرجع السابق،ص225.

(6) حمصي لطيفة، هيئة الإفتاء...المرجع السابق،ص93.

(7) عثمان سعدي، المرجع السابق،ص419.

(8) عمار بوحوش، المرجع السابق،ص71.

(9) سلوان رشيد، المرجع السابق،ص429.

(10) عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق،ص29.

(11) عمار بو حوش، المرجع السابق،ص71.

(12) سلوان رشيد، المرجع السابق، ص429.

(13) حمصي لطيفة ، هيئة الإفتاء ، المرجع السابق، ص 93 .

فقد كان الأحناف يتقاضون عند المالكية و المالكية يتقاضون عند الأحناف[1]وما يؤكد أن المفتي يحظى بالمكانة العالية في المجتمع هو أن حكمه يعد حكم نهائي لا رجعة فيه[2]، وما يدل على أولوية منصب الإفتاء على منصب القضاء هو تبعية القاضي للمفتي، الذي يترأس المجلس العلمي والذي يعقد كل يوم خميس كما أن القاضي في إصدار أحكامه يعتمد على فتاوى المفتي إلى جانب ذلك فقد كان أصحاب القضايا قبل وصولهم إلى القاضي يطرحون قضاياهم على المفتي الذي بدوره يمنحهم فتوى شرعية مكتوبة على وثيقة مكتوبة يحملونها معهم إلى القاضي، وبناء على هذه الوثيقة يصدر القاضي حكمه[3]، والملاحظ كذالك أن المفتي الحنفي كان يرتب أولا في المحاكم الشرعية ذات الصلة باجتماعات المجلس العلمي، فقد جاء في إحدى الوثائق العبارة التالية:"... حضره الشيخان الفقيهان العالمان... السيدان المفتيان... مصطفى بن عبد الله (مفتي الحنفية)...وأحمد بن عثمان (مفتي المالكية)...والشيخ الفقيه العالم الإمام العلامة أبو عبد الله السيد محمد قاضي الحنفية... والشيخ الفقيه العالم النبيه الصدر الوجيه قاضي المالكية... " [4]، نفس الأمر أكد عليه خليفة حماش، الذي ذكر أنه وجد محضر في أواخر صفر(1087هـ/1676م)، يتعلق بنزاع بين الحاج عبد الرحمن بن زروق وزوجته حول وقف عقده الزوج وحرم منه زوجته، فان العلماء الذين شكلوا المجلس العلمي هم، الشيخان حسين بن مصطفى مفتي الحنفية ومحمد بن سعيد مفتي المالكية، وخليل أفندي بن احمد قاضي الحنفية ومحمد الأحسن بن محمد بن عبد الله قاضي المالكية.[5]

---

[1] مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص 216.

[2] بن عتو، المرجع السابق، ص 61.

[3] أحمد بحري، المرجع السابق، ص 202.

[4] محمد بو شنافي، المرجع السابقة ص 225.

[5] خليفة حماش، المرجع السابق، ص 660.

تشكيلة هيئة المجلس الشرعي في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني[1]

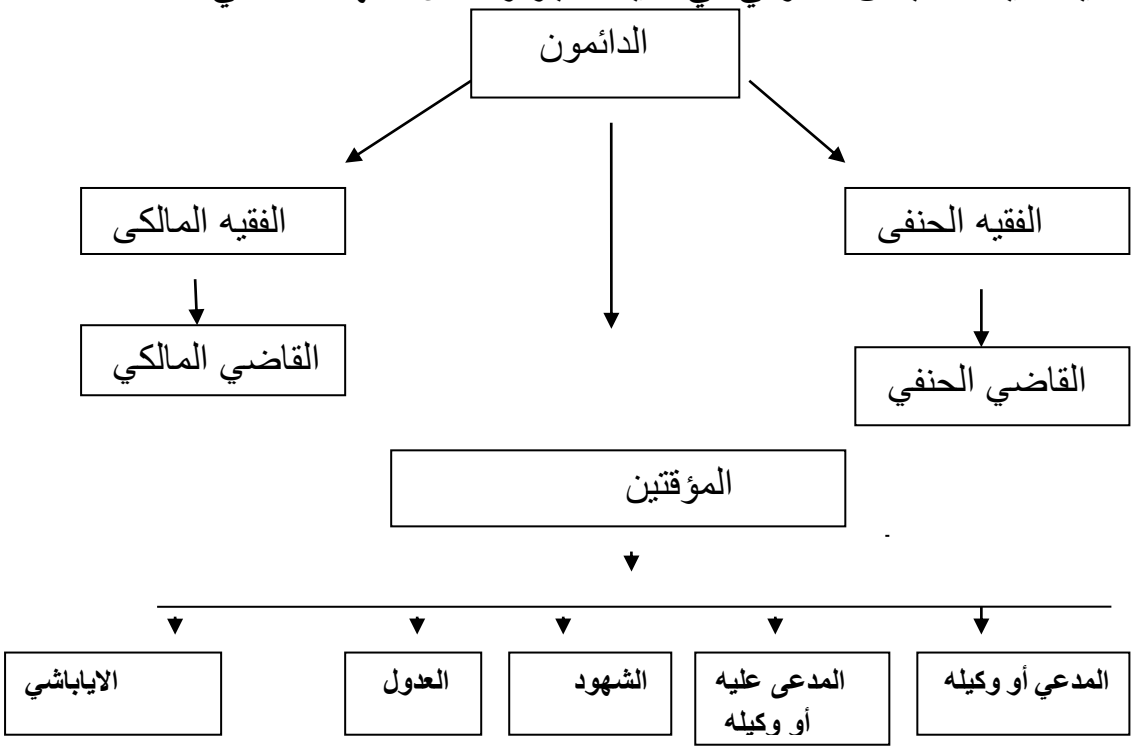

المبحث الثاني: المستوى المعيشي للمفتين

اتخذت العوائد المالية للفقهاء على المذهبين سواء الحنفي أو المالكي بهيئة المجلس العلمي أشكال مختلفة[2]، فقد كان هؤلاء العلماء يحصلون على مرتباتهم من الهدايا التي يقدمها لهم المحسنون[3] كتشجيعات بمناسبة الأعياد أو حتى من أولياء الطلبة[4]، هذا ما أدى إلى حصر المرتبات التي تتكفل بها الخزينة[5])، فلم تكن الدولة هي من تدفع أجور المفتين و القضاة وإنما يحصلون عليها من رسوم كل عقد يسجلونه[6]

---

[1] لطيفة حمصي، هيئة الإفتاء ، المرجع السابق، ص 94.

[2] حمصي لطيفة ، المجتمع والسلطة ، المرجع السابق، ص195.

[3] نصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر خلال العهد العثماني، 1830،1782ن ط3 منقحة، البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر،2012، ص 129.

[4]شدري رشيدة، المرجع السابق، ص 81 .

[5]سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق ، ص 129.

[6] عمار بوحوش ،المرجع السابق ن ص 71 .

ويضعون عليه ختما [1]، ويذكر وليام شالر أن تكاليف القضاء كانت متواضعة جدا[2] فقد كانت أجور هؤلاء العلماء غير كافية لذلك لجئوا إلى أخذ رسوم إضافية عن كل إعمالهم القضائية مقابل تحريرهم لها بشكل دقيق، لهذا السبب نجد جرايات القائمين على الأمور الدينية لا تكلف الدولة إلا مصاريف قليلة مقارنة بأجور الجند، ومع هذا تألف احد وجوه الإنفاق الأساسية التي يتحملها الجهاز المالي للدولة [3].

حسب ما أورد سعد الله أنه جاء في التشريفات أن العلماء كانوا يتلقون في الحفلات و المناسبات خاصة في شهر رمضان و العيدين ما يقدر بحوالي (100محبوب)[4]،كما جاء فيها أن المفتي الحنفي يتقاضى شهريا(80صائمة)،من الضريبة المفروضة على اليهود أما نظيره المالكي فقد كان يأخذ من نفس الضريبة(50صائمة)[5]، ومن الواضح ان يكون الراتب الذي يحظى به المفتي الحنفي اكبر من الذي يحظى به المفتي المالكي،كما في بعض الأحيان نجد أن راتب القاضي الحنفي اكبر من راتب القاضي المالكي،وذلك بحكم أن المذهب الحنفي هو المذهب الحاكم وهو مذهب السلطة[6]،ففي سنتي (1813/1812م)نجد أن الأجرة الشهرية للمفتي الحنفي قدرت ب(34ريال)[7]،أما المفتي المالكي فقدرت ب(20ريال)،كما قدرت أجرة القاضي الحنفي ب(25ريال)،أماالقاضي المالكي قدرت أجرته (10ريالات)[8]،وفي سنة (1229هـ/1813م)كانت أجرة المفتي الحنفي تقدر ب(34ريال وربع)،أما المفتي المالكي فكانت أجرته تقدر ب(15ريال) وقدرت

---

[1]سلوان الرشيد، الرجع السابق، ص 429.

[2]وليام شالر، المصدر السابق، ص 49.

[3]سعيدوني، النظام المالي المرجع السابق، ص130.

[4]سعد الله، تاريخ الثقافي،ج1،المرجع السابق،ص328.

[5]سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق،ص129.

[6]حمصي لطيفة، المجتمع والسلطة، المرجع السابق،ص203.

[7]نفسه، ص195.

[8]شدري رشيدة، المرجع السابق، ص81.

أجرة القاضي الحنفي ب(15ريال) و القاضي المالكي ب(10ريالات)[1]، وجاء في وثيقة أخرى من نفس السنة 1813م تبين فيها أن أجرة المفتي الحنفي قدرت ب(32ريال)أما المفتي المالكي قدرت ب(15ريال)، إلى جانب القاضي الحنفي الذي قدرت أجرته ب(25ريال) على غرار القاضي المالكي الذي قدرت أجرته ب(10ريالات)[2].

وفي وثيقة أخرى من سنة(1815/1814) تبين انه كان يتحصل شهريا كل من المفتي الحنفي على(32ريال)، أما المفتي المالكي يتحصل على (12ريال)، القاضي الحنفي (10ريالات)، القاضي المالكي(10ريالات)[3]،وجاء في وثيقة أخرى مؤرخة في رجب من سنة(1234هـ/1818م)،أجور كل من المفتي الحنفي الذي كان يحصل شهريا على(36ريال)،و المفتي المالكي يحصل على(19ريال) شهريا أما القاضي الحنفي (12ريال)بينما القاضي المالكي (10ريالات)[4].

لم تقتصر عوائد العلماء على المخصصات المالية فقط بل اتخذت أشكال أخرى من بينها المواد الغذائية، التي شكل القمح و الشعير أهمها،إلى جانب الزيت والماشية،فقد حصل المفتي عام 1757م على أربعة حمولات لجمل من مختلف الحمولات الغذائية،إلا انه لم يذكر اسم المفتي ولا حتى مذهبة[5]، كما كان الوقف كذلك مورد أساسي للفقهاء ومثال على ذلك تلك الدار التي حبست على المحكمة الحنفية بعد معاوضتها بدار أخرى من طرف الداي، و بالتالي فان الوقف كان يشكل مورد مهم لعوائد الفقهاء،فقد كانوا يتلقون رواتبهم من مداخيل الأوقاف، وهي غير ثابتة إذ كانت مرتبطة بحجم العقارات الموقوفة ومداخليها المالية، إلا أن الملاحظ هو أن تلك الاحباس كانت تعول عدد كبير

---

(1) حمصي لطيفة، المجتمع والسلطة، المرجع السابق، ص196.

(2)شدري رشيدة، المرجع السابق، ص82.

(3) نفسه،82.

(4) حمصي لطيفة، المجتمع و السلطة، ص197.

(5) نفسه، ص197.

من الأسر[1]ومن الذين كانوا يأخذون أجرتهم من الأوقاف على سبيل المثال موظفي جامع الأشراف بمدينة الجزائر الذين بلغ عددهم عام (1228هـ/1819م)ما يقارب 49موظف فقد كانت رواتبهم متواضعة و كان منهم من يتقاضى (1ريال) في الشهر[2]

كان يمنح للخطيب (5.15ريال) أما المدرسين كل واحد منهم(25.7ريال)، الإمام (5.1ريال) بينما الحزاب فلا تتجاوز أجرته نصف ريال[3]،و قد جاء في الوثائق الخاصة بصرف رواتب السلك الديني يرتب المفتي الحنفي أولا و بعده المالكي، فقد جاء في احد الوثائق أن مصروف غرة محرم من سنة 1228هـ يوجد دخل المفتي الحنفي في صدارة القائمة بدخل (344ريال) و يليه المفتي المالكي بدخل(150ريال)وفي المرتبة الثالثة القاضي الحنفي و بعده القاضي المالكي[4].

من خلال ما جاء في دفاتر مداخيل العلماء من المذهبين خلال القرن 17م حيث ذكر فيه أربعة عائلات من العلماء، وقد حددت ثروتهم المالية السنوية الإجمالية ب (6800دوبلة) لكل عائلة(6800ريال) و خمس عشر عائلة أخرى حددت قيمة ممتلكاتهم القارة و المنقولة ب(1000دوبلة) سنويا أي (1000ريال) لكل عائلة و من تلك العائلات نجد عائلة قدورة و عائلة الفكون[5]،أما فيما يخص العلماء الأغنياء الذين توارثوا منصب الإفتاء والقضاء نجد عائلة ابن الفكون و ابن العنابي, وهم من العلماء الأغنياء و يرجع ثرائهم إلى تسيير الأموال المحبوسة، فقد ذكر أن أحمد يوسف الملياني كان يملك حوالي

---

(1) ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني (1830/1519م)ن رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر،2006/2005،ص266.

(2) نفسه، ص268.

(3)سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق،ص129.

(4) احمد بحري، المرجع السابق، ص ص 184،180.

(5) حسان كشرود: رواتب الجند و عامة الموظفين و أوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر العثمانية، من 1830،1659،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008،ص174.

500حصان و 10الاف من الغنم،2000بقرة و يتلقى من (4 إلى 5 ألاف دوكا ذهبية)[1].

في سنة(1803/1786م)تم العثور على متروك سي احمد قاضي الحنفية و التي قدرت بحوالي (2179ريال)، بحيث مثلت ما يزيد عن ثلاثة أضعاف ثروة المدنيين في ذلك الوقت،كما ترك الفقيه محمد السعدي بن محمد التواتي (ت1112هـ)ما يقدر ب(27363دوبلة) مقارنة ب (2742صائمة)[2]، كما كشف جرد تركه القاضي الحنفي كوال عصمان التركي(ت1201) جراء الطاعون الذي تعرضت له مدينة الجزائر،لم تتعد (129ريال)،اختلفت ثروة العلماء باختلاف مستواهم العلمي م الاجتماعي،فمثلما وجد علماء أثرياء وجد علماء بسطاء في معيشتهم الآمر الذي يجسده المفتي المالكي ابن عمار الذي كان اقل دخل إلى درجة انه قال:"و الله لا املك إلا القميص الذي البسه وولدي الاثنين عراة...ليس لدي ما أقدمه لهما من ملابس..."[3].

في ذلك كان المفتي محمد بن هودا يصرف ما بين(30الى40ريال)على ضيوفه[4]

هذا ما يدل على أن درجة الغنى و الفقر تختلف، الأمر الذي يفسر علاقة السلطة القضائية بالسلطة الحاكمة و انعكاسها على الحالة الاجتماعية، ومن المؤكد أن قيام العلماء بعمليات الاكتتاب و نقل الملكيات ساعد في الحصول على عائدات مالية تغطي حاجياتهم حيث قدرت ب(200و250بتاك شيك)،(66.66و83.33ريال) وهو ما يعادل عشر مرات دخل الحرفي أو العامل البناء[5] ولهذا السبب كان من الطبيعي أن تكون لهذه الفئة من العلماء المفتون تلك المكانة الاجتماعية التي يحضون بها في المجتمع،ففي سنة

---

[1] احمد بحري، المرجع السابق،ص102.

[2] حمصي لطيفة، المجتمع و السلطة، المرجع السابق، ص198.

[3] نفسه، ص 199.

[4] نفسه، ص 199.

[5] حسان كشرود، المرجع السابق، ص175.

1700 احتوت تركة العالم سيدي احمد بن يوسف على ثماني منازل بمدينة الجزائر و جنان و حمام و تتجر و اقتطاعات زراعية[1] ،أما في سنة 1741 احتوت تركة محمد الشريف الزهار على ربع منزل وكوشة و حوشين زراعيين و قدرت مبيعات حيواناته من المزرعتين ب(1615بتاك شيك)[2].

المبحث الثالث: علاقة الفقهاء بالسلطة.

إن المتتبع للعلاقة التي تربط الفقهاء بالسلطة يلاحظ أن حاجة السلطة للفقهاء أكبر من حاجة الفقهاء للسلطة لذلك كانت السلطة تبادر إلى مراسلة الفقهاء وتطلب منهم العون خاصة في حالة الحرب من اجل المساندة والدعم، أما في أوقات السلم و الأمن فان الحكام ينسون ما كانوا فيه من الضيق فيحيدون عن الصواب و يكثرون من الظلم لمختلف الآفات، و بالتالي نجد مظهرين مختلفين لعلاقة الفقهاء بالسلطة، وهو ما سنحاول أن نفصل فيه في هذا المبحث.

أولا: علاقة التقارب والتعاون.

عندما جاء العثمانيون إلى الجزائر حملوا معهم العقائد و التقاليد، و الطريقة البكداشية[*]خاصة من قبل جند الانكشارية، إلا أنهم سرعا نما انصهرت ثقافتهم و

---

[1] حسان كشرود، المرجع السابق، ص175.

[2] نفسه، ص175.

[*]طريقة صوفية تنتسب إلى خنكار الحاج محمد بكداش الخرساني النيسابوري، المولود في نيسابور سنة (646هـ/1248م) و ينسب الخنكار إلى انه من أولاد إبراهيم الكاظم بت جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين بن علي بن أبي طالب –رضي الله عنه – سافر إلى تركيا وكان هذا في زمن السلطان اورخان العثماني المتوفى سنة 761هـ الذي عمد إلى الشيخ خنكار تعليم أولاد الأسرى من أهل الذمة ومن لا أب لهم، وينشئهم على الطريقة الصوفية البكداشية، و كان الشيخ يأمر المجندين بوضع أيديهم على قبعاتهم لتسود البركة، انظر: حسان كشرود، المرجع السابق، ص 110.

اندمجت مع الثقافة الاجتماعية للسكان الجزائريين في المدن والأرياف، حيث تقربوا من الزوايا و أصحاب البركات طالبين منهم ومن أوليائهم النصر[1].

من أجل التعبير عن ولائهم اتبع بعضهم الطرق الصوفية كالشاذلية و القادرية، كانت الطريقة الشائعة في الجزائر بفضل مدرسة عبد الرحمن الثعالبي و محمد بن يوسف السنوسي، وقد كان الانتماء إلى طريقة من الطرق لا يعد عيبا و إنما شيء يتم الإعلان عنه بين الناس[2]،ولهذا كان الجندي الانكشاري[*]الذي يأتي من أناضوليا إلى الجزائر حاملا معه التقاليد من دراويش أناضوليا – الطريقة البكداشية – وعندما يصل إلى الجزائر يجد آخرين يزودونه بالبركات و الدعوات كلما امتطى سيفه ليمارس نفس المهمة التي كان يمارسها آباؤه في أناضوليا و البلقان من اجل الجهاد في سبيل الله وفي سبيل الإسلام[3].

فقد كان الأتراك العثمانيون لهم صلة كبيرة برجال الدين والدراويش خاصة أثناء الحرب، يتبركون بهم فقد كانوا هم وراء تقدم الأتراك في أناضوليا، وكانوا يمثلون الروح التي كانت تحرك الجندي للجهاد و الاستماتة ومن بين أهم الدراويش الذين نسب لهم ذلك نجذ الحاج بكداش وأتباعه المعروفين بالبكداشية.[4]

وفي الجزائر كان الأتراك أثناء توجههم إلي القيام بالجهاد ضد الكفار فقد كانوا يذهبون إلى التبرك بالأولياء الصالحين، ففي صفر من سنة 1206 هـ، عندما خرجت المراكب

---

[1] محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 332.

[2] حسان كشرود، المرجع السابق، ص110.

[*] هو الجندي الملحق بالانكشارية من أهالي المدن و البلدات بدون راتب من اجل الاستفادة من المزايا الممنوحة للانكشارية، باستخدامهم في الجيش الانكشاري أثناء الحروب بعدما تعرض نظام الانكشارية للخراب و الزوال،انظر سهيل صابن: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن بركات، (دط)، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص41.

[3] أبو القاسم سعد الله ،التاريخ الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص ص189،187.

[4] نفسه، ص 186.

الجزائرية من أجل الجهاد توجهوا قبل ذلك إلى زيارة الولي الصالح عبد الرحمن الثعالبي ومن ثم خرجوا لباب الجهاد[1]، كما يقول سعد الله في هذا الأمر أن الجنود عند خروجهم إلى الحرب ضد العدو، وقبل القيام بعملية الجهاد يدخلون إلى زاوية ولي دادة أو ضريح سيدي بتقة وغيرها من القباب من أجل ألتبرك به[2] .

كان العثمانيون حريصين على العلاقة الطيبة مع العلماء فقد كان الحكام ينزلونهم منزلة محترمة ويأخذون بآرائهم عندما يتطلب الأمر ذلك، فكيرا ما كانوا يتخذون قرارات تقضي بمراجعة الأوامر التي يصدرها البايات إذا ما أبدي الشيوخ رفضها أو معارضتها[3] فقد كان الأتراك يقومون احتراما للعلماء وتقديرا لمكانتهم فهم بمثابة همزة

فقد كان الأتراك يقومون احتراما للعلماء وتقديرا لمكانتهم فهم بمثابة همزة وصل بين السكان و السلطة، وقلدوهم المناصب العالية كما لاقوا معاملة خاصة من قبل الحكام العثمانيين في الجزائر[4] ، فقد تعددت العوامل والأسباب التي جعلت من رجال الدين و السلطة في حالة تقاربن والأمر الأكثر الذي ساهم في هذا الترابط نجد الإحساس المشترك و الجهاد ضد العدو، هذا الأمر جعل من العثمانيين عند مجيئهم إلى الجزائر يبحثون عن حلفاء لهم من أجل مساندتهم في عملهم الجهادي، فوجدوا أن العلماء أكثر تحمسا للجهاد ومن ثم بدأت العلاقة بين الطرفين تنمو و تترسخ أكثر فأكثر[5]، فقد كان العلماء يحثون الحكام ويحرضونهم من أجل قتال الاسبان و فتح وهران وهناك علماء كثيرون لهم أشعار وجهوها للحكام يحثونهم فيها على ضرورة الجهاد مثلما فعل محمد

---

(1) أحمد الشريف الزهار: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر،(1246،1168هـ/1830،1754م)،ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974، ص 61.

(2) سعد الله، التاريخ الثقافي،ج1، المرجع السابق، ص 187.

(3) سفيان صغيري: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر،(183/1671م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2011ن2012، ص 91.

(4) نفسه، ص 89.

(5) سعد الله، التاريخ الثقافي، ج1، المرجع السابق ، ص191.

أوقوجيل إلى الباشا حسين خوجة حيث وجه له قصيدة هامة على ضرورة قتال الاسبان في وهران في أواخر القرن الثاني عشر جاء فيها:

شاور ذي علم ودين ناصح ودع الغواة وكل ذي تزوير [1]

إن العلاقة بين العلماء و العثمانيين كان يدعمها بدرجة أكبر إلى غاية عام 1792 م الجهاد ضد العدو الاسباني ذالك لأنه في هذا التاريخ مازالت وهران تحت سيطرة القوى المسيحية[2] ، وحسب المدني فان قضية تحرير وهران كانت تمثل القضية الأولى التي يهتم بها الرأي العام ويريد أن صفي حسابها مهما كانت التكاليف ، فقد كانت وهران تمثل قضية جهاد إسلامي عام يمحوا آخر أثار الصليبية الاسبانية بأرض الجزائر[3]، فالتواجد الاسباني على السواحل الجزائرية كان له دور بارز في توطيد العلاقة بين العثمانيين و العلماء ، خاصة أن فئة الحكام لم يكن بوسعها التغلب على التهديدات الأوربية لولا حماية و مساعدة العلماء[4]، فالصيحة واحدة من طرف العلماء تكفي لإشعال لهيب الناس من اجل مواجهة العدو المسيحي وإخراجه من أراضي الجزائر[5] لهذا فان شعبة الداي أو الباي كانت تقرره مدى اهتمامه على تحرير وهران لان تحريرها يمثل الورقة الرابحة من أجل كسب الرعية و تأييد العلماء[6]، فالجهاد الذي انطلق من المسجد و الزاوية كان له قوة وتأثيره هو ما دفع بالحكام إلى ركوب أمواجه خاصة وأنهم أدركوا بأنهم غرباء، وأن العامل الذي يربطهم بالأهالي هو الجهاد، بما أن

---

[1] سعد الله، التاريخ الثقافي، ج1، المرجع السابق ، ص 411.

[2] شدري رشيدة، المرجع السابق، ص 90.

[3] احمد توفيق المدني : حرب الثلاث مائة سنة بين الجزائر و اسبانيا 1492-1792،(دط) ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، (د ت)، ص 437.

[4] شدري رشيدة، المرجع السابق، ص90.

[5] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 437.

[6] شدري رشيدة، المرجع السابق، ص90 .

هذه القضية كانت من اهتمام العلماء فقد قاموا وشاركوا في المعارك ونظموا أشعار استصراخ من أجل التحريض على الجهاد فنجد محمد أوقوجيل الذي خاطب الداي احمد باشا

(1698/1695)[1]، جاء فيها:

ولتفت نحو الجهاد بقوة والكفر اقطع أصله بذكور

.....

أضرم على الكفار نار الحرب لا تقلع ولا تمهلهم بفتور

وبقربنا وهران ضرس مؤلم سهل اقتلاع في عناء يسير [2]

وقال أيضا:

فما لبني عثمان في سن الونا ووهران تزهوا نحوه بالمراغم[3]

كما كان للعالم أبي العباس أحمد بن علي شعر استصراخي من أجل انقاض وهران جاء فيه :

يا معشر الأتراك ما بال سعيكم ووهران تزهوا نخوة بالمراغم [4]

ومن العلماء الذين حرضوا الحكام على الجهاد من الجل استرجاع وهران نجد العلامة محمد بن عبد المؤمن الذي حرض الداي حسن الشريف من اجل تحرير وهران حيث قال شعرا جاء فيه :

---

[1]شدري رشيدة، المرجع السابق، ص ص 89، 91.

[2] مجمد بن يوسف الزياني : دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تح و تق ، المهدي البو عبدلي، ط1، علم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 ،ص 207.– أنضر المدني المرجع السابق، ص 438.

[3]شدري رشيدة، المرجع السابق، ص91.

[4] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق،ص ص 442،443.

نادتك وهران فلب نداها وانزل بها لا تقصدن سواها[1]

و مما زاد من التقارب بين العلماء و السلطة هو مدح العلماء للحكام أثناء تحرير وهران إذ أنهم نظموا قصائد فقد كان لأبي عبد الله التريغلي أرجوزة حول فتح وهران و رجوعها للوطن و الإسلام قال فيها :

الحمد لله الذي قد فتحا وهران أيدي الرجال الصالحا[2]

إلى جانب ذلك نجد أنه من بين مظاهر التقارب بين العلماء و السلطة هو مشاركة العلماء مشاركة فعالة في المعارك[3]،ذلك لأنهم يرون إن مصلحة الدين تقضي محاربة الكفار ولهم شرف التواجد في وجه العدو[4]، ومن العلماء الذين شاركوا في الحرب ضد الاسبان نجد أبو راس الناصر–وهو الشيخ محمد بن عبد القدر الراشدي ، تولى منصب القضاء و لإفناء ما يقارب 30 إمام–[5]،عندما كان عائدا من الحج سمع خبر الجهاد فأسرع من أجل أن يشارك في الحرب بنفسه واهتزت عاصفة بما رأى من نصر للمسلمين و عادت له ذكريات ضياع الأندلس فتمنى لو أن النصر شمل الجزيرة الأندلسية أيضا[6]، وقال الشيخ الافاوي في هذا الأمر:

ففتحا يوم العروبة معا فتحا أرى في الأندلس مطمعا[7].

---

[1] المدني، المرجع السابق، ص438.

[2] محمد بن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح، محمد بن عبد الكريم،ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص 234.

[3] محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص334.

[4]شدري رشيدة، المرجع السابق، ص 93.

[5] يحي بوعزيز: اعلام الفكر و الثقافة في الجزائر المحروسة ،ج2،ط1،دار الغرب الإسلامي ، بيروت،1995،ص234.

[6] سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر،ج1،طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 96.

[7]شدري رشيدة، المرجع السابق، ص 94.

كما شارك في الجهاد أيضا عبد القادر بن عبد الله المشرفي الذي ألف رسالة شهر فيها بالمتعاونين مع الاسبان سماها "بهجة الناضر" إلى جانب الشيخ محمد المصطفى بن عبد الله بن زرقة الدحاوي وكذلك عبد الله محمد الموفق التلمساني الذي كان أكثر حرصا على الظفر بالشهادة،[1] وكان ل "محمد بن علي المجاجي "المعروف بالبهلول، مكانة لدى العثمانيين –هو من أهل القرن الحادي عشر للهجرة – شريفا أندلسي الأصل، كانت زاويته مركز للمجاهدين في سبيل الله، فأطعم في زاويته حوالي ألف و ثلاث مائة مجاهد خرجوا لقتال الكفار ، إلا أنه مات موتة غامضة غير أن أتباعه يصفونه بالشهيد.[2]

هناك من العلماء من كان يريد أن يبعد البلاد من الفتنة والفوضى نجد محمد بن علي العبدلي [*] الذي تدخل لدى القائد العثماني بتلمسان محمد بن سوري الذي ثار سكان المدينة عليه، بسبب ظلمه سنة 1035هـ/1625م، فقد نصح هذا الفقيه القايد قائلا له

"لا تجعل نفسك هدف للنضال، ولا تنصبها لرمي النبال،باعد البلاء يباعدك البلاء".ثم اتجه هذا العالم إلى كبار القوم وطلب منهم التدخل لمنع العامة من تنفيذ ثورتها".[3]

ومن مظاهر التقارب بين العلماء و السلطة في الجزائر خلال العهد العثماني هو أن الحكام استخدموا العلماء كمبعوثين سياسيين إلى البلدان [4]، فقد أوكلت لهم مهام سياسية

---

[1] شدري رشيدة، المرجع السابق،ص 94.

[2] عد الله، التاريخ الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص202.

[*] محمد بن علي العبدلي: وصفه الحفناوي بأنه ذو ألعلم والمهابة والإنابة والسطوة والاستجابة ذو العلم الفاخر والأحوال الصادقة والظاهرة والأنوار الباهرة، نبجل الشيخ القدوة والدرة الثمينة سيدي محمد بن علي العبدلي، كراماته ظاهرة ودعواته قاهرة من نوادر سيدي عبد القادر وأولاد سيدي الشيخ الموهوب، أنظر البو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلق برجال السلف، (د ط)، مطبعة بييرفونتانة الشرقية الجزائر 1906، ص482.

[3] أحمد بحري ، المرجع السابق، ص 194.

[4] سفيان صغيري، المرجع السابق، ص99.

خارجية عند نشوب الحرب،خاصة بين الجزائر و المغرب التي كانت المشاكل و الصراعات دائما بينهما[1].

إن إرسال العلماء كمبعوثين ليس لعدم وجود كفاءات في الجهاز الإداري وإنما يعود إلى ثقة الحكام بالعلماء وثقافتهم وحنكتهم في تسيير الأمور لذا نجد من العلماء كمن عمل كمستشار للحكام الذين كانوا غالبا يستشيرونهم وخاصة في الأمور التي تخص الأهالي[2]، ومن أمثلة ذالك أنه في سنة 1692 م لما أعلن السلطان المغربي مولاي إسماعيل الحرب ضد الجزائر في عهد الداي شعبان، الذي كان منشغلا بالحرب ضد فرنسا علم بزحف الجيش المغربي ، هنا طلب السلطان المغربي الأمان و العفو فأرسل ابنه عبد الملك لعقد الصلح وكان أول من استقبله من الجزائريين هم العلماء[3] .

وكذلك كان الخلاف بين تونس والجزائر، وكان يتم الإصلاح بين الطرفين عن طريق العلماء، فعندما أراد الداي علي باشا(1816/1809)، إن يعقد الصلح بينه و بين تونس أرسل إلى تونس الحاج يوسف كما بعث معه العالم العلامة سيدي علي بن النيقروا[4] وعندما تعرضت الجزائر للقصف الانجليزي سنة 1816 بقيادة اللورد اكسماوث يقول في هذا الصدد الزهار أن الداي عمر باشا (1815-1816) أرسل مبعوث إلى السلطان مولاي سليمان وعين الحاج محمد العنابي رسولا له [5]ن ولما بلغ المغرب دفع المكاتب للسلطان وأمر باستضافته وأعطاه مركبين من نوع (كربيط و بلاندرا) كما أعطاه أموالا أمر بتسليمها إلى المجاهدين، ولنفس السبب أرسله الداي إلى اسطنبول عام 1817[6]،

---

[1]شدري رشيدة، المرجع السابق ص 116.

[2] نفسه، ص117.

[3] نفسه، ص 116.

[4] احمد الشرف الزهار، المصدر السابق، ص 138

[5] نفسه، ص 127.

[6] نفسه، ص 127.

كما بعث الداي أحمد باشا (1805-1808) محمد ابن العنابي بالكتابة إلى بايتونس[1]، ويؤكد الزهار بقوله: " أن الأمير-الباشا- أمر الفقيه محمد ابن العنابي قاضي الحنفية أن يكتب كتاب إلى حمود باشا.[2]

جاء في كتاب الزهار أن العلماء المفتون يحضون بمكانة اجتماعية وسياسية،فقد كان المفتي الرئيسي يستدعى للحضور في النشاطات السياسية للباشا، مثل حضور مراسم تنصيب الحكم الجديد، فعند تعيين أي حاكم ستدعى أعضاء الديوان ومنهم المفتون.[3]

وهذا ما أكد عليه حمدان خوجة الذي قال بعد الانتهاء من عملية التنصيب يكلف شخص الذهاب إلى الباب العال للإخبار عن وفات الباشا القديم وقيام الديوان بتعين حاكم جديد، حيث يعمل رسالة فيها مضاء كل من أعضاء الديوان خاصة القاضي و المفتي ونقيب الأشراف[4] .

من خلال ما تم عرضه نلاحظ أنه تعددت مظاهر التقارب بين العلماء والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني، إلا أنه سرعان ما تحولت هذه العلاقة إلى علاقة صراع وصدام بين الطرفين، وهذا ما سنحاول التطرق إليه.

ثانيا: علاقة التوتر والصراع

لم تدم علاقة التقارب بين العلماء والسلطة إلى فترة طويلة، إذا أنها سرعان ما تحولت إلى علاقة التوتر والصراع والقطيعة بين الطرفين ، وتعددت مظاهر ذلك من اقتل و النفي و العزل ، فبسبب السياسة التعسفية التي انتهجها الحكام [5] ، فأثارت العلماء

---

[1] شدري رشيدة ، المرجع السابق، ص 116.

[2] أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق، ص97.

[3] نفسه، ص 23.

[4] حمدان خوجة، المصدر الساق ،ص 9

[5] شدري رشيدة، المرجع السابق ،ص149.

ضدهم ، هذا ما دفع بالحكام إلى انتهاج أساليب التخويف والعزل من المناصب التي كانت إحدى الإجراءات التعسفية التي تم استخدامها من اجل التخلص من رجال الدين، فقد كانت الوشاية هي المصدر الأساسي الذي ادي بالعلماء إلى العزل دون بحث الحكام على الحقيقة ، ومن العلماء الذين تم عزلهم نجد أحمد البوني ومفتي عنابه ، خير دليل على هذا ن إذا سعى خصومهما إلى الباشا الذي صدق الوشاية [1]، و عزل المفتي و أساء إلى البوني، هذا الأخير الذي بعث برسالة إلى مصطفى العنابي يطلب من المساعدة و التدخل من أجل مصلحته عند الباشا و مما جاء في الرسالة : "...و كفاه بث ذلك في كل مكان حتى أوصله إلى مسامع السلطان ....الأمير بعزل صديقنا الشهير من خطة الفتوى مع انه ذو علم و تقوى..."[2]، وقد ذكر سعد الله أن العالم أبو راس الناصر عزله الباي محمد المقلش من وظيفته ذلك بسبب وشاية انه تعاون مع حرب درقاوة ضد العثمانيين ونتيجة لعزله توجه العالم إلى المغرب ووفد على السلطان إسماعيل واشتهر أمره بفاس[3]، كما جاء في كتاب الزهار أن عزل العلماء من مناصبهم يكون وفق رغبة الحاكم أو دوافع شخصية لهم كما فعل مصطفى باشا الذي عزل الحاج عمر باشكاتب حيث قال:"بالرغم من أن مصطفى باشا كان رجلا صالحا كريما بالعلماء إلا أنه عزل الحج عمر باش كاتب ...و اعتقله أربعين يوما...:[4]،ومثلما كانت الوشاية سبب في العزل فقد كان الاختلاف حول المسائل الشرعية سبب في العزل كذلك ومثال على ذلك ما حدث سنة 1706م في المجلس العلمي إذ حدث خلاف بين المفتي المالكي "أحمد بن سعيد قدوره"و المفتي الحنفي "محمد النيار" حول قضيه سكن المرأة التي أساء إليها زوجها فترافعا إلى الباشا الذي حضر تناظرهما مع العلماء الذين انقسموا إلى فريقين وتغلب في

---

[1] شدري رشيدة، المرجع السابق ، ص 169.

[2] نفسه،ص169..

[3] سعد الله، أبحاث و أراء،ج1،المرجع السابق، ص 87.

[4] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص71.

النهاية فريق محمد النيار و عزل المفتي المالكي أحمد بن سعيد قدوره [1]،وكذلك تم عزل المفتي الحنفي "حسين بن رجب شاوش"الذي عزله أهجي مصطفى وعين مكانه "محمد النيار"[2] كما عزل الشيخ أحمد زروق بن عمار الذي كان البلدية يقصدونه لتوليته من أجل إصلاح ما هدم من الجامع الأعظم و عندما يقوم بالتجديد و ينهي البناء يتم عزله وعين بدله سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن[3].

كما كان القتل من أسباب القطيعة بين الطرفين ففي وهران كان الباي الحج خليل الذي تولى (1185هـ/1772م) حيث كان مبغضا للعلماء وتوعد بقتلهم وهم سيدي المداني وسيدي الحاج الموفق الكبير بن سعيد الشقراني[4]،وتعرض ابن قندوز التوجيني للقتل من طرف الباي حسن، وقد كان لقتله صدى لدى تلاميذه حيث قالوا فيه أرجوزة:

ارحم شيخي بالقندوز مريد الشيخ المعزوز

عبد القادرية يفوز عند الرجال و اللزميا

بالقندوز المزهد في وسط الطلبة عابد[5]

ولم ينجوا من ظلم هذا الباي سوى محمد بن عبد الله المعروف بابن سحنون الذي قال:

رجعوا يخدموا في الروم في كل شهر الجزيا

ما رفقوشي بالنفوس يخدموا غير النحوس

---

[1] شدري رشيدة، المرجع السابق، ص 170.

[2] نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التركي،(دط)،دار الحضارة، الجزائر،2006، ص 284.

[3] نفسه، ص 287.

[4] الأغا بن عودة المزاري: طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر واسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن السابع عشر، تح، يحيى بوعزيز،ج1،(دط)،دار الغرب الإسلامي،1990،ص 287.

[5] احمد بن محمد بن سحنون الراشدي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح، المهدي البو عبدلي،ط1،عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013،ص ص 54،53.

ماذا قتلوا من رؤوس من ساداتي الصوفية[1]

كما انتشر النفي في أوساط العلماء دون سبب مثلما حدث للعالم ابن مالك الذي نفاه مصطفى باشا سنة 1757م إلى القليعة و أقام فيها أياما [2]، كما كان القتل من نصيب العلماء فكانت لا تنفع فيه لا وساطة ولا توسلات العلماء[3]ومن العلماء الذين حكم عليهم بالقتل نجد المفتي الحنفي "محمد بن مصطفى" المعروف بابن المستي حيث حكم عيه الديوان بالموت و تمت مصادرة أملاكه سنة1138هـ –وقد تولى الإفتاء عدة مرات ابتداء من سنة 1112هـ– غير أن التهمة التي وجهت إليه كانت نتيجة الانتقام السياسي كما حصل لأحمد قدوره[4]، ومن العلماء أيضا من تعرض للقتل نجد الفقيه يحيى بن سليمان المعروف بالأوراسي –تولى الإفتاء و التدريس في قسنطينة– قتل من طرف احد المندسين في الجيش الذي كونه ، و كذلك محمد بن عي المجاجي كان ناقما على الأحوال السياسية في البلاد قتله باي مازونة لرفضه الإفتاء بالباطل،وكذلك كان القتل مصير كل من العالم أبي العباس احمد العلمي سنة (1229هـ/1813م)–تقلد الفتوى المالكية ثم القضاء– وكذلك العالم فتح الله ولد في الشام انتقل إلى قسنطينة تولى خطابة مسجد سيدي الكتاني ثم تولى الإفتاء و القضاء على المذهب الحنفي، قتل في حدود سنة 1771م[5]،وفي قسنطينة كان تدخل الحكام في شؤون العلماء بشكل ملفت للنظر فتمت اهانة العلماء و تعرضوا للسجن و صودرت أملاكهم حتى إن البعض كان يموت في

(1) ابن سحنون، المصدر السابق، ص 55.

(2) احمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص82.

(3)شدري رشيدة، المرجع السبق، ص165.

(4) سعد الله،تاريخ الثقافي،ج1، المرجع السابق، ص419.

(5) احمد بحري ، المرجع السابق، ص ص 190، 192.

سجنه[1]، مثلما حدث للعالم احمد قدوره و أخوه حيث انه لما تولى بكداش قام بالقبض عليهما وسجنهما، وقتلهما في حبسهما خنقا[2].

[1] سعد الله، تاريخ الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص ص 421، 422.

[2] محمد بن الأمير عبد القادر. تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر،ج1،(دط)، المطبعة التجارية عرزوزي وجاويش، الإسكندرية،1903،ص 70.

الفصل الثالث: هيكلة مؤسسة الإفتاء وقضايا الإفتاء الكبرى.

المبحث الأول: كبار العلماء المفتون الأحناف.

المبحث الثاني: كبار العلماء المفتون المالكية.

المبحث الثالث: قضايا الإفتاء الكبرى.

الفصل الثالث: هيكلة مؤسسة الإفتاء.

المبحث الأول: كبار العلماء المفتون الأحناف

عندما دخل الأتراك العثمانيون إلى الجزائر جلبوا معهم العديد من العلماء الذين تولوا منصب الإفتاء في الجزائر، ولكثرتهم سوف نحاول أن ندرج نماذج من كبار العلماء المفتون الأحناف في الجزائر خلال العهد العثماني.

1/ حسين بن محمد العنابي (ت 1150هـ/1727م):

هو حسين بن محمد المعروف بابن العنابي[1]،مفسر واسع المعرفة في العلوم الشرعية، من فقهاء الحنفية[2]، سكن مدينة الجزائر[3]،وتولى الفتوى الحنفية بها[4]،أربعة مرات، وقد كانت وظيفة الإفتاء اعلي وظيفة دينية في تلك الفترة، فقد كان المفتي الحنفي هو شيخ الإسلام الذي لا يفوته في الاعتبار سوى الداي و رئيس الدولة[5]،تولى الإفتاء لمدة ثلاث سنوات إلى أن عزله بكداش خوجة، ثم تولى مرة ثانية وبعد شهرين عزل، وتولى مكانه حسن الماستيجي، الذي عزل وأرجعت الفتوى للمرة الثالثة لحسين بن العنابي إلا انه بعد شهرين عزل مرة أخرى وعين بدلا منه الماستيجي للمرة الثالثة الذي عزل مرة أخرى و عين مكانه حسين بن العنابي للمرة الرابعة وقد كانت مدة فتواه في هذه المرة ثلاثة سنين[6]

---

(1) احمد بحري، المرجع السابق، ص ص 251، 252.

(2) عادل نويهض: معجم اعلام الجزائر من صدر الإسلام إلى العصر الحاضر،ط2، مزيدة، مؤسسة نويهض الثقافية للترجمة و النشر و التوزيع، لبنان، 1980،ص 244.

(3) فوزية لزغم: البيوتات و الأسر العلمية في الجزائر خلال العهد العثماني و دورها السياسي و الثقافي، (925-1246هـ/1520-1830م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران،2013-2014،ص 71.

(4) عادل نويهض، المرجع السابق، ص244.

(5) سعد الله: رائد التجديد الإسلامي محمد بن النابي،ط2، مزيدة و منقحة، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990، ص 117.

(6) ابن المفتي، المصدر السابق، ص ص 90، 92.

،توفي يوم الأربعاء 21 جمادى الثانية[1]،سنة (1150هـ/1737م)[2]، إن تولي حسين بن العنابي لوظيفة الفتوى كان يلحقه بالضرورة توليه لوظائف أخرى تابعة لها وهي الخطابة و التدريس في الجامع الجديد[3]، كان واسع المعرفة بالعلوم الشرعية له تفسير القران الكريم[4]،بحيث ينقل عنه حفيده محمود بنمحمد العنابي في كتابه و فتاويه و يشير إلى العبارة التالية:"قال مولانا الجد الأكبر حسين بن محمد –رحمه الله– في تفسيره".[5]

2/ محمد بن علي:

هو محمد بن علي بن محمد المهدي القلغي أبو عبد الله الشهير بابن علي[6])أما سعد الله يقول عنه انه محمد بن المهدي بن رمضان بن يوسف العلج[7] المشهور بابن علي كما يشير إليه ابن المفتي بقوله:"شيخي ابن علي بن سيدي رمضان بن يوسف العلج"[8]

أما الحفناوي فيسميه بـ" شيخنا أبو عبد الله سيدي بن محمد..."[9]، على الرغم من اختلاف تسمياته إلا أنها تدل على نفس الشخص.

ولد في مدينة الجزائر، حوالي سنة (1090هـ/1679م) و نشا و تعلم بها على والده و أسرته، كما تتلمذ في مدارس و مساجد الجزائر، وكان من كبار العلماء في عصره[10]

---

[1]ابن المفتي، المصدر السابق، ص 92.

[2] احمد بحري، المرجع السابق، ص 252.

[3] فوزية لزغم ، المرجع السابق، ص 72.

[4] عادل نويهض، المرجع السابق، ص 244.

[5] فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 72.

[6] عادل نويهض، المرجع السابق، ص 441.

[7] سعد الله، تاريخ الثقافي، ج2، المرجع السابق، ص300.

[8] ابن المفتي، المصدر السابق، ص 92.

[9] أبو القاسم الحفناوي، المصدر السابق، ص 409.

[10]لزغم فوزية، المرجع السابق، ص 88.

تولى وظيفة الإفتاء[1]الحنفي سنة(1150هـ[2]/1737م[3])، خلفا لمحمد بن حسين العنابي[4]،–الذي طال عهده فيها حوالي عشرين سنة وهي ظاهرة قل ما تتكرر في العهد العثماني– في وظائفه مفتيا و خطيبا و مدرسا في الجامع الجديد، دامت مدته ست سنين و نيف[5]، أثنى عليه أبو زيد الفاسي في رحلته فقال:"...وأما مدينة الجزائر، فأول بلد لقيت به مثل من فارقته من أدباء بلدي ...بها الأديب الماهر الدال وجوده على صحة القول ...أديب العلماء وعالم الأدباء ...ذي القدر العلي أبي عبد الله محمد بن محمد المعروف بابن علي..."[6]، فهو علم الأعلام اللاعب لسانه بأطراف الكلام حسن البراءة مالك زمة المعاني فارس الأدب المفرد[7]، وصفه ابن عمار بقوله:" هذا الإمام هو خاتمة الشعراء العظام لهذا الصقع ليس لقليل الأدب بعد تقع..."[8].

كان محمد بن علي يجيد اللغة العربية شعرا و نثرا،وكان معجبا بها إعجابا كثيرا، وقد كان يشكوا من كون البعض لا يعرفون مكانتها[9]،كان لبقائه في منصب المفتي الحنفي لمدة طويلة الأثر البالغ في استقرار المذهب الحنفي و انتشاره بين الناس حيث أنه لا يخف أن احد أهم عوامل انتشار المذهب الفقهي منوط بمدى الاستقرار الذي يكتنف علماؤه[10]، استمر في وظيفة الإفتاء الى حوالي سنة 1169هـ،بدليل أن ابن عمار تحدث عنه بعد سنة 1166هـ (و هي السنة التي حج فيها ابن عمار) بحيث سماه "شيخنا و

---

(1) صالح بوبشيش، المرجع السابق، ص158.

(2) سعد الله، تاريخ الثقافي، ج2، المرجع السابق، ص 300.

(3) فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 87.

(4) صالح بوبشيش، المرجع السابق، ص 158.

(5) ابن المفتي، المصدر السابق، ص92.

(6) أبو القاسم الحفناوي، المصدر السابق، ص412.

(7) نفسه، ص 409.

(8) فوزية لزغم، المرجع السابق، ص90. للمزيد انظر، أبو القاسم الحفناوي، المصدر السابق، ص410.

(9) سعد الله، تاريخ الثقافينج2، المرجع السابق، ص304.

(10) صالح بوبشيش، المرجع السابق، ص 158.

أستاذنا شيخ الإسلام" وقد كان لقب شيخ الإسلام هو لقب المفتي الحنفي في الجزائر، أما الدليل الثاني هو أن حسين بن مصطفى تولى في سنة 1169هـ دون أن نجد في قائمة المفتين من توسط بينه وبين ابن علي[1]، توفي على ما يبدو سنة (1169هـ/1755م)وهي السنة التي وجد فيها مفتي جديد، يوجد له ضريح يعرف بسيدي بن علي[2]، على الرغم من الشهرة التي حضي بها إلا أن كل الآثار التي خلفها أغلبها في ديوان الشعر، ولعل عزوفه عن التأليف في الفقه إذا صح فان مرده إلى توفر كتب أهل المشرق في الشروح و الحواشي التي يعتمدون عليها في فتاويهم، إضافة إلى والده من شرح واف لفروع الفقه الحنفي[3].

3/ حسين بن رجب شاوش:

هو المفتي الحنفي حسين بن رجب شاوش، وصفه ابنه بالإمام العالم الصالح الكامل الأصولي المتبحر[4]ولد في الجزائر[5]سنة (1072هـ/1661م)[6]،كان والده رجب شاوش حريصا على أن ينشئ ولده حسين نشأة علمية وأن يهيئه لأن يتولى وظيفة سامية أرقى معنويا من وظيفته ، وهي الفتوى الحنفية وكان له ذلك[7]،تولي منصب الإفتاء وهو في سن الثلاثين سنة[8]أي سنة (1102هـ[9]/1691م[10])،وصفه ابنه بأوصاف جليلة تليق

---

(1) سعد الله، تاريخ الثقافي، ج2،المرجع السابق، ص 302.

(2) فوزية لزغم، المرجع السابق، ص94.

(3) صالح بوبشيش، المرجع السابق، ص 159.

(4) ابن المفتي، المصدر السابق، ص 12.

(5) سعد الله، تاريخ الثقافي،ج2، المرجع السابق،ص368.

(6) ابن المفتي، المصدر السابق، ص 12.

(7) سعد الله، تاريخ الثقافي،ج2، المرجع السابق، ص368.

(8) ابن المفتي، المصدر السابق، ص88.

(9)سعد الله، تاريخ الثقافي،ج2، المرجع السابق، ص 369.

(10)ابن المفتي، المصدر السابق، ص 12.

بمقام الوالد و بمقام المفتي أيضا[1]، كان أول كرغلي تولى هذا المنصب ذلك أن الكراغلة كانوا محرومين من تولي مثل هذه المناصب السامية، تولى منصب الإفتاء وأعطاه حقه[2]، فقد كان خطيبا ماهرا و مفتيا وقورا وكانت الأسئلة ترد إليه من مختلف الناس وخاصة في فصل الخريف عندما تكثر الخصومات بينه على الأراضي و الأهم من ذلك فقد كانوا يقفون له و يبجلونه ويقبلون يده احتراما له[3]، بقي في منصبه اثني عشر سنة[4]إلى أن تولى الباشويه اهجي مصطفى سنة 1112هـ وظل إلى سنة 1117 –حيث مات مقتولا في القليعة عند زاوية أولاد سيدي مبارك سنة 1117هـ– عزله و عين مكانه محمد النيار[5].

4/ محمد بن العنابي:

هو محمد بن محمود[6]بن حسين بن محمود[7]الجزائري و شهرته ابن العنابي[8]، الحافظ القاضي مفتي الجزائر و الإسكندرية، عالم الفقه و الأصول و التجويد[9]،

ولد في مدينة الجزائر[10]

---

[1]سعد الله، تاريخ الثقافي،ج2، المرجع السابق، ص369.

[2]ابن المفتي، المصدر السابق، ص12.

[3]سعد الله، تاريخ الثقافي،ج2، المرجع السابق، ص ص369،368.

[4]ابن المفتي، المصدر السابق،ص89.

[5] سعد الله، تاريخ الثقافي،ج2، المرجع السابق، ص 369.

[6] فكرات عابد: الموسوعية العلمية لعلماء الجزائر، إمعان البيان في مسالة الإجازة على القران، لابن العنابي الجزائري الحنفي نموذجا، المجلة الجزائرية للمخطوطات ، ع7،مخبر المخطوطات الحضارية الإسلامية في شمال إفريقيا، جامعة وهران،2010،ص 28.

[7] عادل نويهض، المرجع السابق، ص 245.

[8]صبرينة شبيرة: حضر مدينة الجزائر و موقفهم من الاحتلال الفرنسي،(1848/1830)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014،ص ص 18، 19.

[9] فكرات عابد، المرجع السابق، ص 28.

[10]فوزية لزغم، المرجع السابق، ص ص 75،74.

سنة (1189هـ[1]/1775م[2])نشا و درس و تثقف بها تتلمذ على علمائها و منهم جده، كما قرأ على والده محمود بن محمد القران و مختلف العلوم المتداولة في ذلك العصر[3]، و أجازه في كثير من كتب الحديث، ومن شيوخه أيضا عبد القادر بن الأمين وله منه إجازة في بعض كتب الحديث[4]إلى جانب محمد المقايسي الذي أجازه بالحديث المسلسل بالأولية، وغيرهم من المشايخ، ومن الملاحظ أن ابن العنابي درس على شيوخ كلهم قامات في العلم و الحديث و الفقه، وبالتالي لا غرابة في أن يكون طالب هؤلاء الشيوخ واحد ممن اكتسب علمهم جميعا فتحققت فيه معالم الموسوعية العلمية[5]،كان من كبار العلماء في وقته، وإجازاته الفكرية و السياسية تتفق مع ما وصفه به معاصروه ومنهم عبد الحميد بك الذي وصفه بقوله:"...إماما فاضلا عارفا بالعبادات و الأحكام في المذاهب لأربعة، عالما في باقي المعقول و المنقول، و السياسات العمومية و الخصوصية[6]، تولى مناصب رفيعة إلى جانب تكليفه بمهام سياسية مختلفة، بالنسبة للوظائف الرسمية فقد افتتحها بالقضاء إذ نجد انه توالى القضاء على مذهب أبي حنيفة في الجزائر[7]سنة (1208هـ[8]/1793م[9])وهو في عمر حوالي ثماني عشر سنة، وبقى فيه سنتين ثم عزل نفسه منه لأمر مخالف للشرع فألزمه بفعله والى الجزائر عند أبيه[10] وهو حسن باشا[*]،

---

[1]سعد الله ، رائد التجديد، المرجع السابق، ص ص 21،22.

[2]صبرينة شبيرة، المرجع السابق، ص 19.

[3]فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 75.

[4]فكرات عابد، المرجع السابق، ص 29.

[5]نفسه، ص 30.

[6]فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 75.

[7]نفسه، ص 76.

[8]عادل نويهض، المرجع السابق، ص 245.

[9]فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 76.

[10] سعد الله، رائد التجديد، المرجع السابق، ص 76.

[*] تولى حسن باشا سنتي (1205،1212هـ/1790،1797م)، أنظر أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص61.

عين مفتيا للجزائر سنة 1213هـ و استمر في منصبه إلى غاية 1236هـ[1] حج مع والده سنة 1236هـ/1820 واستقر في الإسكندرية عاد إلى تونس 1244هـ، ثم إلى الجزائر بعد حوالي سنة[2]، وبعد الاحتلال الفرنسي 1246هـ/1830م ولاه حسن باشا رئاسة العسكر فقال حتى انهزم في الأخير، حبسته السلطة الفرنسية ونفته خارج الجزائر، عاد إلى الإسكندرية و شغل من جديد منصب الإفتاء فيها [3].

توفي بإجماع الباحثين في الإسكندرية سنة 1267هـ/1851م[4]، تعتبر الفترة التي عاش فيها من أحرج الفترات التاريخية ليس في الجزائر فقط وإنما في الدولة العثمانية والعالم الإسلامي كله، فقد عاصر الثورة الفرنسية وما نتج عنها كما عاصر الحروب الخارجية ضد الجزائر من الإنجليز و الأمريكان و الفرنسيين.

من أثاره كتاب السعي المحمود في نضام الجنود الذي ألفه سنة 1242هـ وله كتاب آخر هو شرح الدر المختار.[5]

5/ مصطفى بن رمضان العنابي:

هو أبو الخير مصطفى بن رمضان العنابي، من كبار فقهاء الحنفية،[6] ولد في مدينة عنابة ونشا وتعلم بها ، عرف بالعنابي انتقل إلى مدينة الجزائر قبل سنة 1075خ/1664م، واصل تعليمه في مدينة الجزائر ودرس على يد علمائها[7]،فقد درس

---

[1] عادل نويهض، المرجع السابق، ص 245.

[2] فكرات عابد، المرجع السابق، ص ص 33،31.

[3] سعد الله، رائد التجديد ، المرجع السابق،ص7 .

[4] عادل نويهض، المرجع السابق، ص245.

[5] نفسه، ص 145.

[6] نفسه، ص 246.

[7] فوزية لزغم، المرجع السابق، ص ص 68، 69.

على يد العالم الجزائري المغربي محمد بن شقرون بن أحمد المقري التلمساني ولازمه أكثر من اثني عشر سنة ومما درس عليه كتب الحديث (شمائل الترمذي وصحيح البخاري والتوحيد و المنطق ...).

في أخر المطاف حين بلوغ شيخه سن التقاعد طلب منه الإجازة على العادة على العادة الجارية فأجازه الشيخ سنة 1087[1]، وممن أجازه كذلك محمد الطيب عبد القادر الفاسي عند مجيئه إلى الجزائر مع الوفد المغربي سنة 1103خ حيث سماه" الفقيه النبيه العلامة الدراكة المشارك النحرير أبو الخير مصطفى بن رمضان الحنفي الشهير بالعنابي " وتبلغ الأرجوزة التي أجازه فيها حوالي سبعين بيتا جاء فيها:

أقول مجيبا مفصحا بلساني أجزت مصطفى الفقيه التركماني[2]

عرف بعلوم الفقه و التأليف ، ذاع صيته عند الحكام الذين ولوه العديد من الوظائف منها التدريس ، درس على يد الكثير من العلماء من بينهم ابن المفتي ، كما أخذ عنه العالم التونسي أحمد بن مصفى برنار (1138هـ/1726م) حين قدم إلى الجزائر[3]تولى منصب القضاء و الإفتاء الحنفيين بمدينة الجزائر، حيث ذكر في الاتفاق جماعة من الحماحمية أنه تم اتفاق أصحاب الحمامات في الجزائر المحمية بمحضر العلامة الفهامة سيدنا مصطفي العنابي بن رمضان ، اتفقنا مع جماعة بني ميزاب المتولين كراء الحمامات ببلد الجزائر تحت إشراف المفتي، حيث حصل هذا في محرم سنة 1111هـ/1700[4] .

---

[1] سعد الله، رائد التجديد، المرجع السابق، ص25.

[2] نفسه، ص 25.

[3] فوزية لزغم، المرجع السابق، ص ص 96،79.

[4] نفسه ص 69.

توفي مصطفي بن رمضان في مدينة الجزائر [1] في 1130هـ/1718م.[2]

من آثاره انه ترك أرجوزة في فرائض الفقه الحنفي، وكتاب آخر وهو كتاب الروض البهيج في النضر في أمور العزوبة والتزويج.[3]

المبحث الثاني: كبار العلماء المفتون المالكية

1/ أبو عثمان سعيد قدوره:

هو الإمام العلامة المفتي أبو عبد الله سيدي محمد بن الإمام الأكبر ذي الفضائل المشهورة[4]،أبي عثمان سعيد بن إبراهيم قدوره، مفتي مدينة الجزائر و فقيهها[5] تونسي الأصل جزائري المولد[6]، ولد حوالي سنة 979هـ، كان يكنى بابي عثمان و أبي محمد[7] انتقل إلى الجزائر واخذ العلم عن علمائها ومنهم محمد بن أبي القاسم المطماطي[*]كما اخذ عن سعيد المقري[8]إلى جانب محمد بن إسماعيل مفتي الجزائر ويحيى الشاوي[9] رحل إلى المغرب ودرس في الرباط، ثم عاد إلى الجزائر تقلد إمامة مسجد البلاط ثم جامع سيدي رمضان[10]، ثم تولى الفتوى بها وقرأ وعلم بالجامع الأعظم.[11]

---

[1] عادل نويهض، المرجع السابق، ص 246.

[2] فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 70.

[3] عادل نويهض، المرجع السابق، ص 246.

[4]أبو القاسم الحفناوي: تعريف الخلف،ج2،المصدر السابق، ص383.

[5] عادل نويهض، المرجع السابق، ص198.

[6] احمد بحري، المرجع السابق، ص 249.

[7] محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 130.

[*] فقيه وعالم جزائري سافر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج وهو لا يزال يافعا سنة 993هـ، كان خطيبا وشارحا للحديث ومدرسا بالجامع الكبير بمدينة الجزائر، درس عليه سعيد قدوره مختصر خليل وابن الحاجب في الفقه، أنظر، محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص130.

[8] أبو القاسم الحفناوي، ج1ن المصدر السابق، ص 62.

[9] احمد بحري ، المرجع السابق، ص249.

[10] محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 130.

[11] نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 196.

عيين مفتيا للمالكية في مدينة الجزائر في مدينة الجزائر سنة(1028ن/1618م)، وقد مكث في منصبه حوالي 38 سنة إلى غاية وفاته[1]، تداول الإفتاء بينه و بين احمد زروق بن عمار، غير انه لما تولى احمد زروق لوظيفة الإمامة و التدريس في الجامع الكبير، كان قدوره يتولى جامع البلاط و قد انفرد بالإفتاء عندما عزل عنه احمد زروق سنة1028هـ[2]عاصر المفتي الحنفي بن قرمان[3].

وصفه ابن زاكور في كتابه ب" شيخ الإسلام سيدي سعيد بن إبراهيم الجزائري، إمام الجامع الأعظم"،و قال عنه أيضا :" كان شيخنا أبو عثمان سعيد قدوره يتأوه عند ذكر مشيخته و ينشد لابن الحاجب:

لقد سئمت حياتي اليوم لولا مباحث صاحب الإسكندرية[4]

كأحمد سبط احمد حين يأتي بكل مليحة كالعبقرية

تذكرني مباحثه زمانا و إخوانا عهدتهم سوية[5]

تصدر لتدريس الصحيحين(البخاري ومسلم) و كذلك درس الموطأ رواية ودراية في المسجد الجامع، التف حوله العديد من الطلبة من اجل أن يتفقهوا على يدهن اخذ عنه ولده أبو عبد الله محمد و أبو محمد عيسى الثعالبي و غيرهم من الطلبة[6]،اشتهر بعلمه و فتاويه، أحبه الناس، نال مكانة كبيرة لدى الحكام الأتراك، وقد بلغت مكانته أعلى منزلة

---

(1) محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 131.

(2) سعد الله، تاريخ الثقافي،ج1، المرجع السابق، ص ص363،361.

(3) محمد أوجرتي ، المرجع السابق، ص130.

(4) ابن زاكور الفاسي: نشر أزهار البستان فيمن أجازني بالجزائر و تطوان من فضلاء أكابر الأعيان، تح، مصطفى ضيف و محفوظ بو كراع، (دط)،المعرفة الدولية للنشر و التوزيع، 2011، ص ص48،49.

(5)نفسه، ص ص48،49.

(6) نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 197.

من منزلة شيخ الإسلام مما كان له الأثر البارز في ظهور التنافس بين الطرفين، فقد كان الباشاوات يقفون له إجلالا له و يقبلون يده و يقدمونه على المفتي الحنفي[1].

كان لقدورة دور كبير في تشجيع الحركة الثقافية و التعليم في مدينة الجزائر فقام بتجديد مكتبة مسجد الجامع الكبير و زودها ب مخطوطات[2] كما شيد زاوية قرب الجامع أصبحت تعرف باسم زاوية الجامع الكبير[3]،كانت أموال أوقاف الجامع الكبير تحت مسؤوليته[4]، تعرض لمحنة المحاسبة على أوقاف الجامع التي تصرف بها وذلك من خلال شراء و ترميم أماكن عديدة، إلا أنه خرج من المحنة منتصرا[5].

كان له أربعة بواب ينوبون عنه حين يتأخر عن الخطبة أو الصلوات منهم (بن راس العين، سيدي مزيان، محمد بن قرواش) وقد كان يتكفل بأجرتهم من ماله الخاص لأنه كان صاحب ثروة[6]،توفي رحمه الله في شوال (1066هـ/1656م)[7]، دفن بزاوية احمد بن عبد الله الجزائري[8]،كان موكب جنازته مهيبا حضره جمع كبير من عامة الناس و العلماء و الأعيان، لقد كان سعيد قدوره نموذج الفقيه العارف بخبايا الأشياء فقد نذر نفسه لنشر العلم بما بذل من جهد ، من خطب و تأليف نافعة الطلبة بالبذل و السخاء[9]، ورث منصب الإفتاء لأبنائه من بعده وصارت أسرته من أشهر الأسر التي تداولت الإفتاء

(1) نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص ص197-198.
(2) محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 131.
(3) سعد الله، تاريخ الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص361.
(4) احمد بحري، المرجع السابق، ص249.
(5) محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 130.
(6) نفسه، ص 130.
(7) أبو القاسم الحفناوي، ج1، المصدر السابق، ص62.
(8) نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص196.
(9) محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 130.

المالكي في مدينة الجزائر،[1] من الآثار التي خلفها نجد أن له" حاشية على شرح العقيدة الصغرى للسنوسي"[2]

وكذلك " شرح السلم المرونق للاخضري"[3].

2/ أحمد قدوره:

هو احمد بن سعيد بن إبراهيم قدوره[4]،من كبار فقهاء المالكية[5]، تولى منصب الإفتاء في الجامع الأعظم [6]خلفا لأخيه محمد بن سعيد قدوره سنة(1107هـ/ 1695م)[7]عاصر في منصبه للفتيا العديد من الدايات منهم الداي حسين خوجة الذي كان يوليه محبة كبيرة[8]، كان كثير النقد شديد المعارضة لسياسة الحكم في وقته[9]، الأمر الذي تسبب في سجنه في فترة حكم محمد بكداش الذي حكم عليه بالإعدام بمجرد اعتلائه الحكم–داي الجزائر–[10]، هذا ما أكده محمد بن الأمير الذي قال:" لما تولى محمد بكداش داي للجزائر سنة 1118هـ قام بالقبض على الأخوين العالمين السيد احمد قدوره و السيد علال أبناء الشيخ سعيد قدوره ...فقتلهما في حبسهما خنقا"[11]،بقي في

(1) محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص130.
(2) أبو القاسم الحفناوي، ج1، المصدر السابق، ص62.
(3) عادل نويهض، المرجع السابق، ص259.
(4) صالح بو بشيش، المرجع السابق، ص152.
(5) عادل نويهض، المرجع السابق، ص259.
(6) فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 54.
(7) ابن المفتي، المصدر السابق، ص 99.
(8) فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 54.
(9) صالح بوبشيش، المرجع السابق، ص 152.
(10) فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 54.
(11) محمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص 70.

منصبه إلى سنة (1118هـ/1706م) وهي السنة التي قتله فيها الداي محمد بكداش، و الظاهر أن بكداش كان حاقدا على احمد قدوره لاشتغاله بالسياسة هدا ما دفع بقتله[1].

3/ عبد الرحمن بن المرتضى:

هو حفيد الشيخ سعيد قدوره، ينتمي من جهة والده إلى أسرة المرتضى، وهي من الأسر الشريفة الشهيرة في مدينة الجزائر، اشتغل والده خطة نقيب الأشراف ، من الأسر العلمية التي تولت منصب القضاء المالكي بمدينة الجزائر[2] .

كان يتولى منصب نقيب الأشراف، كما تصدى لوظيفة التدريس وقد كان مدرسا وقد كان مدرسا ناجحا، فقد كان حاذقا في علم الكلام وعلم الحديث [3]، أما في ما يخص

منصب الفتوى فقد وصفه ابن المفتي بقوله "وقد كان سيدي عبد الرحمان تعوزه الفطنة، كان حسن الخط وهو لا دخل له في هذه المنقبة الجليلة، والخطة الرفيعة "[4].

فقد تولى منصب الإفتاء بعد مقتل خاله أحمد قدوره سنة 1118هـ[5]، وحسب رواية ابن المفتي أنه تم استدعاء عبد الرحمن عل عجل ، في ذالك الحين تكلم الحاج مهدي بن صالح –الذي عزل من خطة قاضي المالكية – ونابه سيدي محمد بن العالم محمد القوجلي، حيث توجه إلى عبد الرحمن المرتضى وقال له "أنعم عليك الأمير منحك خطة الفتوى ، فارض ونحن نوجه إليك التهاني..."[6] وكان ذلك أيام الدولاتي بكداش خوجة–

---

[1] ابن الفتي، المصدر السابق، ص 99.

[2] فوزية لزغم، المرجع السابق، ص59.

[3] أحمد بحري، المرجع السابق ، ج2، ص 253.

[4] ابن المفتي، المصدر السابق ،ص 107.

[5] فوزية لزغم ، المرجع السابق، ص 60.

[6] ابن المفتي، المصدر السابق ،ص 103.

محمد بكداش– الذي قام بقتل أحمد قدوره[1]وقد استمر عبد الرحمن المرتضى في وضيفة الفتوى إلى أن قتل الداي محمد بكداش سنة 1122هـ/1710م، ثم تولى بعده الداي دالي إبراهيم الدولاتي الذي عزله، وعين مكانه ابن خاله الحاج السعيد فقد كان أبلد مخلوقات الله ، لا يفرك بين صياح الدين وغثاء الخروف، بقى في هذا المنصب حوالي سبعين سنة[2] .

عزل هذا الأخير وعين مكانه الحاج مهدي بن الحاج صالح، وبعد خمسة أشهر نزلت صاعقة [3] في المجتمع الذي رفض توليه أحد ليس من عائلة سيدي السعيد [4]فاستغل هذه الفوضى " يوسف بن الكرتيلو" هذا الأخير الذي قصد الدولاتي أوزن حسن وقال له " إن أهل المدينة يقولون أن المدينة لن تهنأ مع مفتي ليس من عائلة سيدي السعيد "ولهذا السبب عزل الحاج المهدي بن صالح وعين مكانه عبد الرحمان المرتضى للمرة الثانية .

وقد كان الكرتيلو حقيرا وضيعا قليل التقوى تسبب في عزل عالم نابغة أربعة علوم يكفيه واحدها وهو النحو و الأصول البيان وعلم الحديث [5] ، كانت أولى الإشارة إليه في أواخر جمادي الأولى 1128هـ/1716م، وآخر إشارة إليه في بداية ذي الحجة 1134هـ/1722م[6] بقي في منصب الفتوى حوالي خمسين سنة توفي رحمه الله في شهر شوال 1128هـ/1715م[7]

[1]ابن المفتي، المصدر السابق ،صص106–107.

[2]نفسه، ص 107.

[3]فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 63

[4]نفسه، ص ص 60،61.

[5] ابن المفتي، المصدر السابق، ص107.

[6]فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 60.

[7] ابن المفتي، المصدر السابق، ص107.

4/ أحمد زروق:

هو أحمد زرق بن عمار[1]عاش خلال القرن 12هـ، في مدينة الجزائر ودرس على مشيختها[2] هو ابن أخت الحاج مهدي ابن صالح ، وقد كان أحمد زروق شريك ابن المفتي في مجلس سيدي مصطفى النابي ومجلس سيدي عمار ومجلس محمد النيقروا[3]

تولى الفتوى المالكية في شهر ذي الحجة سنة (1152هـ/ 1739م) وكان لا يزال متوليا للفتوى حين انهي ابن المفتي كتابه[4]، حيث قال وهو المتولي اليوم أي سنة (1166هـ/ 1753م)[5]، بقي في منصبه إلى سنة (1166هـ/ 1755م) كما أنه تولى التدريس و الخطابة إلى جانب الفتوى، كان يحضر سرد صحيح البخاري الذي هو إمامه و مفتيه رفقة أخيه عبد الرحمن في شهر شعبان (1157هـ/1744م)[6]، كان يتم استدعاؤه لخطة الفتوى قصد إصلاح ما هدم من المسجد الأعظم لأنه كان صاحب ثروة ولما يتم بناء ما هدم يتم عزله[7].

5/ أحمد بن عمار:

هو أحمد بن عبد الله بن عمر بن عبد الجزائري، أبوالعباس[8]،من أعظم علماء الجزائر و أكبرهم صيتا و أنبغهم في علوم المعقول و المنقول[9]، ولد في الجزائر حوالي

---

(1) أحمد بحري، المرجع السابق ،ج2،ص253.

(2) فوزية لزغم، المرجع السابق ، 117.

(3) ابن المفتي، المصدر السابق، ص 113.

(4) فوزية لزغم، المرجع السابق، ص117.

(5) ابن المفتي، المصدر السابق، ص113.

(6) فوزية لزغم، المرجع السابق، ص117.

(7) احمد بحري، المرجع السابق، ص253.

(8) عادل نويهض، المرجع السابق، ص 97.

(9) احمد توفيق المدني: عثمان باشا داي الجزائر، (1766/ 1791)، سيرته، حروبه نظام الدولة و الحياة العامة في عهده، (د ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986،ص 73.

سنة 1119هـ[1]، هو العلامة المحقق و الفهامة المدقق ابو العباس احمد بن عمار كان من نوابغ عصره و أفاضل مصره، وهبه الله حضا من سيلان القلم و طلاقة اللسان[2].

أما أبو راس الناصر فيصفه بقوله:" شيخنا العالم المشارك في أنواع العلوم و المدارك الواسع الرواية الحسن الدراية صاحب الرحلة الجمة الفوائد جليل القدر ...مليح التصريح و الإشارة احمد النظار ابن عمار –عالم الجزائر–"[3]، مفتي مالكية الجزائر في عصره وهو القرن 12هـ[4]، تولى الإفتاء المالكي سنة (1180هـ/ 1766م)[5]، غير أنه لم يدم في وظيفة إلا بضعة شهور، ثم أعيد إلى منصبه مرة أخرى في نفس السنة واستمر في هذا المنصب إلى غاية (1184هـ[6]/1770م[7])، كان ابن عمار من أفاضل الناس صاحب القلم السيال و طلاقة اللسان على منوال لسان الدين الخطيب زاحم الحريري و الهمذاني في المعاني و البيان[8]، أوكلت إليه وظائف أخرى إلى جانب وظيفة لإفتاء فقد تصدى لوظيفة التدريس في مدينة الجزائر وخاصة في الجامع الأعظم تخرج على يده ثلة من العلماء[9]، عاش ابن عمار في فترة حياته الأولى في مدينة الجزائر وقد عاصر ابن حمادوش و كذلك المفتي الشاعر المعروف بابن علي و محمد بن نيكرو و عبد الرحمن المرتضى أما في الأقاليم الأخرى فقد عاصر أبو راس الناصر كما عاصر علي باشا بوصبع (1168هـ/ 1179هـ) و محمد عثمان باشا (1179هـ/1205هـ) و الذي تولى

---

(1) سعد الله، تاريخ الثقافي، ج2، المرجع السابق، ص 224.

(2) أبو القاسم الحفناوي، ج1، المصدر السابق، ص 83.

(3) محمد أبو راس الجزائري: فتح الإله و منته في التحدث بفل ربي و نعمته، تح، محمد بن عبد الكريم، (دط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د ت)، ص 92.

(4) نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 211.

(5) فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 126.

(6) سعد الله، تاريخ الثقافي، ج2، المرجع السابق، ص 227.

(7) عبد الجليل شقرون: نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب لابن عمار أبي العباس سيدي احمد، دراسة و تحقيق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2016/ 2017، ص 62.

(8) نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 211.

(9) فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 127.

أحمد بن عمار الفتوى في عهده، عرف بشاعريته تبادل الشعر مع شيخه محمد بن محمد المعروف بابن علي سنة1163هـ.[1]

رحل ابن عمار إلي المشرق سنة 1166هـ، والتي جاور أثناءها بالحرمين حوالي 12سنة[2]

وبالتالي يكون قد رجع في سنة 1178هـ [3]

أما الرحلة الثانية فقد كانت بعد توليه للفتوى وعزله والراجح أنها تكون سنة 1195.

توفي رحمه الله سنة 1205هـ/1790م [4]

من الآثار التي تركها نجد كتاب بديع النسيج متين الأسلوب اسمه نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب[5]، فقد كان ابن عمار شديد الشوق إلى البقاع المقدسة ، وكثيرا ما نظم شعرا وموشحات في ذلك وحين حانت الفرصة اغتنمها وبدأ في كتابة مقدمة تناول فيها ما جادت في قريته قبل التوجه إلى الحج ، غير أن هذه الرحلة ضاعت ولم يبقى منها إلا جزء وهو نبذة من المقدمة فقط [6]، كما له كتاب أخر وهو لواء النصر في فضلاء العصر كما كان بارعا في الأدب [7].

---

[1] سعد الله، تاريخ الثقافي،ج2، المرجع السابق، ص 227.

[2] نفسه، ص 230.

[3] عبد الجليل شقرون، المرجع السابق ص 64.

[4] عادل نويهض، المرجع السابق،ص97.

[5]أحمد توفيق المدني، عثمان باشا، المرجع السابق، ص37.

[6] سعد الله، التاريخ الثقافي، ج2، المرجع السابق، ص 231.

[7] فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 127.

6/ عبد القادر الراشدي:

هو العلامة المحقق المجتهد الأصولي الكلامي[1]،قرأ في وقته و عضد زمانه[2] أصله من الرواشد مدشر من مداشر فرجيوة –في قسنطينة–[3]، ترجم له المرتضى الزبيدي فقال:" عبد القادر بن محمد بن احمد بن المبارك الحسني الراشدي الأثري القسنطيني، شيخنا الإمام المحدث الصوفي النظار، ولد قسنطينة و قرأ على والده وبها تخرج[4]، كان عالما متبحرا حتى قيل انه بلغ رتبة الاجتهاد أو تكاد[5]، من أشهر علماء عصره و أعظم رجال مصره[6]، جمع بين عدة فنون و مراتب فبلغ درجة الاجتهاد و التحديث و التحقيق وهي مراتب لا ينالها إلا قلة من العلماء[7]، سافر إلى تونس و مدينة الجزائر ومكث بها مدة و اخذ العلم عن علمائها[8]، ومن الشيوخ الذين درس عليهم أحمد زروق البوني وكذلك اخذ عن المرتضى الزبيدي و غيرهم[9].

اجتمع الورتلاني به و ذكره في رحلته حيث قال:" قاضي الجماعة النحوي الأصولي المنطقي البياني صاحب الأبحاث الشريفة والفوائد المنيفة، سيدي عبد القادر الراشدي"[10]،فقد كان الراشدي سلفي العقيدة يقدم النصوص و أقوال الصحابة و التابعين

---

(1) لزهاري تريكي: المفتي عبد القادر الراشدي القسنطيني، العالم المجاهد المفسر، مجلة الدراسات التاريخية، ع22، ص، 102.

(2) أبو القاسم الحفناوي، ج2ن المصدر السابق، ص 220.

(3) عادل نويهض، المرجع السابق، ص 145.

(4) لزهاري تريكي، المرجع السابق، ص 102.

(5) عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ص 184.

(6) أحمد توفيق المدني، عثمان باشا، المرجع السابق، ص 70.

(7) محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 160.

(8) لزهاري تريكي، المرجع السابق، ص 102.

(9) محمد بن ميمون، المصدر السابق، ص 78.

(10) الحسين بن محمد الورتلاني: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ و الأخبار، تصحيح، محمد بن أبي شنب، (دط)، مطبعة بيير فونتانة الشرقية، الجزائر، 1908.،ص 692.

عن غيرها من أقوال المجتهدين وأهل النظر هذا ما تشهد به قصيدته في هذا الموضوع:

خبرا عني المؤول أني كافر بالذي قضته العقول

ما قضته العقول ليس بدين إنما الدين ما حوته النقول[1]

تولى القضاء و الفتوى في قسنطينة عدة مرات[2]إلى جانب مهنة التدريس، كما انه كان ضمن اللجنة التي شكلها صالح باي عام (1190هـ/ 1776م) و استعان بها في تنظيم الأوقاف و توسيع نطاق الحركة العلمية[3]، كان يميل إلى الاجتهاد فسبب له متاعب و أخرج من القضاء[4]، اشتغل بعد ذلك في التضييف إلى سنة (1194هـ/، 1780م) وهي سنة وفاته[5]تعرض لمحنة كبيرة بسبب أقرانه فاتهم بالتجسيم[*] في تفسيره لقوله تعالى:" لما خلقت بيدي" حدث اختلاف بين المؤرخين فهناك من ينسبه إلى المذهب المالكي و هناك من ينسبه إلى المذهب الحنفي وقد يكون الراشدي من العلماء الدين غيروا مذهبهم كحال تلميذه محمد بن المسبح القسنطيني، و مما يدل على أن الراشدي كان يشغل المذهبين هو انه في سنة (1190هـ/ 1776م) كان يشغل منصب مفتي الحنفية غير انه ورد في وثيقة تحبيس في أوائل شهر ربيع الأول عام (1188هـ/ 1774م) ما نصه:" ...حضر بالمحكمة الشرعية من قسنطينة المرعية ...الإمام العالم العلامة الغني بشهرته...عبد القادر الراشدي قاضي السادة المالكية..."[6].

---

(1) محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 161.

(2) صالح بوبشيش، المرجع السابق، ص 151.

(3) لزهاري تريكي، المرجع السابق، ص 104.

(4) عادل نويهض، المرجع السابق، ص ص 145،146.

(5) صالح بوبشيش، المرجع السابق، ص 151.

(*) التجسيم و الجسمة، فرقة من فرق الكلام ظهرت في القرن 2هـ، كانت ترى في تفسير الآيات التي تتعلق باليد و العين و الرجل التي ذكرت في القران ...إنها حقيقة لا تقبل التأويل ولا السكوت فهي تفسير العين بالعين و اليد باليد فأنكر عليها الكثير من الفرق الإسلامية، أنظر، أوجرتي، المرجع السابق، ص 162.

(6) لزهاري تريكي، المرجع السابق، ص 103.

توفي الراشدي محاصرا في حدود سنة (1194هـ/ 1780م) قال فيه المرتضى الزبيدي:"ولم يزل غلى حاله من نشر السنة و إلقاء الدروس حتى توفي في شهر ذي الحجة سنة 1194هـ ..."[1]، عاصر مجموعة من الولاة من بينهم صالح باي و احمد خوجة و باي فرحات الذي تولى أمر قسنطينة سنة(1112هـ/1700م) و إبراهيم باي و غيرهم[2].

من الآثار التي خلفها نجد أن له كتاب حافل في مباحث الاجتهاد و كذلك له حاشية محشوة بالتحقيق على شرح السيد للمواقف العضدية[3]، كما له رسالة في وزن الأعمال[4]، و مؤلف أخر اسمه " عقد اللآلئ المستضيئة لنفي ظلام التلبيس"[5]، ورسالة في تحريم الدخان أتى فيها بأدلة معقولة توجب التحريم و أخرى في مناقشة العلماء القائلين بالتأويل في مبحث المتشابهة[6].

7/ أبو عبد اللطيف المسبح:

هو الفقيه الفرضي أبو عبد اللطيف المسبح، المرداسي نسبا[7]، مفتي الحضرة القسنطينية ومن كبار علمائها[8]، كان يرجع إليه في وثائق أهلها وقد كان الحساب اغلب عليه من غيره مدرسا في الفقه صاحب تفنن فيما يحتاج إليه من الوثائق[9]،له مشاركة في السياسة من خلال تدخله في بعض الأحداث التي عرفتها قسنطينة، رافق عبد الكريم

---

(1) محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 165.

(2) لزهاري تريكي، المرجع السابق، ص 108.

(3)نفسه، ص ص104،105.

(4) عادل نويهض، المرجع السابق، ص ص 14، 146.

(5) محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 160.

(6) احمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 70.

(7) عبد الكريم الفكون: منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم و الولاية، تح وتعن أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، ص 46.

(8) احمد توفيق المدني، عثمان باشا، المرجع السابق، ص 62.

(9) أبو القاسم الحفناوي، ج1، المصدر السابق، ص 223.

الفكون الجد بالذهاب في مهمة إلى مدينة الجزائر سنة(975هـ/1567م) [1]توفي رحمه الله سنة (980هـ[2]/ 1572م[3]) ترك مؤلفات عديدة منها شرح مختصر الشيخ الصالح الاخضري المسمى " الدرر في شرح المختصر" كما له أيضا على شرح درة الشيخ أبي زيد عبد الرحمن في الحساب[4]، و الفرائض و كذلك عدة البيان في معرفة فروع الأعيان[5].

المبحث الثالث: قضايا الإفتاء الكبرى.

شهدت الجزائر خلال العهد العثماني العديد من القضايا التي أسالت حبر العلماء من أجل التأليف فيها، وإبداء أرائهم حولها وإعطاء فتواهم، ومن خلال هذا المبحث نحاول نلم بمختلف القضايا ونبرز رأي العلماء فيها.

1/ قضية الوقف (الحبس):

دخل العثمانيون إلى الجزائر و جلبوا معهم مذهبهم إلى المنطقة و شجع السكان على تحبيس ممتلكاتهم على هذا المذهب الجديد الأمر الذي دفع بالسكان إلى استشارة أهل العلم و الأخذ برأيهم، فقد كان الناس يتوجهون بالأسئلة إلى العلماء حول التحبيس على كلا المذهبين أو الرجوع عنهما، ومن أمثلة ذلك نجد حالة محمد القتال الذي أوقف في أواخر رجب سنة (1155هـ/ 1742م) الجنة الكائنة بتراب بني مسوس بأن يجعلها على نفسه ثم على من سيولد له ثم على أعقابهم وجعل العائدات لقراء الحرمين الشريفين إلا

---

[1] فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 194.

[2] توفيق المدني، عثمان باشا، المرجع السابق، ص 62.

[3] فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 194.

[4] عبد الكريم الفكون، المصدر السابق، ص 46.

[5] محمد قويسم: فقهاء مدينة قسنطينة خلال العهد الحفصي (652، 981هـ/ 1227، 1573م)، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية، ع7، ص 169.

أنه بعد مدة قدرها إحدى وعشرين سنة، أوائل محرم (1176هـ/1762م) أراد المحبس الرجوع عن الأمر، من اجل إعادة صياغته بصورة أخرى و يدخل فيها زوجته[1].

لذلك تقدم بسؤال للمفتي الحنفي نصه كما يلي:"...ما يقول شيخ الإسلام في رجل حبس جميع بستان له ابتداء من نفسه و بعده على من خصته إرادته بعد و أراد الرجوع و الانحلال فيها ...و إدخال من شاء و إخراج من شاء، فهل له ذلك أم لا..." [2]، وفد أجابه المفتي الحنفي على سؤاله و كان جوابه كما يلي:" الحمد لله فإذا كان الأمر كذلك فله ذلك إذا لم يكن محكوما عليه"، وقد وافق على الجواب كل من المفتي و القاضي الحنفي، وفي ضوء تلك الفتوى أعاد المحبس صياغة وقفه بان جعله على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وزوجته[3]. كما تشير أحد النوازل أن شخصا له دار بجانب دار موقوفة أشرفت على الانهيار ولم يكن بإمكانه إعادة ترميمها فأراد استبدالها بدار أخرى، لهذا السبب استفتى أحد العلماء بذلك فقام هذا الأخير وحدد له بعض الشروط للقيام بها جاء فيها :" أذن السلطان وكون الدار المملوكة أكثر ريعا ورغبة من الدار الموقوفة ...، وكون محلة الدار المملوكة خير من محلة الدار الموقوفة،فان توفرت هذه الشروط حسب العالم فبإمكانه مباشرة الاستبدال[4]، وبما أن الجزائريين كانوا على مذهب مالك ابن أنس أرادوا أن يقوموا بتحبيس أملاكهم على المذهب الحنفي، وذلك للمرونة التي يتمتع بها، الأمر الذي دفع محمد الشريف الغسال أن يتوجه بسؤال إلى العلماء حول أن يقف دار على المذهب الحنفي[5]،

---

[1] خليفة حماش، المرجع السابق، ص 644.

[2] نفسه، 644.

[3] نفسه، ص 644.

[4] محمد بو شنافي: دور السلطة القضائية في تنظيم واستغلال الأوقاف في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني من خلال وثائق المحاكم الشرعية، جامعة سيدي بالعباس،ع12، ديسمبر 2017، ص268.

[5] خليفة حماش، المرجع السابق، ص 1056.

في أواخر ذي القعدة (1102هـ/1691م) وقد جاء نص سؤاله على النحو التالي :"...سيدي رضي الله عنكم...جوابكم عن نازلة وهي أن رجل مالكي المذهب أراد تحبيس داره على نفسه مدة حياته ينتفع بغلتها ثم بعد وفاته على ذريته وزوجته وعلى أعقابهم وأعقاب أعقابهم ...واتى مستفتيا على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة ... فهل يسوغ ما رامه من تحبيس على المذهب المذكور أم لا..[1] .

وقد أجابه على سؤاله كما يلي:"الحمد لله إذا كان الأمر كما ذكر فيجوز له ما أراد ... كتبه حسين بن رجب وفقه الله"، وقد وافق على هذا الجواب مفتي المالكية محمد بن سعيد [2]، لم يكن العامة فقط هم من يطرحون انشغالاته على العلماء حول قضايا الوقف وإنما الحكام أيضا، فقد تم العثور على وثيقة تعود إلى سنة (1103هـ/1691م) والتي تبين رغبة الحكام في الرجوع عن التحبيس كما توضح هذه الوثيقة صرامة الفقهاء في هذا الطرح إذ جاء في هذه الوثيقة ما يلي:" حبست الولية نفيسة بنت المرحوم العلامة محمد بن عبد المؤمن جميع جنتها ... أن تكون لها غلتها ما عاشت ثم بعد وفاتها لذريتها... ثم حبس بعلها السيد الحاج شعبان داي جميع ما أحدثه بالجنة المذكورة... على نفسه مدة حياته... وأرد نقض ما أبرمه من الحبس و الرجوع عن وقفيته وردها إلى سلك الملك..."[3] .

فقد كانت عبارة إيجاب مسلك ديني والتي تمثلها مثل هذه العقود تبين رغبة المستفتي في إيجاد فتوى تجيز له الحق في التصرف في أملاكه من جهة وتسبيلها من جهة أخرى كما تبين الوثيقة التالية:"... ما يقول شيخ الإسلام في رجل حبس داره على زوجته وابنته منها... إذا جاء لبيع داره فله ذلك من غير معارض ولا منازع وهو مصرف في دعوى الاحتياج... هل يصوغ له البيع " وقد جاءت الإجابة كالأتي:" الحمد لله وحده والسلام

[1] خليفة حماش، المرجع السابق، ص 1065

[2] نفسه، ص 1066.

[3] حمصي لطيفة، المجتمع والسلطة، المرجع السابق، ص 122.

على من لا نبي بعده... لا يصح الوقف على المختار فالمحبس المزبور أن يفعل ما رام والله العالم"[1].

2/ قضية اليهود:

ومن قضايا الإفتاء التي أدلى بها المفتون في العهد العثماني هي قضية اليهودي الذي تطاول عل الرسول صلى الله عليه وسلم فقد كان العلماء ناقمين على تدخل اليهود في السياسة الداخلية و الاقتصاد وقد أفتى الشيخ عبد الكريم الفكون الجد بقتل هذا اليهودي على الرغم من حماية السلطة له في قسنطينة [2]، كما أفتى الشيخ الولي محمد الحنفي بإحراق اليهود و النصارى إذا لعنوا الرسول صلى الله عليه وسلم معتمدا في ذلك على مجموعة من الأحاديث و الروايات التاريخية وقد وضع رسالة سماها " السيف الممدود في عنق من أعان اليهود "وأسهم محمد بن أحمد الكماد في هذه الحملة بإصدار جواب ضمن أجوبة العلماء بإبطال ما اشتهر به اليهود من عهد منسوب إلى الرسول صلى اله عليه وسلم[3] .

3/ قضية الدخان:

كانت قضية الدخان من بين القضايا التي شغلت الجزائر خلال العهد العثماني التي كان لها صدى واسع فكثر التأليف والإفتاء فيها، ومن بين الذين أفتوا فيها نجد أحمد المقري و عبد القادر الراشدي وعبد الكريم الفكون وغيرهم، و الظاهر أن الفكون هو أشهر من ألف في هذه القضية، فقد كان كتابه " محدد السنان في نحور إخوان الدخان " والذي ضم فيها مباحث اجتهادية هاجم فيها متناولي الدخان وحكم بتحريمه لأنه فيه نشوة وطرب

---

[1] حمصي لطيفة: المجتمع و السلطة ،المرجع السابق، ص ، 124.

[2] ملاح الهواري: الإفتاء و المفتون في الجزائر خلال العهد الفرنسي (1830/ 1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة احمد بن بلة ، وهران ، 2016، ص09 –أنضر سعد الله، التاريخ الثقافي ، ج1، المرجع السابق ، ص 81.

[3] سعد الله ن التاريخ الثقافي،ج1، المرجع السابق ، ص 81.

كالحشيشة[1] فقد كان الفكون من أكثر العلماء حرصا على تحريم الدخان وقد كان كتابه محدد السنان واضح المعايير حيث قال في بداية كتابه عن الدافع الذي جعله يكتبه فقال : " إن تناول الدخان قد شاع أمره بين العمة و الخاصة وان العامة تقلد في ذلك كبراء البلد وأن بعض العلماء أفتوا بحليته و اعتبروه غير مسكر وليس فيه ضرر لذلك أقبل عليه الناس..."[2] .

قبل أن يألف كتابه كان يراقب تلك الأمور ويخبأها في نفسه وليس له من سلاح سوى الأمر بالمعروفوالنهى عن المنكر باللسان فإذا به يصبح عدوا لمن نهاهم وهجره الأصحاب فلم يسعه إلا تغيير المنكر بالقلب غير أن كتابات المؤلفين والمفتين دفعه إلىتدوين رأيه والرد على من تجرأ على القول بحلية الدخان على الرغم من وضوح ضرره فكان من نتائج بحثه محدد السنان [3] ، ومن الذين هاجمهم نجد العديد من العلماء الشارقة وذلك لتساهلهم في مسائل الدخان وغيرها فقد ذكر بأنهم يتناولون الدخان في المسجد وأنهم لا يضمونها لأنهم ينامون فيها ويحلقون رؤوسهم فيها أيضا[4]، فقد اتهم الفكون كل من الشيخ على الأجهوري المصري –كان الدافع الأساسي في كتابة محدد السنان – بالتساهل في أحكام الشريعة وتعاطيه الدخان، كما اتهم مفتي القيروان الذي أفتى بإباحة الدخان بأنه خدم به حضرة أمير إقليمه آنذاك [5].

كما وجد الفكون بعض العلماء من قالوا بحرمة الدخان و استشهد بأقوالهم ومنه إبراهيم اللقاني الذي أفتى في قضية الدخان وقال بأنه سقم دخل من بلاد الانجليز بلاد الروم وجلبه لأرض المغرب يهودي ادع أنه طبيب كما أنه قال في رسالته المسماة " نصيحة

---

[1] سعد الله ن التاريخ الثقافي،ج2، المرجع السابق ، ص 82.

[2] سعد الله : شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، ط1، دار الغرب الإسلامي ، لبنان، 1986، ص 157.

[3]نفسه ، ص 157.

[4] سعد الله التاريخ الثقافي، ج2 ، المرجع السابق ص 82.

[5] سعد الله، شيخ الإسلام ، المرجع السابق ، ص 157.

الإخوان باجتناب الدخان" أن الحشيش تنسي الشهادة ولا شك أن الدخان أقبح منها ، ويتولد في تكاثف دخانها في أفواههم علل و أمراض كما أضاف أيضا أن خروج الدخان من أرض النصارى حيث استعملوه على هذه الهيئة فمن استعمله فقد أحيا سنتهم وقوى بدعتهم كما ذكر أن بعض النصارى أنفسهم حرموه لأضرار حيث تتولد منه الحرارة فتكون داء مزمن و مهلك[1]فقد اعتبر الفكون أن ما يحدث في المجتمع هو بلية وان تناول الدخان سم في البلاد حيث قال:" فقد دهت بلية وقعت بالبلاد وسرى سمها في الحاضر والباد، وان حلت مذهبا في الأقطار وتوالته عن سلفها الأشرار وتدرع لارتكابها الأغمار لما توهموا الإباحة" ، فقد أكد على اجتناب الدخان على مباحث ثلاث الأول اجتنابه في ذاته و الثاني في تحريمه من صفته و الثالث في تحريمه من حيث عوارضه[2] كما أفتى بحرمته خالد الزهاوي مفتي مكة المكرمة و كذلك مفتي اسطنبول محمد بن سعد الدين إلى جانب علماء المغرب و تونس مثل محمد السوسي وأبي الغيث القشاش وعبد الله بن سحنون[3].

ذهب عبد القادر الراشدي في رسالته التي سماها " تحفة الإخوان في تحريم الدخان " إلى تفسيق من يحلل الدخان وذكر نحو خمسة عشر سبب يدعوا إلى تحريمه والعادات القبيحة الجارية في تناوله وقد قال في هذا الشأن:" جلب من بلاد النصارى والروم ومنه ما يجلب من السودان وبعض أرض المغرب ومنه ما يزرع في بلاد الإسلام ... ومنه ما

هو مطبق ومسقي بخمر ومعجون بها"، كما أن له قصيدة تبين تعدد الأضرار الكثيرة للدخان وذكر فيها العلماء الذين حرموه ومنهم إبراهيم اللقاني، قال فيها

---

[1] محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص ص 232 233.

[2] سعد الله ، شيخ الإسلام ، المرجع السابق ، ص ص158 159.

[3] نفسه، ص 158.

لا تقل في التبغ صالح جائز ليس هذا من أصول مذهب [1]

وقد ذكر الزياني أن الناس اختلفوا في حكم الدخان على ثلاثة أقوال الجواز والكراهة والمنع وألف فيها العلماء كتب كثيرة وقالوا أن أرجح الأقوال وأعمدها هو المنع ومن الذين قالوا بالمنع نجد العلامة عمر الزيادي فقد ألف في ذالك أرجوزة جاء فيها:

.....

في بدعة الدخان لما بانا وافد الرجال والنسوانا

.....

بشربه قد ضاعت العقول وطالت الغفلة والذهول

يا ويحفكم أتشربون جيفة وقد جعلتمونه وضيفة [2]

وأكد أبو راس الناصر على حرمته أيضا وذكر بأن سفه وشمه مندرج ضمن المفسدات للعقول وفيه إضاعة للمال لذلك ينصح بتركه وان غاب النص الديني بتحريمه واستدل على ذلك بقول جمهور من العلماء أمثال أحمد المقري[3] ، الذي قال في هذا الأمر عندما سئل عنها: " لا نص عندي فيها صريح، وأدلة تحريمها مبحوث في بعضها"[4]، كما كان للشيخ عبد القادر الفاسي النسابة موقف من تحريم الدخان حيث قال فيه: " والذي ينبغي اعتماده تحريم الدخان لاعتراف كثير أنه يحدث تفتير ويشارك الخمر في نشوته ويرخي الأطراف و يوهنها"[5]، وكان أيضا أبو سالم العياشي مائلا إلى تحريم الدخان، فقد ذكر

---

[1] محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 234.

[2] محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق ص 160.

[3] محمد بن ألي راس الناصر: عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، ج1، تح وتق محمد غالم، (د ط)، منشورات CASC، (د ت)،ص ص21 ،22.

[4] محمد أبو راس، فتح الإله ، المصدر السابق ، 161.

[5] محمد أبو راس، عجائب الأسفار، المصدر السابق، ص22.

العالم محمد بن سليمان الروداني عندما دخل إلى اسطنبول وقعت له هناك واقعة مع بعض علمائها ومن جملة ذلك أنه عندما دخل على احد المفتين قدم له الرجل له كما هي العادة عندهم القهوة و الدخان تكريما له فامتنع الروداني من ذلك فقال له – أزهدا أم تزهدا– فرد عليه الروداني قائلا:" بل فرارا من حرام أو شبهة" [1].

كما أن الورتلاني ذكر في رحلته أن علماء المشرق متساهلون في قضية شرب الدخان و بالتالي نجده مساند لما قاله الفكون من أنهم كانوا يستعملونها في المساجد حيث قال:" أن أهل المشرق في الغالب يخلون بتعظيم المساجد و يأكلون فيها و يشربون و يحلقون رؤوسهم و ينامون"[2]، كما ذهب إلى تحريمه أيضا ابن عسكر حيث قال: " إن النبات كله مباح إلا ما يغطي العقل"و بالتالي فان شرب الدخان مثله مثل الخمر يؤدي إلى الذهول و فقدان العقل لذا فهو حرام ، كما جزم على تحريمه أبو السعود –أحد علماء اسطنبول– حيث قال:

حرام شربه لا شك فيه فحال منعه بين المحال

تيقن ليس فيه غير ضر وما فيه سوى إتلاف مال[3]

كما حرمه الشيخ إبراهيم الجولاني الذي قال :" إن كل محروق لا يجوز ولو كان خبزا" وان فيه إضاعة للمال و يتعاطاه الأشرار لقلة حيائهم[4]، أما محمد بن ناصر الذي وصفه الورتلاني بعلامة الأوان فقد كان شديد النكير على متعاطيه ويأمر بالضرب بالنعال و اليد لشاربه[5]، و يشير الورتلاني إلى أن مقياس الضرر من عدمه منوط بالسادة الصوفية فهم

---

[1] عبد الله بن محمد العياشي: الرحلة، ليبيا، طرابلس، برقة–ماء الموائد–تقديم سعد زغلول عبد الحميد و آخرون، (دط)، دار المعارف، الإسكندرية،(دت)، ص 61.

[2] الحسين بن محمد الورتلاني، المصدر السابق، ص 650.

[3] محمد أبو راس، فتح الإله، المصدر السابق، ص 161.

[4] نفسه، ص 161.

[5]الورتلاني، المصدر السابق، ص 650.

احزم من الفقهاء في نصرة الدين و إنكار شرب التبغ[1]، الأمر نفسه ذهب إليه الفكون حيث قال :" إن غالب المتورعين من الفقهاء ومعهم جميع الصوفية ...يعرفون بالتحريم"ومن خلال هذا القول يبين أنه إذا حدث اختلاف بين الفقهاء في مسألة وكان معهم الصوفية فانه يتم الأخذ بالرأي الذي معه الصوفية لان الله يؤيدهم وهوى النفوس مفقود عندهم[2].

على الرغم من الفتاوى الكثيرة حول قضية تحريم الدخان إلا انه وجد من أفتى بحليته ومن بينهم علي الأجهوري المصري الذي كتب في مسالة فتوى بعنوان " غاية البيان في إباحة الدخان" وقد جاءت فتواه ضمن رسالة بعث بها إلى لطلبة السودان و لما سمع بها اللقاني قصده مفسرا غير أن الأجواء اضطربت بينهما فدعوا بعضهما إلى المباهلة ولما فعلوا أصيب الأجهوري بالعمى، كما أباحه أيضا احمد الشويري الحنفي المصري[3]كما أباحه أيضا احمد بابا التمبكتي[4].

كما كان عبد الغني النابلسي من الذين أباحوا الدخان وقد ألف كتاب "الصلح من الإخوان في حكم إباحة الدخان" كما انه ينفي وجود الضرر في التدخين، و قال فيه محمد بن علي الشوكاني :" الأصل الذي يشهد به القران و السنة هو إن كل مافي الأرض حلال لا يحرم منه شيء من ذلك إلا بدليل خاص وما لم يرد فيه دليل فهو حلال"[5].

وهناك فريق ثالث من الفقهاء الذين ذهبوا إلى القول بكراهية شرب الدخان فنجد من المذهب الحنفي الشيخ العمادي ومن المذهب المالكي الشيخ محمد عليش، و عبد الله الشرقاوي الشافعي ومن المذهب الحنبلي الشيخ مصطفى الرحيباني بحيث استخدموا نفس

---

[1] محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 230.

[2] سعد الله، تاريخ الثقافي، ج2، المرجع السابق، ص 83.

[3] محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 231.

[4]الورتلاني، المصدر السابق، ص 637.

[5] محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 232.

أدلة التحريم و أسبابه فقد ذكر عبد النافع محمد بن الحاجي علي صاحب كتاب " تخليص الإنسان من ظلمات الدخان" أنه استطلع أراء أهل العلماء ساكني مكة فمنهم من قال –ريحه كريهة– وقال الأخر –لا أشبهه في خبثه– و قال الثالث –طبعي ينفر منه– و بالتالي تكرر الصورة السيئة للتدخين[1] .

4/ شرب الخمر وتناول الحشيشة:

من العادات التي انتشرت في الجزائر خلال العهد العثماني شرب الخمر و تناول الحشيشة فقد أكثر العلماء البحث و الشرح من أجل معرفة رأي الشرع الإسلامي منها فقد كانت مادة المسكرات من أبرز القضايا التي شكلت الخلاف بين المذاهب الفقهية سواء في تناوله كشرب الخمر أو في استعماله و التي منها تطهير النجاسة على حسب رأي العلماء الأحناف أما العلماء المالكية يقولون أن شرب الخمر حرام و قالوا في ذلك :" كل مسكر خمر و كل خمر حرام" أما العلماء الأحناف يرون انه حلال وانه يجوز التطهر به من النجاسة في حال غياب الماء في حين أن المالكية يرون عكس ذلك وأن الخمر نفسه نجاسة لا يطهر[2]، و يؤكد على هذا الأمر شوفاليه حيث ذكر انه في الجزائر يوجد عدد كبير من الحانات و الخمارات وذكر انه يمنع عن المسلين بيع الخمر غير أن الأتراك يشربونه بكميات كبيرة يقول في هذا الصدد:" لم أرى في حياتي أبدا أكثر إدمانا على الخمر منهم حتى من الألمان..." فقد منح الأتراك امتيازات للعبيد من أجل إدارة الخمارات و تبقى مفتوحة طوال الليل[3]، فقد تناولت الكتب الأوربية المعاصرة للوجود العثماني إذ يرون أن الجزائريون لم يعاقروا شرب الخمر هذا ما ذكره –هابنسترايت– و الذي قال بان الأتقياء من المسلمين يمتنعون عن شرب الخمر أماالآخرون يتعاطونه في أيام العيد سرا

---

[1] محمد أوجرتي، المرجع السابق، صص230–231.

[2] إسماعيل سامعي، المرجع السابق، ص 186.

[3] كوريين شوفاليه: الثلاثون سنة الأولى لقام دولة الجزائر (1541،1510)، تر، جمال حمادنة، (دط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص 97.

وأما الخمارات يديرها الأسرى النصارى و يترددون عليها إلى جانب الانكشارية[1]، وقد فضل البعض تناول الحشيش على شرب الخمر وهو رأي سجله الراشدي في رسالة ونقله شعرا حيث قال:

وخضراء قد لا تفعل الخمر فعلها لها وثبات في الحشا وثبات.

تؤجج نارا في الحشا وهي خبة وتبدي لذيذ العيش وهي نبات.

فقد كان يتم تعاطيه خلف المقاهي عن طريق تدخينه بالغليون ومن أنواع ما يصيب العقل بالهلوسة يتناولونه خلف المقاهي يطلق عليها اسم الحشاشة، فنجد أن العلماء شددوا على تحريمها وذلك لما تحدثه من هلوسة و إذهاب للعقل[2].

5/ قضية شرب القهوة:

كان لشرب القهوة الانشغال الواسع من طرف العلماء، فقد كانت من القضايا التي ناقشها العلماء في الجامع الأعظم في الجزائر.

امتلأت مدينة الجزائر بالمقاهي منذ القرن السادس عشر منذ دخول العثمانيين إلى الجزائر فقد كان يأتيها الجنود الأتراك و الأهالي من اجل تناول كؤوس من القهوة ، فقد عم هذا التقليد الذي ادخله الأتراك إلى الجزائر شرائح اجتماعية متباينة ، إلى غاية أن شغل الفقهاء فأفتوا فيه[3] ، فقد ذكر أبو راس في كتابه فتح الإله انه في سنة 1214ه سئل في مجلس العلماء–الجامع الأعظم– عن القهوة و الدخان و عما يسف منه أو يشم، فقد أجاب أبو راس استنادا لما ذكره الشيخ علي الأجهوري أن الشراب المتخذ من قشور

---

[1]هابنسترايت: رحلة العالم الألماني ج أو هابنسترايت إلى الجزائر، تونس و طرابلس (1145ه/ 1732م)، تر ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2008، ص 48.

[2] محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 230.

[3] أبو راس الناصر، عجائب الأسفار، المصدر السابق، ص 21.

البن المسمى بالقهوة قد اختلف فيه الناس فمنهم متعال في الحل ومنهم متعال في التحريم[1].

ويرى أبو راس أن الحق في ذاته لا اسكار فيه وإنما فيه تنشيط للنفس م يحصل في مداومته ضرورة تؤثر في البدن عند تركه مثل اعتياد أكل اللحم بالزعفران غير أن تعرض لها الحرمة في وجوه منها إدارتها على الجلاس كإدارة شرب الخمر فيسري لهم التشبه بشربه و يكن لها منادمة كهو[2]ن و الملاحظ أن أبو راس لا يجد نصا دينيا يحرم شرب القهوة إلا أنه يدعوا الناس إلى الإعراض عنها و تجنبه إلا لضرورة[3].

كما أن البعض منها يخلط بها شيء من المفسدات ومنها جلب للأراذل و تلاهيهم بها و سئل عنها الشيخ زروق فقال:" ليست بمسكرة لكن تحرم على من طبعه الصفراء او السوداء لأضرارها ببدنه أو عقله وأما من كان بلغميا فإنها توقفه وقد كثرت في هذه الأيام فيتعين على العقل اجتنابها .وقد قيل فيها:

أقول لأصحابي عن القهوة انتهوا ولا تجلسوا بمجلس هي فيه

وليست بمكروه ولا بمحرم ولكن غدت مشروب كل سفيه[4]

يقول العياشي أنه من البدع التي انتشرت في المجتمع منها شرب القهوة ويبين كيفية انتشاره، فيرى أن الشاذلية هم أول من استعملوها لأنها تعين عن السهر في الذكر، ويستدل على ذلك بقول ابن حجر المكي: "إن القهوة شراب الصالحين"

فقد كان العياشي يبدوا متسامح في شرب القهوة ذلك أنه عندما استقبله صاحب الطريقة الخلواتية في مكانه وبعد أن دع الشيخ له وأكرمه، قدم له كسرا من الكعك مع ملح

(1) أبو راس الناصر، فتح الإله، المصدر السابق، ص ص 159، 160.

(2) نفسه، ص 160.

(3) أبو راس النصر، عجائب الأسفار، المصدر السابق، ص ص21،22.

(4) محمد أبو راس، فتح الإله، المصدر السابق، ص 160.

وسعتر، ثم أتى بالقهوة على ما هو معتاد عليه، وكان العياشي غير راغب في ذلك في النهاية تناول منها [1].

فنجد أن أكثر مائلون إلى الإباحة بشرب القهوة، زاعمين على أنها تعين على السهر في العبادة، وقال فيها الإمام أبو سالم:"لا شك أنها تزيل ما يحصل في الرأس من تدويخ بسبب السهر"، وخلوا المعدة صباحا إذا شربها الإنسان[2] وجد في أعضائه نشاط ، أحسن بخفة في رأسه".

ويمكن تقسيم من يشرب القهوة إلى فريقين، فالأول يشربها في أماكن محددة لها، قلما تخلوا عن السهر وحضور من لا يحل حضوره من الجواري، وبالتالي فإنها في حق هؤلاء محرمة، لا لذاتها بل لما قارنها.

أما الفريق الثاني فيشربونها في منازلهم أو في السوق ومن غير جلوس فهؤلاء الحامل لهم عليها إلفهم لها، في أنهم ربما يتضررون بتركها، فقد كانت تكفي في تقديمها للضيوف لوحدها، هذا ما قاله إبراهيم الملا بن حسن الكوراني:"مما أنعم الله به على أهل الحجاز هذا البن لأنهم ضعفاء فقراء في الغالب والناس يقدمون عليهم من الأفاق

والإنسان لا بد عليه من طعام لمن دخل عليه ... هذه القهوة خفيفة المئونة والناس راضون بها ..."[3]

ومن الأسئلة والأجوبة في شأن القهوة، ما اشتملت عليه هذه الأبيات، الذي كتبها العلامة رضي الدين محمد بن إبراهيم الجلبي الحنفي، المعروف بابن جلبي للشيخ علي بن محمد العراق، جاء فيها:

---

[1] العياشي، المصدر السابق، ص 58.

[2] أبوا العباس أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي: الرحلة الناصرية ، 1710،1709،ج1، تحقيق عبد الحفيظ ملوكي ،ط1، دار السويدي للنشر والتوزيع ،أبوظبي،2011،ص 287.

[3]نفسه، ص ص287،288.

.....

أفتني في قهوة قد ظلمت حيث ما شيب تعاطيها بشين

.....

قلت فيه إن ذي القهوة قد خلطوها بتله وبيمين[1]

6/ الاحتفالات:

تعددت الاحتفالات الشعبية بعد شعيرة الحج من أعظم المجامع الدينية والتظاهرات الشعبية التي يلتقي فيها الناس بالآلاف كل سنة، ومن بين الاحتفالات الرائجة في العهد العثماني خاصة نجد الاحتفال بالمولد النبوي، الذي يعد من المواسم الدينية الرائجة فقد ذكر الورثلاني أن أهل الحجاز بالمولد النبوي، حيث يخرجون إلى الساحات ويتذاكرون بينهم ويزورون الأضرحة والقباب [2]

فان الاحتفال بالمولد النبوي رحمة للعالمين فهو يوم مولد النبي صلى الله عيه وسلم بحيث يحتفل به المسلمون كل عام ليس لاعتباره عيدا ولكن فرحا بميلاده صلى الله عليه وسلم فتبدأ الاحتفالات من بداية ربيع الأول إلى نهايته، وذلك بإقامة مجالس الإنشاد ينشد فيها قصائد لمدح النبي صلى الله عليه وسلم و تلقى فيها الدروس[3]

غير أنه حدث تعارض بين العلماء حول قضية الاحتفال بالمولد النبوي بين محلل ومحرم فمن العلماء الذين لا يرون بأس من الاحتفال به شريطة عدم إحداث بدعة نجد البرزنجي الذي اشترط تعمير بيوت الله بالذكر والتلاوة [4]، فقد وردت نصوص كثيرة لأهل

---

[1] محمد بن ناصر الدرعي ، المصدر السابق، ص 291.

[2] محمد أوجرتي، المرجع السابق ص225.

[3] عبد الجليل شقرون ، المرجع السابق ، ص 77.

[4] محمد أوجرتي، المرجع السابق، ص 226.

السنة يجيزون فيها الاحتفال بالمولد النبوي والتي استشهد بها ابن عمار حيث قال:" وقد جرت عادة أهل بلادنا بالجزائر أنه إذا دخل شهر ربيع الأول انبرى من

أدبائها إلى نضم القصائد والمديحيات .... وذلك تعظيما لهذا الموسم الذي شرف به الإسلام [1] وعلى الرغم من أن ابن عمار كان من القائلين بجواز الاحتفال بالمولد النبوي إلا انه حذر من الانسياق في الخطأ خلال الاحتفال وذلك بالابتعاد عن البدع واختلاط الرجال مع النساء وهذا شيء حرام[2]وقد استشهد بقول العالم أحمد بن حجر المكي الذي قال، " يجب صون مجالس المواليد ونحوها من القبائح و الفضائح[3] .

ومن العلماء الذين تعرضوا لهذا الموضوع نجد الونشريسي حيث أشار إلى بعض البدع الضارة التي برزت في هذا اليوم كاجتماع الرجال والنساء في صعيد واحد، وقد نقل عنه في بعض فتاويه تحريم الاحتفال بالمولد حيث قال:" ليلة المولد لم يكن للسلف الصالح وهم أصحاب الرسول لان النبي لا يعظم إلا بالوجه الذي شرع فيه تعظيمه"[4].

على الرغم من حديث بعض العلماء الجزائريين عن الغناء والرقص إلا أنه لم يألفوا فيها ومن الذين تحدثوا عن الموسيقى أحمد الونشريسي حيث روى أن أحد العلماء سئل عن الغناء والرقص بعد أن ثبت أن جماعة من أهل الخير والصلاح اجتمعوا وأنشدهم منشد شعرا في الحب وغيره فكان منهم من يصيح ومنهم من يرقص ومنهم من يبكي... فهل هذا مكروه لهم؟ فأجابه إن الرقص بدعة لا يتعاطاه إلا ناقص عقل وأما الإنشاد الذي يحرك المشاعر السامية ويذكر الإنسان بأهوال الآخرة فلا بأس به.[5]

---

[1]محمد أوجرتي،المرجع السابق، ص 225.

[2] عبد الجليل شقرون، المرجع السابق، ص 79.

[3] نفسه،78.

[4] محمد أوجرتي ، المرجع السابق، ص 228.

[5] سعد الله، التاريخ الثقافي ، ج2، المرجع السابق، ص 437.

غير أنه في القرن (11هـ/17م) استنكر عبد الكريم الفكون لجوء أهل التصوف إلى الموسيقى و الغناء في الحضرة التي ترافقه آلات و تصفيق و شطح حيث روى أن عالم عنابة محمد الساسي قد استعمل ذلك حينما ورد عليه احد متصوفة المغرب[1]، إلا انه في نفس السنة أكد أحد الباحثين جواز سماع الموسيقى عند الصوفيين ونقل جوازه عن الزهاد أمثال أبي مدين وأبي الحسن الشاذلي فقد أخبر محمد بن سليمان عن جواز الموسيقى للصوفي الحقيقي كما أخبر أن شيخه موسى بن علي اللائي كان حسن الإنشاد وأنه إذا أسمع وأنشد يكاد القلب ينفطر وكان يقول:" ورثنا هذا المقام عن داوود عليه السلام"[2].

وبعد حوالي قرن فصل الورتلاني في هذه القضية، فقد أباح استعمال الموسيقى والإنشاد لأهل التصوف ومنعه على غيرهم لأنه يؤدي في نضرهإلى الاختلاط والفساد فالغناء في نضره دواء لأهل العشق الصوفي لكنه وسيلة من وسائل الشيطان لغيرهم، أما المباح في نضره هو أن يكون مع أهله بشروط خالية من المحرمات، كما أباحه محمد القوجلي الذي استأذنه احد علماء تونس في سماع الموسيقى فأجابه قائلا:

فالقلب فيه اشتياق للسماع توى إذ كل ذي كرم من شانه الطرب[3]

7/ الحضانة والإيمان المقلد:

من القضايا التي أفتى فيها العلماء نجد قضية الحضانة، نجد لأحمد البوني فتوى في الحضانة كتبها سنة 1113هـ ونسخها ابنه حمد روق سنة 145هـ، إذ وردت رسالة من قسنطينة لأحمد البوني يطلبون فيها رأيه كتابة في قضية حضانة انقسم حولها العلماء، وهي أنه طفل ماتت أمه وألف أباه ألفة كبيرة، و عندما طالبت به جدته لأمه –وهي حاضنته الشرعية–أبى و بكى فما الحكم؟.

---

[1] سعد الله، التاريخ الثقافي،ج2، المرجع السابق، ص 438.

[2] نفسه، ص 439.

[3]نفسه، ص ص 439،440.

فقد كانت فتوى البوني ببقاء الطفل مع والده وهو أحق بالطفل في هذه الحالة، وأضاف أنه ليس للجدة حق أصلا وان كان المشهور هو أن الحضانة حق لها، واستدل بأقوال خليل و شراحه من المتأخرين،[1] كما استدل بالعقل وبرز رأيه بأخذ المتأخرين بقول القائل:

قل لمن لا يرى للمعاصر شيئا ويرى للأوائل التقديما

إن ذاك التقديم كان جديدا وسيبقى هذا التجديد قديما

ورفض القول القائل" ما ترك الأول للأخر شيئا" ولا شك أن هذا الرأي مهم أدلى به البوني يدل على روح الاجتهاد و الحرية العقلية ما تزال حية[2].

أما فيما يخص قضية الإيمان المقلد و المجتهد، فقد ترك العلماء العديد من الفتاوى و التأليف في هذا الأمر، فقد ذكر الونشريسي أنه وجه سؤال إلى الفقيه الصالح أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي سؤال من أحد رجال تلمسان حول قضية لمقلد و المجتهد، فأجابه الشيخ أن المجتهد هو الذي ضن الحكم باجتهاده ، فلا خفاء أن التقليد في حقه حرام[3]، وذلك لتمكنه من الاجتهاد أما فيما يخص المجتهد الذي هو بصفات الاجتهاد إلا أنه لم ينظر فالتقليد في حقه أكثر تحريما لتمكنه من الاجتهاد الذي هو أصل التقليد ولا يجوز العدول في الأصل ، وقيل أنه يجوز له التقليد لعدم علمه بالحكم في حال صار كغير المجتهد الذي يجوز في حقه التقليدأما الذي لم يصل إلى درجة الاجتهاد فانه يلزمه تقليد المجتهد[4]، لقوله تعالى:" وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا يوحى إليهم فسئلوا

---

[1] سعد الله، تاريخ الثقافي،ج2، المرجع السابق، ص 82.

[2] نفسه، ص 82.

[3] أحمد بن يحي الونشريسي: النوازل الجامعة أو نوازل الجامع، تح شريف مرسي، ط1، دار الافاق العربية، القاهرة، 2011، ص 386.

[4] نفسه، ص ص 386،387.

أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون43"[1]، كما تناول محمد بن شقرون الوهراني قضية إيمان المقلد في عقائده العاجز عن معرفة الله بالبراهين هل إيمانه صحيح أم هو كافر و إيمانه فاسد؟ فقد جاءت فتواه بصحة إيمان المقلدين من العامة واستدل بأقوال بعض العلماء منهم الماتريدي و أحمد بن زكري و القاضي عياض، وقد سانده في الرأي علماء تلمسان منهم إبراهيم بن محمد الوجديجي ومحمد بن عيسى وأحمد بن ملوكة.[2]

كما أفتى ابن العنابي هو الأخر عن قضية الإيمان المقلد، وقد كانت فتواه انه يجوز للعامي في القرى تقليد من يرى جواز تقليده وقد عزز رأيه بموقف عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وأكد أن التزام المذاهب المعين غير ملزم زلا واجب مستدل في ذلك بأقوال عدد كبير من الفقهاء الأصوليون وقد قال ابن العنابي:" أن الواجب على العامي تقليد عالم لا بعينه بل كما يفيده "[3]

[1] النحل أية 43.

[2] سعد الله ، تاريخ الثقافي،ج2، المرجع السابق، ص ص 80،81.

[3] سعد الله، المفتي ابن العنابي، المرجع السابق، ص ص86،87.

خاتمـــــــــــة

من خلال ما سبق التطرق إليه نستنتج ما يلي:

- ❖ لم يحظ منصب الإفتاء في الجزائر بصفة الرسمية إلا بعد مجيء العثمانيين، فقد كان في السابق عملا تطوعيا من طرف العلماء، غير أنه بعد مجيء العثمانيين أصبح منصب المفتى من المناصب الرسمية في الدولة، وأن تعينه يتم عن طريق وثيقة رسمية تصدر عن الحاكم يوضع فيها ختمه.
- ❖ بعد أن أصبح المفتي يشغل منصب رسمي في الدولة، أصبح يتمتع بمكانة في المجتمع، وذلك نضرا لصلتهم بالحاكم وارتباطهم بالجهاز الإداري وتأثيرهم على العامة والخاصة، فقد كانوا بذلك يمثلون صلة وصل بين العامة والحاكم.
- ❖ بسبب المكانة التي يحظى بها الفقهاء في المجتمع، وعلم الحكام أن العامة تحترم العلماء وتصغي لهم، لذلك استخدم الحكام العثمانيون العلماء وسيلة من أجل كسب أنظمة شرعية في الحكم.
- ❖ كان علماء المشرق يتوافدون على الجزائر من أجل تولي المناصب الشرعية الرسمية في الدولة مثل الإفتاء، إلى جانب ذلك السعي وراء تحسين مستواهم المعيشي، هذا ما دفع بهم إلى أنهم بمجرد وصولهم إلى الجزائر واعتلائهم المناصب كانوا يسعون إلى الكسب وتحقيق الثروة، وذلك ليعوضوا ما فقدوا في بلدانهم بمختلف الطرق، وشتى الأساليب، الأمر الذي تسبب في انتشار الرشوة وأحكام الزور.
- ❖ بما أن الدولة العثمانية كانت دولة عسكرية، لم تهتم بالجانب العلمي لهذا السبب حتى قليلي العلم الشرعي تولى منصب الإفتاء، الأمر الذي يؤكده المعايير التي وضعها العثمانيون لتثبيت المفتي، فقد جعلت من العلم الشرعي كآخر معيار يجب أن يتوفر في المفتي، لكي يستطيع أن يتولى منصب الإفتاء.

- كثرة ظاهرة قتل وعزل المفتين من مناصبهم، وخاصة العلماء الذين لم يمتثلوا لأوامر السلطة ولم يرغبوا في الحكم بالزور،أو الذين لم تكن لهم علاقة متينة مع السلطة الحاكمة، فهناك من تم عزله من منصبه حوالي ست مرات، وهناك من دامت خدمته حوالي أربعين سنة الأمر الذي يؤكد أن الدولة العثمانية كانت تولي المفتين في مثل هذا المنصب من أجل خدمة مصالحها.
- سماح الدولة العثمانية للكراغلة تولي منصب الفتوى، من أجل كسب راحتها، ومن أجل تخفيف الضغط الذي تواجهه من طرفهم، مما أدى إلى انتشار شهادة الزور، والرشوة والفساد في وسط مؤسسة الإفتاء، فهنالك من العلماء الذين لم تكن لهم أي معرفة بوظائف الإفتاء، إلا أن الحكام العثمانيون أعطوهم هذه المناصب، إلا أنه وعلى الرغم من هذا وجد حكام آخرين اهتموا بالعلم والعلماء وساهموا ولو بالقليل من أجل النهوض بالحياة الثقافية.
- على الرغم من المذهبية التي عرفتها الجزائر خلال العهد العثماني إلا أنها عرفت تعايشا مذهبيا، ولم يسجل أي صراع بين المذاهب الفقهية، الأمر الذي توضحه هيئة المجلس العلمي الذي يمثل المحكمة الشرعية التي تضم كل من المفتيان المالكي والحنفي والقاضيان المالكي والحنفي عل حد سواء.
- بالرغم من أن السكان الجزائريين مالكيي المذهب، غير أن الملاحظ في الفترة العثمانية أن أغلبية السكان كانوا مائلين إلى المذهب الحنفي وهذا راجع إلى تلك المرونة والليونة التي يتمتع بها هذا المذهب في تعامله مع أفراد المجتمع فمن الملاحظ أن السكان إن لم نقل كلهم، نقل اغلبهم عمدوا إلى تحبيس أملاكهم على المذهب الحنفي وذلك لمرونته.
- أظهرت الهيئة الشرعية – المجلس العلمي – في الجزائر خلال العهد العثماني أسس التعايش المذهبي –المالكي والحنفي–إلى جانب حرية الأفراد في التقاضي وذلك بحسب المذهب الذي يختارونه دون تدخل السلطة الحاكمة في ذلك.

❖ هيئة المجلس العلمي كانت تطرح عليها العديد من القضايا المختلفة، الا أنه من بين المسائل التي تمت معالجتها في هذه الهيئة نجد قضية الوقف، فقد كثر المترافعون على هذه الهيئة بخصوص قضية الوقف من مختلف الشرائح، حتى وإن كانت من أتباع المذهب المالكي، ومما زاد على ذلك مرونة المذهب الحنفي .

❖ من خلال تشكيلة هيئة المجلس العلمي نلاحظ مكانة كل من المفتي المالكي والحنفي إلى جانب القاضيان (المالكي والحنفي)، إذ نلاحظ أن في كل مرة يأتي المفتي المالكي بعد المفتي الحنفي من حيث الترتيب، هذا الأخير الذي يترأس هيئة المجلس العلمي، إلى أنه في بعض الأحيان يحصل على استشارة الداي عكس نضيره المالكي، وذلك بأن المذهب الرسمي للدولة هو المذهب الحنفي.

❖ لم يكن للفقهاء الحق في التدخل في الأمور السياسية ، وإنما كان عملهم الوحيد هو توضيح الرأي الشرعي للقضايا التي طرحت عليهم في هيئة المجلس العلمي من طرف عامة الناس أو الحكام أنفسهم، كما كانوا يقومون بالدعاء للسلطان العثماني من على المنابر ، لهذا السبب اعتبرت السلطة العثمانية أن الولاء السياسي معيار أساسي اعتمدت عليه من أجل تعيين المفتين ، فنلاحظ أن المفتين الأحناف كانوا مقربين بدرجة كبيرة من الحكام، حتى أن المفتي الحنفي كان بإمكانه أن يدخل على الداي ويحضر جلسات الديوان ، كما أن له الكلمة العليا في هيئة المجلس العلمي عكس المفتي المالكي الذي كان أقل ارتباط بالسلطة، ما دفع ببعض الحكام إلى انتهاج سياسة التضييق على الكثير منهم كالقتل والعزل من الوظائف .

❖ على الرغم من ترسيم منصب المفتي في الجزائر خلال العهد العثماني، إلا أن الأمر لم يمنع من وجود العديد من العلماء من كان يقوم بمهمة الإفتاء دون ترسيم من أي جهة كانت وذلك امتثالا للوجه الشرعي.

❖ بما أن السلطة الحاكمة كانت ذات المذهب الحنفي، هذا الأمر انعكس على أفراد المجتمع، هذا ما نلاحظ حتى في اختلاف المستوى المعيشي للعلماء، واختلاف

مدخولهم، وهذا راجع إلى المكانة العلمية في المجتمع وحتى المكانة المذهبية وبالتالي فان الملاحظ أنه في كل مرة نجد أن المستوى المعيشي للمفتين والفقهاء الأحناف أحسن من المستوى المعيشي للمفتين والفقهاء المالكين، وهذا راجع إلى تلك العلاقة التي تربط بين الفقهاء الأحناف والحكام الأتراك – حنفيوا المذهب–هذه العلاقة انعكست على واقعهم الاجتماعي.

- ❖ بسبب المكانة التي يحظى بها المفتي في المجتمع جعلت من أفراده يعرضون عليه جل قضاياهم قبل التوجه إلى القاضي وذلك لأن حكم المفتي هو حكم نهائي.
- ❖ عرفت مؤسسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني العديد من القضايا التي شغلت بال العلماء وأسالت حبرهم، من أجل إيجاد رأى شرعي لها، واختلاف أراء الفقهاء هذا ما زاد من حدة التنافس والاجتهاد، فقد كثرت التأليف في هذا المجال، الأمر الذي أدى إلى إثراء الحياة الثقافية.
- ❖ انتشار العديد من الآفات الاجتماعية في الجزائر خلال العهد العثماني مثل ظاهرة شرب الخمر وتناول الحشيشة، والتي اختلف أراء الفقهاء فيها بين محلل ومحرم.

ملاحـــق

الملحق رقم 1:

تجديد قرار تعيين محمد بن المهدي أبو عبد الله مفتيا بمازونة مختوم من الباي مصطفى[1]

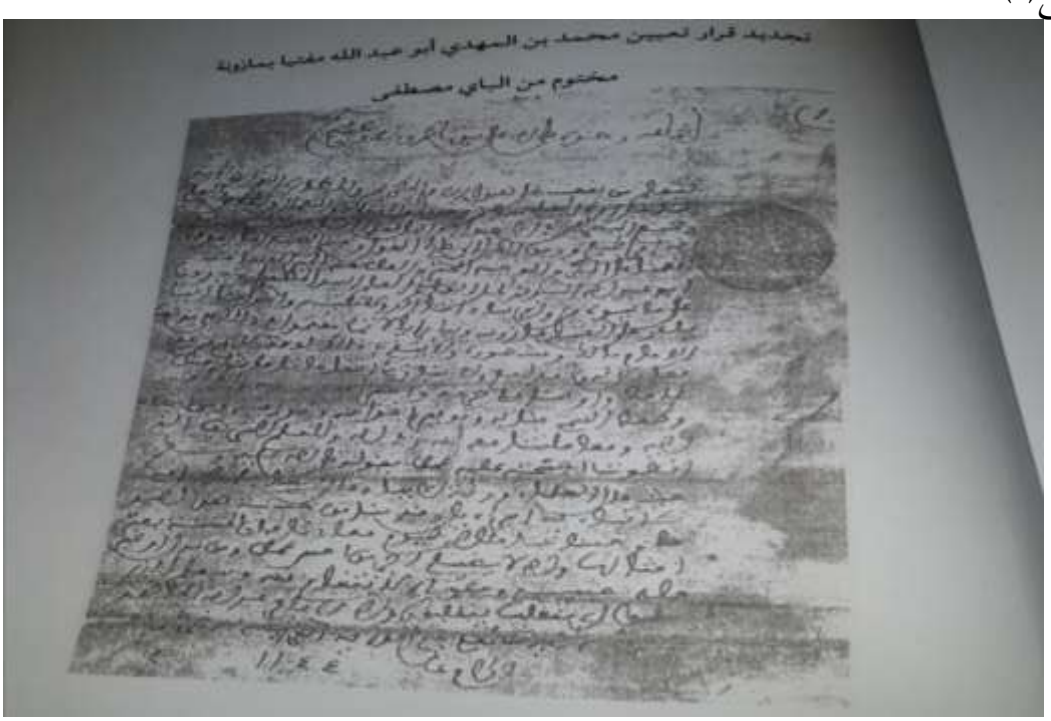

الملحق رقم 2: قرار تعين المفتي أحمد بن خدة الكتروسي مختوم من الداي أحمد باشا[2]

[1] أحمد بحري، المرجع السابق،ص 375.

[2]نفسه ،ص 376.

الملحق رقم3:مفتو قضاة المجلس العلمي في الجزائر سنة (1123،1263هـ/1711،1858م)[1]

المفتيان		القاضيان		التاريخ		موضوع النزاع
الحنفي	المالكي	الحنفي	المالكي	الهجري	الميلادي	
محمد بن السعيد	أحمد بن مصطفى	عمر أفندي	أبي جعفر المعقود التوقيع	1123	1711	معاوضة
حسين بن رجب	غير مذكور	أحمد بن زيتون	غير مذكور	1129 1116		سؤال شرعي
عبد الرحمن أبو المرتضى	محمد بنمصطفى	إسماعيل أفندي	التوقيع المعقود	1132	1719	سؤال شرعي
حسنبنمصطفى بن إبراهيم	محمد بن سعيد	حسن أفندي محمد بن	عبد الله بن علي	1169	1755	مطالبة بالإرث

(1) حمصي لطيفة،هيئة الافتاء، المرجع السابق،ص97.

الملحق رقم 4: عينة من المتقاضين الأحناف بالمحكمة المالكية، والمتقاضين المالكية بالمحكمة الحنفية[1]

التاريخ		أطراف النزاع		المذهب		موضوع النزاع	المحكمة الشرعية	
هجري	ميلاد	مدعي	مدعى عليه	حنفي	مالكي		حنفية	مالكية
1146	1733	عائشة بنت الحاج محمد النيار	زوجة والدهاحسنى بنت مصطفى	+		هبة		+
1163	1749	نفيسة بنت عليخوجة الحاج محمد بن مصطفى	وريثة الحاج محمدخوجة خوجة بن مصطفى	+		قسمة		+
1173	1759	عبد القادر البراملي	أقاربهورثة خليل بن حميدة		+	ميراث	+	
1182	1768	عائشة بنت الرايس سعيد الجيجلي	محمد بن يوسف الوصيعلى أولادها		+	ميراث	+	

[1] حمصي لطيفة ، هيئة الإفتاء، المرجع السابق ، 99.

الملحق رقم 5: قائمة المفتين الأحناف في الجزائر 1022هـ إلى 1244هـ[1]

إسم المفتي	فترة توليه بالتاريخ الهجري	مدة توليه	مصيره
محمد بن يوسف	1029/1022	7 سنين	عزل
محمد بن حسين	1037/1029	8 سنين	//
مصطفى بن محمد	1040/1037	8 سنين	عزل
محمد بن رمضان	1069/1040	23سنة	مات
حسين بن مصطفى بن رمضان	1090/1069	21 سنة	مات
مسلم بن على	1090/1090	بضعة أشهر	مات
محمد بن مسلم	1091/1090	سنة	عزل
محمد بن حسين	1101/1091	10 سنين	/
محمد بن مسلم ثانيا	1102/1101	سنة	عزل
حسين بن رجب	1110/1102	8 سنين	عزل
محمد بن مصطفي المسيني	1118/1110	8 سنين	/
حسين بن محمد	1122/1118	4 سنين	عزل
محمد بن مصطفي ثانيا	1122/1122	عدة أشهر	عزل

[1] محمد أوجرتي،المرجع السابق،ص ص113،112.

حسين بن محمد	1128/1122	6 سنين	عزل
محمد بن مصطفى ثالثا	1136/1128	8 سنين	عزل
الحاج على بن مسلمي	1148/1136	12 سنة	مات
حسين بن محمد العنابي	1150/1148	سنتين	عزل
محمد بن محمد بن سيدي بن علي	1169/1150	19 سنة	/
حسين بن مصطفى	1170/1169	سنة	عزل
حسن بن فضلى	1171/1170	سنة	عزل
محمد بن مصطفى الواني	1177/1171	6 سنوات	/
حسن بن أحمد الثقافي	1180/1177	3 سنوات	عزل
مصطفى بن عبد الله	1180/1180	أشهر	عزل
محمد بن مصطفى	1191/180	11 سنوات	مات
حسن بن أحمد	1200/1191	9 سنوات	عزل
محمد بن إسماعيل	1204/1200	4 سنوات	عزل
أحمد بن إبراهيم بن أحمد	1224/1224	أشهر	
محمد بن عبد الرحمن بن حسين	1226/1224	سنتين	عزل

أحمد بن إبراهيم البابوجي	1232/1226	6 سنوات	/
أحمد بن حسين	1234/1233	سنة	عزل
محمود بن محمود العنابي	1235/1234	سنة	عزل

الملحق رقم 6: قائمة للفقهاء المالكية في الجزائر العهد العثماني[1]

اسم الفقه	فترة توليه	سنوات الخدمة	نهايته
أبو عثمان سعيد قدورة	1028هـ/1618م	حوالي 38 سنة	توفي 1655
أحمد قدورة	1107هـ/1695م	11 سنة	قتل سنة 1118هـ
محمد بن سعيد قدورة	1655م/1695م	حوالي 40 سنة	عزل سنة 1669م ثم أعيد إلى منصبه، توفي 1695
عبد الرحمن المرتضى	1118هـ	5 سنوات	عزل
أحمد زروق	1152هـ/1739م	3 سنوات	توفي
أحمد بن عمار	1180هـ/1766م	4 سنوات	عزل
محمد بن الشاهد	1192هـ	15 سنة	توفي
المهدي بن صالح	1127هـ/1128هـ	سنة	عزل
عمار بن عبد الرم التلمساني	1715م/1731م	16 سنة	توفي

(1)المدني،عثمان باشا،المرجع السابق،ص ص73،74.

محمد بن إبراهيم بن موسى النيقرو	1150هـ/1727م	سنتين	توفي 1729
مصطفى بن أحمد المسيني	1179هـ/1180هـ	سنة	عزل
محمد بن احمد بن جعدون	1185هـ/1192هـ	6 سنوات	عزل
محمد بن محمد الخواجة	1207هـ/1207هـ	عدة أشهر	عزل
محمد بن محمد بن علي	1208هـ/ 1208هـ	أشهر	عزل
علي بن عبد القادر بن الأمين	1208هـ/1210هـ	سنتين	عزل
محمد بن أحمد بن مالك	1210هـ/1214هـ	4 سنوات	عزل
علي عبد القادر بن الأمين ثانيا	1214هـ/1226هـ	12 سنة	عزل
محمد بن ممد بن علي ثانيا	1226هـ/ 1230هـ	6 سنوات	عزل

الملحق رقم 7: سؤال شرعي لأحد الأفراد من المذهب المالكي حول التحبيس عل المذهب الحنفي[1]

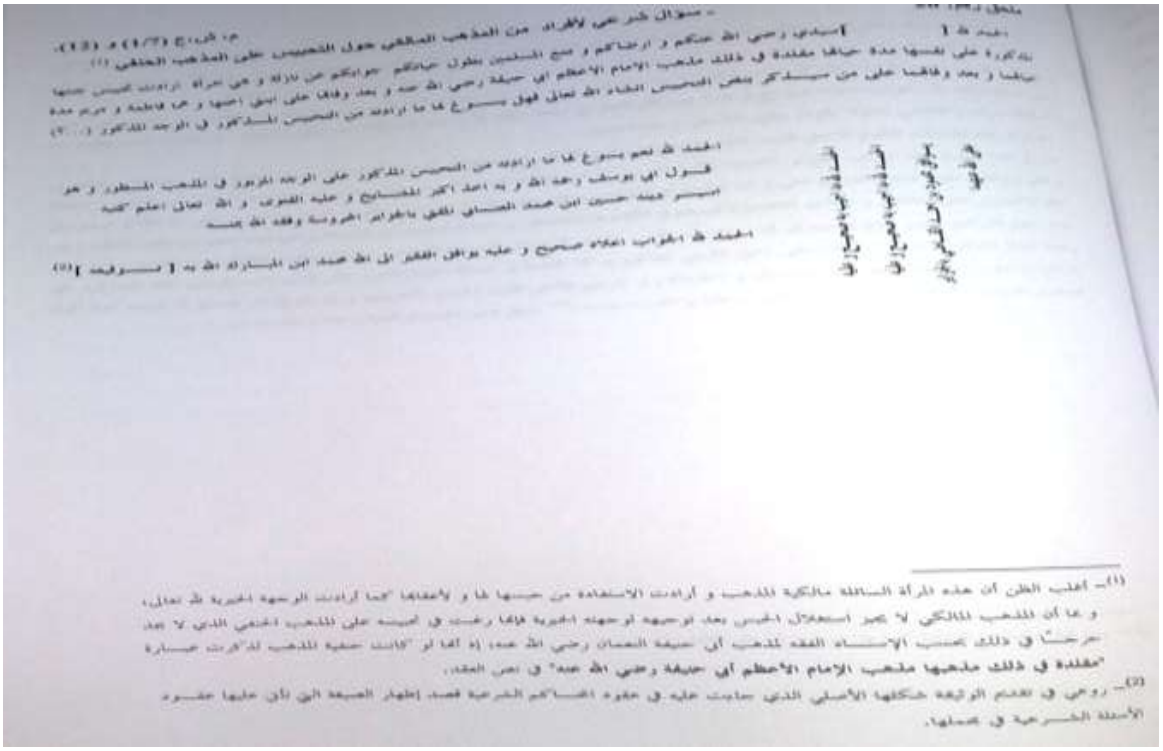

الملحق رقم 8: سؤال حول الرجوع عن التحبيس في المذهب الحنفي[2]

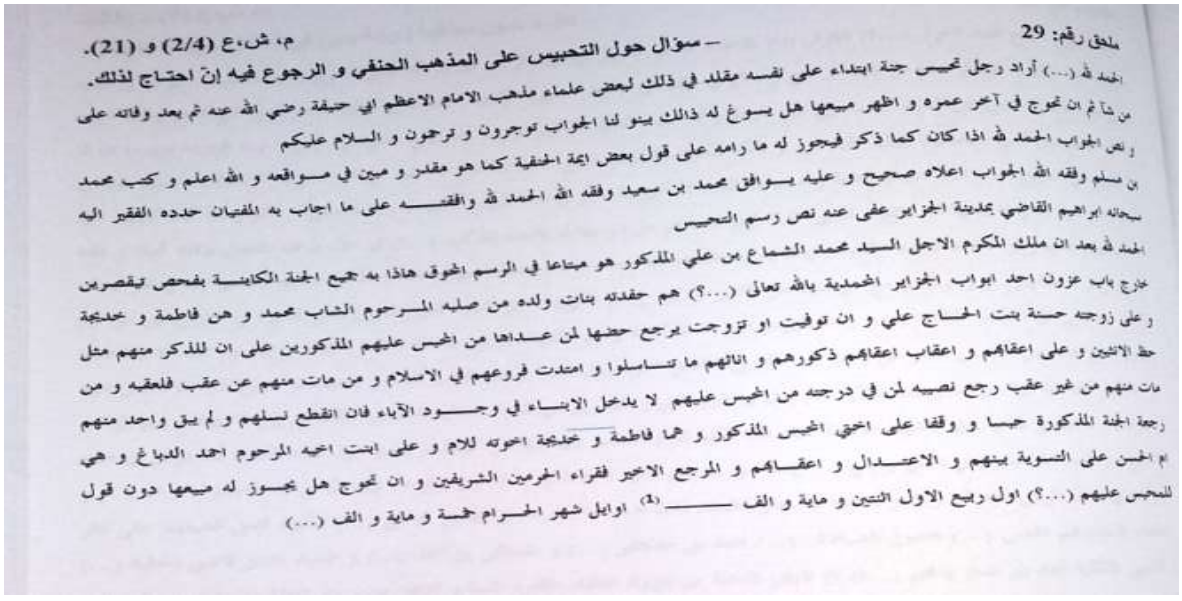

ملحق رقم: 29

م، ش،ع (2/4) و (21).

— سؤال حول التحبيس على المذهب الحنفي و الرجوع فيه إن احتاج لذلك.

الحمد لله (...) أراد رجل تحبيس جنة ابتداء على نفسه مقلد في ذلك لبعض علماء مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة رضي الله عنه ثم بعد وفاته على من شاء ثم ان تحوج في آخر عمره و اظهر مبيعها هل يسوغ له ذالك بينو لنا الجواب توجرون و ترحمون و السلام عليكم

نص الجواب الحمد لله اذا كان كما ذكر فيجوز له ما رامه على قول بعض ائمة الحنفية كما هو مقدر و مبين في مواقعه و الله اعلم و كتب محمد بن مسلم وفقه الله الجواب اعلاه صحيح و عليه يوافق محمد بن سعيد وفقه الله الحمد لله والمنة على ما اجاب به المفتيان حرره الفقير اليه سبحانه ابراهيم القاضي بمدينة الجزاير عفى عنه نص رسم التحبيس

الحمد لله بعد ان ملك المكرم الاجل السيد محمد الشماع بن علي المذكور هو مبتاعا في الرسم الحوق هاذا به جميع الجنة الكائنة بفحص تيقصرين خارج باب عزون احد ابواب الجزاير الحمدية بالله تعالى (...؟) هم حفدته بنات ولده من صلبه المرحوم الشاب محمد و هن فاطمة و خديجة و على زوجه حسنة بنت الحاج علي و ان توفيت او تزوجت يرجع حضها لمن عداها من الحبس عليهم المذكورين على ان للذكر منهم مثل حظ الانثين و على اعقابهم و اعقاب اعقابهم ذكورهم و اناثهم ما تناسلوا و امتدت فروعهم في الاسلام و من مات منهم عن عقب فلعقبه و من مات منهم من غير عقب رجع نصيبه لمن في درجته من الحبس عليهم لا يدخل الابناء في وجود الآباء فان انقطع نسلهم و لم يبق واحد منهم رجعة الجنة المذكورة حبسا و وقفا على اخوتي الحبس المذكور و هما فاطمة و خديجة اخوته للام و على ابنة اخيه المرحوم احمد الدباغ و هي ام الحسن على التسوية بينهم و الاعتدال و اعقابهم و المرجع الاخير فقراء الحرمين الشريفين و ان تحوج هل يجوز له مبيعها دون قول للحبس عليهم (...؟) اول ربيع الاول اثنين و مايه و الف ——— (2) اوايل شهر الحرام خمسة و مايه و الف (...)

---

[1] حمصي لطيفة ، المجتمع والسلطة، المرجع السابق ، ص 249.

[2] نفسه ، ص250.

الملحق رقم 9: مخطوطة تحريم الدخان للسمعوني[1]

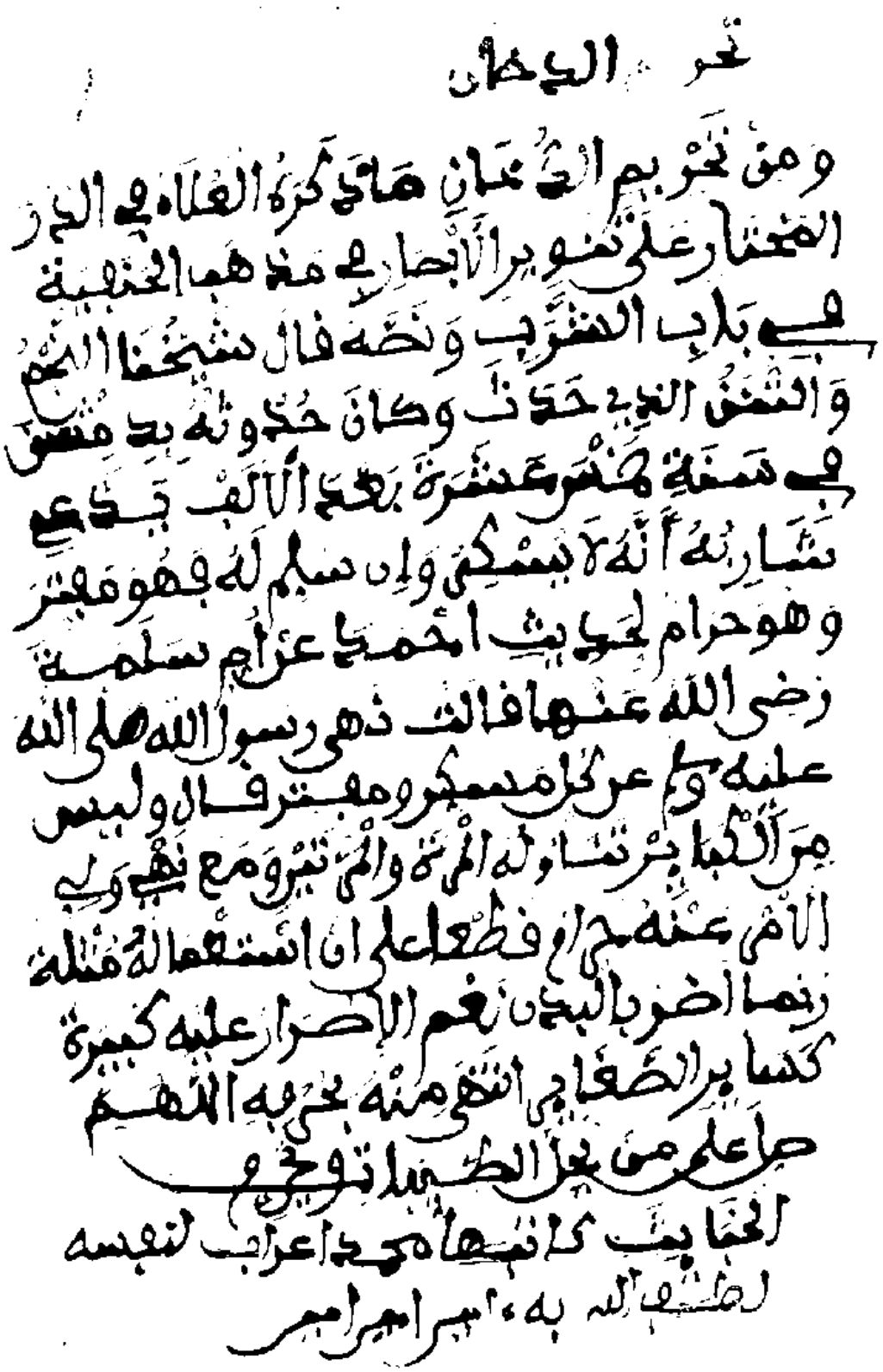

[1] محمد أوجرتي المرجع السابق، ص 372.

نص المخطوطة:

ومن تحريم الدخان ماذكره العلماء في الدر المختار على تنوير الأبصار في مذهب الحنفية، في باب الشرب ونصه قال شيخنا النجم و...الذي حدث وكان حدوثه بدمشق سنة خمس عشر بعد الألف يدعي شاربه أنه لا يسكر وإن سلم له فهو مفتر وهو حرام بحديث أحمد عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر قال وليس من الكبائر" تناوله مرة والمرتين، ومع نهي ولي الأمر عنه حرام قطعا على أن إستعماله مثلة ربما أضر بالبدن، نعم الأسرار عليه كبيرة كسائر الصغائر منه بحرمة، اللهم صلي على من يحل الطيبات ويحرم الخبائث كاتبها محمد عزاب لنفسه لطف الله به آمين آمين آمين

الملحق رقم 10:فتوى أهل التحقيق و العرفان في الرد على من حرم شرب الدخان مصطفى ابن الخطيب الباي الحنفي [1]

الملحق رقم 11: مخطوطة إباحة شرب الدخان للأجهوري[2]

[1] مجمد أوجرتي ، المرجع السابق ، ص374.

[2]نفسه ،ص379.

قائمة

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- المصادر

1) الأغا بن عودة (المزاري): طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا في أواخر القرن السابع عشر،ج1،تح ودراسة يحي بو عزيز، دار الغرب الإسلامي 1990.

2) الجزائري (محمد أبوا راس): فح الإله ومنته في الحديث بفل ربي ونعمته ،تح محمد بن عبد الكريم ، المؤسسة الوطنية للكتاب .

3) عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، ج1، تح و تق محمد غانم، منشورات CASC

4) الجزائري (محمد بن ميمون): التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح وتق محمد بن عد الكرم،ط2، الشركة الوطنية للنشروالتوزيع 1981.

5) الحفناوي(أبوا القاسم محمد):تعريف الخلف برجال السلف، مطبعة بيرفونتانة الشرقية، الجزائر، 1906.

6) ابن خلدون (عبد الرحمن): مقدمة ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب و البربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر،ج1، مراجعة سهل زكار، ط1ن دار الفكر للطباعة و النشر ، لبنان ، 1981.

7) خوجة (حمدان بن عثمان): المرآة، تح وتق و تع، محمد العربي الزبير، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006.

8) الراشدي (أحمد بن محمد بن علي بن سحنون)، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني ،تح وتق المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، لجزائر ،2013.

9) الزهار (أحمد الشريف): مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر،1830/1754، تح توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

10) الزياني(محمد بن يوسف): دليل الحيران و أنيس السهران في أخبار مدينة وهران،تح و تق المهدي البوعبدلي،ط1،عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر 2013.

11) شالر (وليام): مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر،1618-1824،تح وتق،إسماعيل العربي،(دط)،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،1982.

12) شوفاليه(كورين): الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة الجزائر ، 1540/1510، تر جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2007.

13) أبوا العباس (أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي) : الرحلة الناصرية ،1710/1706، ج1، تح عبد الحض ملوكي،ط1، دار السويدي لنشر و التوزيع ، أبو ضب، 2011.

14) عبد القادر (محمد بن الأمير): تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، المطبعة التجارية عرزوزي وجاويش الإسكندرية ،1903.

15) العياشي (عبد الله بن محمد): الرحلة إلى ليبيا، طرابلس، برقة- ماء الموائد-تق سعد زغلول عبد الحميد و آخرون ، دار المعارف الإسكندرية.

16) الفاسي (ابن زاكور) : نشر أزهار البستان في من أجازني بالجزائر وتطوان من فضلاء أكابر الأعيان، تح مصطفى ضيف ومحفوظ بوكراع، المعرفة الدولية للنشر و التوزيع ، الجزائر،2011.

17) الفكون (عبد الكريم): منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية تح سعد الله ،1، دار الغرب لإسلامي ، بيروت،1987.

18) بن المفتي (رجب بن حسين شاوش): تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، ط1، جمعه فارس كعوان ، بيت الحكمة، 2009.

19) هابنسترايت:رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس11هـ/32م، تر و تح ناصر الدين سعيدوني نط1، درا الغرب الإسلامي ن تونس، 2008.

20) الورثلاني (الحسين ن محمد): نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تصحيح محمد ابن أبي شنب، مطبعة بيبرفونتانة الشرقية، الجزائر 1908.

21) الونشريسي (أحمد بن يحي): النوازل الجامعة أو نوازل الجامع، تح شريف مرسي،ط1، دار الأفاق العربة ، القاهرة ،2011.

بالفرنسية

LOUIS RNN:MARABOUTS ET KHOUAN L'ISLAM EN - ALGERIE AJOURDAN ALGER,1884.

3- المراجع.

1) بحري (احمد): الجزائر في عهد الدايات، دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية،ج2، (د ط)، دار الكفاية ، 2013.

2) بوحوش (عمار): التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962،ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1997.

3) بوعزيز(يحي): أعلام الفكر والثقاة في الجزائر المحروسة ،ج2نط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،1995.

4) الجندي (عبد الحليم): أئمة الفقه الإسلامي، أبو حنيفة، الشافعي، مالك ابن حمبل،(دط)، إصدار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

5) خلاف (عبد الوهاب): علم أصول الفقه، ط8، دار القلم، القاهرة، 1978.

6) دودوا(أبو العيد): الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان ،1830ن1855، (دط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ن 1975.

7) الزحيلي (وهبة): أصول الفقه الإسلامي،ج1،ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سورية، 1406هـ/1986م.

8) أبو زهرة (محمد):أبو حنيفة، حياته وعصره، وأراء وفقه (دط)، دار الفكر العربي، مصر، 1945.

9) أبو زهرة (محمد): مالك حياته وعصره، آراؤه وفقهه،ط2،دار الفكر العربي،1952.

10) أبو زهرة (محمد): أصول الفقه،(دط، دار الفكر العربي، 1958.

11) السايس (محمد علي):تاريخ الفقه الإسلامي،تعليق محمد فاضلي،(دط)،دار المدار الإسلامي،(دت).

12) سبنسر(وليام):الجزائرفي عهد رياس البحر، تعريب و تقديم عبد القادر زبادية،(دط)،دار القصبة للنشر، الجزائر،2007.

13) سعدي (عثمان): الجزائر في التاريخ، ط1،شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

14) سعيدوني(ناصر الدين): الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لولايات المغرب العثمانية(الجزائر، تونس، طرابلس الغرب)، من القرن (10-14هـ/16-19م)،حوليات الآداب و العلوم الاجتماعية، الحولية الحادية والثلاثون،(دط)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2010.

15) سعيدوني (ناصر الدين): النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني1792-1830، ط3منقحة، البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012.

16) سعيدوني (ناصر الدين): تاريخ الجزائر في العهد العثماني، (دط)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

17) سعد الله (أبو القاسم): رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي، ط2 مزيدة و منقحة،دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990.

18) سعد الله (أبو القاسم): تاريخ الجزائر الثقافي، ج1،ج1500،2-1830، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

19) سعد الله (أبو القاسم): شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، ط1، دار الغرب الإسلامي، ابنان، 1986.

20) سعد الله (أبو القاسم): أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر،ج1،طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر،2007.

21) بن صغير(محفوظ و حامدي عبد الكريم): الفتوى في الإسلام الوقع و الأفاق، ط1، إصدار وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، 2015.

22) عبد القادر (نور الدين): صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التركي، (دط)، دار الحضارة، الجزائر، 2006.

23) بن عتو(بلبروات): المدينة و الريف في الجزائر خلال العهد العثماني ج1، (دط)، دار كوكب العلوم للنشر و التوزيع و الطباعة،2016.

24) القاسمي(محمد جمال الذين): الفتوى في الإسلام، تحقيق محمد عبد الكريم القاضي،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986.

25) المدني (احمد توفيق): عثمان باشا داي الجزائر ،1766-1791، سيرته حروبه نظام الدولة والحياة العامة في عهده، (دط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

26) المدني (أحمد توفيق): حرب ثلاثمائة عام بين الجزائر واسبانيا، 1492-1792، (دط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،(دت).

27) بن الياسين (جاسم بن محمد المهلهل، والرومي سالم بم عدنان): المرشد الوثيق إلى مراجع البحث وأصول التحقيق، (دط)، دار الدعوة، الكويت،(دت).

28) الثقافة الإسلامية: الفتوى والاجتهاد الاجتماعي، (دط، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،2015.

4- المعاجم.

1) حسن (خالد رمضان): معجم أصول الفقه، (دط)، الروضة للنشر والتوزيع، مصر،1997.

2) صابان(سهيل): المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن بركات، (دط)، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

3) ابن منظور (أبي الفضل جمال الدين): لسان العرب، ج20، (دط)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، والدعوة والإرشاد، السعودية، (دت).

4) نويهض(عادل): معجم اعلام الجزائر من صدر الإسلام إلى العصر الحاضر، ط2 مزيدة، مؤسسة نويهض الثقافية للترجمة والنشر والتوزيع، لبنان، 1980.

5- الرسائل الجامعية.

1) أوجرتي (محمد): الفقهاء والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2014-2015.

2) صباح (بعارسية): موقف الحكام والعلماء من المتصوفة في الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر2، 2014-2015.

3) حماش (خليفة): الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة،2006.

4) شقرون (عبد الجليل): نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب، لابن عمار أبي العباس سيدي أحمد، دراسة وتحقيق، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.

5) شويتام (أرزقي): المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830 رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 205-2006.

6) غطاس (عائشة): الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، مقاربة اجتماعية اقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر،2001.

7) لزغم (فوزية):البيوتات والأسر العلمية في الجزائر خلال العهد العثماني ودورها السياسي والثقافي (952-1246هـ/1520-1830) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة وهران،2013-2014.

8) الهواري(ملاح): الإفتاء و المفتون في الجزائر خلال العهد الفرنسي 1830-1962 أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة أحمد بن بلة،وهران، 2016.

9) الدراجي (بلخوص): جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بايلك قسنطينة من خلال نوازل ابن الفكون خلال القرنين (10-11هـ/16-17م) مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر ،2012.

10) سامعي (إسماعيل): دور المذهب الحنفي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلاد المغرب الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2014-2015.

11) شبيرة (صبرينة): حضر مدينة الجزائر وموقفهم من الاحتلال الفرنسي 1830-1848 مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

12) شدري (معمر رشيدة): العلماء والسلطة في فترة الدايات 1671-1830 مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

13) صغيري(سفيان): العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر1671-1830 مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.

14) كشرود (حسان): رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية، من 1659-1830 مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة،2008.

15) لطيفة (حمصي): المجتمع والسلطة القضائية، المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر (1122-1246هـ/1710-1830م) نموذجا، رسالة لنيل الماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012.

6- الدوريـــــــــات.

1) بوبشيش (صالح): المدارس الفقهية في الجزائر خلال العهد العثماني، الملتقى الوطني الأول، الذهب المالكي في الجزائر،22،21 افريل،2004.

2) بوشنافي(محمد): علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني، (10،13هـ/16،19م) مجلة عصور جديدة،ع16،17، أبريل،(1436هـ/2014م،2015).

3) بو شنافي (محمد): دور السلطة القضائية في استغلال و تنظيم الأوقاف بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، من خلال وثائق المحاكم الشرعية،(1520،1830)ع12، جامعة سيدي بالعباس ، ديسمبر 2017.

4) بوهند(خالد): المذهب الحنفي ورجاله ببلاد المغرب الإسلامي،ع7، جامعة سيدي بالعباس.

5) تريكي(لزهاري): المفتي عبد القادر الراشدي القسنطيني، العالم المجاهد و المفسر، مجلة الدراسات التاريخية ،ع22.

6) حمصي (لطيفة): هيئة الإفتاء بمدينة الجزائر، خلال العهد العثماني، قراءة في وثائق المحاكم الشرعية، مجلة العلوم الإنسانية، مج ب، ع41، جامعة قسنطينة 1 جوان 2014.

7) خلواني (صحراوي): ملامح قوة المذهب المالكي، المركز الجامعي، النعامة.

8) رمضان (سلوان رشيد، المشهدائي محمود محمد): أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج5،ع16، جامعة تكرت ن نيسان 2013.

9) زقور (أحسن): مدارس المذهب المالكي، الملتقى الوطني الأول، (المذهب المالكي في الجزائر)، 2،3 ربيع الأول 1425هـ/22،23 افريل 2004.

10) سعد الله (أبو القاسم): رسائل بين باشاوات الجزائر وعلماء عنابة، مجلة الثقافة، ع51، جوان 1979.

11) عابد (فكرات): الموسوعة العلمية لعلماء الجزائر، إمعان البيان في مسألة الإجازة عن القران، لابن العنابي الجزائري الحنفي نموذجا، المجلة الجزائرية للمخطوطات، مخبر المخطوطات الحضارية الإسلامية في شمال إفريقيا، جامعة وهران ع2010،7.

12) عبيد (مصطفى): القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة عصور جديدة،ع 11،12، جامعة وهران، فبراير 1434-1435هـ/2013 -2014م.

13) فلومي(مسعود بن موسى): المذهب المالكي والسلطات المتعاقبة عليه، الملتقى الوطني الأول ،(المذهب المالكي في الجزائر)ن2،3 ربيع الأول1425هـ/21،22أفريل 2004.

14) قوراري (سليمان): قراءة في عوامل انتشار المذهب المالكي، جامعة أحمد دراية، أدرار.

15) قويسم(محمد): فقهاء مدينة قسنطينة خلال العهد الحفصي، (625هـ-981هـ/1227-1573م)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ع7.

16) نفطي (وافية): التعايش المذهبي بالجزائر العثمانية، مؤسسة الوقف أنموذجا (التحبيس على المذهب الحنفي)، مجلة علوم الإنسان والمجتمع،ع20،سبتمبر 2016.

17) نوار (نسيم): تجديد المذهب المالكي ببلاد المغرب، من قيام الدولة الفاطمية إلى حدوث القطيعة الزيرية، 296-443هـ/909-1051م، عصور 22،23،جويلية، ديسمبر 2014.

فهرس الموضوعات

الصفحة: الرقم

مقدمة: .....

الفصل الأول المصادر الفقهية لمؤسسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني 7

المبحث الأول: تعريف الإفتاء والشروط المتعلقة بالمفتي 11

المبحث الثاني:المذهب الحنفي 15

المبحث الثالث:المذهب المالكي. 15

الفصل الثاني: تنظيم مؤسسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني 21

المبحث الأول:تعيين المفتين 22

المبحث الثاني: المستوى المعيشي للمفتين 37

المبحث الثالث: علاقة الفقهاء بالسلطة. 42

الفصل الثالث: هيكلة مؤسسة الإفتاء وقضايا الإفتاء الكبرى. 55

المبحث الأول: كبار العلماء المفتون الأحناف 56

المبحث الثاني: كبار العلماء المفتون المالكية..... 64

المبحث الثالث: قضايا الإفتاء الكبرى. 76

خاتمة: 94

الملاحق..... **Erreur ! Signet non défini.**99

قائمة المصادر والمراجع 111

فهرس الموضوعات 122